اليسار والثورات العربية

أوراق مؤتمر

القاهرة ٢٤ ـ ٢٥ أبريل ٢٠١٣

اليسار والثورات العربية (أوراق مؤتمر القاهرة ٢٤ – ٢٥ أبريل ٢٠١٣)

منتدى البدائل العربي للدراسات

Arab Forum for Alternatives

باحثو دراسات الحالة حسب ترتيبها:

- أ/ أيمن عبد المعطي (مصر)
- د. سونيا التميمي (تونس)
- أ/ سلامة كيلة (سوريا)
- أ/ بشري مقطري (اليمن)
- أ/ عباس ميرزا المرشد (البحرين)

باحثو الدراسات التحليلية حسب ترتيبها

- أ/ محمد العجاتي (مصر)
- د. جورج فهمي (مصر)
- أ/ حبيبة محسن (مصر)
- أ/ عمر سمير (مصر)

الناشران: منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ

مراجعة: أيمن عبد المعطي

رقم الإيداع : ١٨٦١٨ / ٢٠١٣

نشر وتوزيع

+2 01222235071
rwafead@gmail.com
www.rwafead.com

هذه الأوراق تعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

تعريف الباحثين

- أ/ أيمن عبد المعطي: المنسق الإعلامي لمنتدى البدائل العربي للدراسات، حاصل على بكالوريوس الإعلام من جامعة القاهرة.
- د. سونيا التميمي: أستاذ التاريخ بالجامعة التونسية.
- أ/ سلامة كيلة: كاتب ومفكر يساري، حاصل على بكالوريوس علوم سياسية من جامعة بغداد، وهو مناضل عمل في المقاومة الفلسطينية، سجن ثماني سنوات في سوريا، له العديد من الكتب والدراسات المنشورة علاوة على كتابات في العديد من الصحف والمجلات العربية.
- أ/ بشري مقطري: كاتبة يمنية يسارية وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في محافظة تعز.
- أ/ عباس ميرزا المرشد: كاتب وباحث يساري بحريني.
- أ/ محمد العجاتي: المدير التنفيذي لمنتدى البدائل العربي للدراسات. حاصل على الماجستير في التنمية السياسية من جامعة القاهرة. باحث متخصص في مجال المجتمع المدني، الحركات والاجتماعية والإصلاح في المنطقة العربية. بالإضافة إلى دراسات ومقالات منشورة في عدد من الكتب المحررة والدوريات العلمية والصحف.
- أ/ حبيبة محسن: باحثة، حاصلة علي ماجستير من معهد العلوم السياسية، الجامعة اليسوعية (القديس يوسف)، بيروت، لبنان. عن رسالة بعنوان: "الجهاد الإسلامي في مصر: بين الانتماء للقاعدة ونبذ العنف". حاصلة على بكالوريوس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القسم الفرنسي.

- **د. جورج ثروت: باحث بمنتدى البدائل العربي للدراسات. دكتوراه من معهد الدراسات الأوروبية بفلورنسا، إيطاليا، عن رسالة بعنوان: "المؤسسات الإسلامية والتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط: مقارنة بين الحالة المصرية والحالة التركية". حاصل على الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القسم الفرنسي.**
- **أ/ عمر سمير خلف: مساعد باحث بمنتدى البدائل العربي للدراسات. طالب ماجستير علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. حاصل على بكالوريوس العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عام ٢٠١٠.**

اليسار والثورات العربية

(أوراق مؤتمر)

القاهرة ٢٤- ٢٥ أبريل ٢٠١٣

المحتويات

تعريف الباحثين ٣

مقدمة ٩

الثورة المصرية ودور اليسار (عوامل النجاح والفشل) ١٣

مآزق اليسار التونسي - يسار/ يسارات: مشكلة التحديد ٣٣

حول دور اليسار السوري في الثورة - مقدمة: حول معنى اليسار وتاريخ الحركة اليسارية في سوريا ٤٩

آفاق تجديد اليسار في اليمن وتحدياته ٦٧

أزمة الأيديولوجيا اليسارية في الربيع العربي حالة اليسار البحريني نموذجا ٨٣

اليسار والربيع العربي إشكاليات التنظيم والحركة ١٠١

الأداء السياسي لليسار بعد الثورات العربية ١١٣

اليسار والحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية. ١٣٣

الخاتمة ١٥٩

مقدمة

بدا أن الثورات العربية أتت على خلفية غياب شبه واضح لقوى وفصائل اليسار على مستوى الفعل والتأثير السياسي في الشارع العربي وقضايا وهموم المواطن المختلفة. وبالرغم من ذلك فقد حاولت قوى يسارية قديمة وأخرى شابة، ولدت من رحم الصراع في سنوات الألفية الجديدة، أن تلعب أدوارا مختلفة في الارتباط بموجات الربيع العربي، محاولة إعادة تنظيم صفوفها وأوراقها السياسية كلاعب مفترض أن يكون أساسيا في حركة جماهير هادرة ترفع شعارات تنادي بحقوق سياسية واجتماعية واقتصادية تم سلبها على مدار عشرات السنين.

وبالتالي أثرت الصراعات والانقسامات داخل اليسار العربي ومحدودية التأثير والنفوذ السياسيين له على دخوله الألفية الثالثة مما جعله يشهد حالة ارتباك واضحة. ففي **تونس** ورغم تركيزه على الإسلاميين، واصل بن علي سياسات بورقيبة القمعية تجاه اليسار الذي انقسم إلى معارضتين: علنية معترف بها وسرية. أما العلنية فتتكوّن أساسا من ثلاثة أحزاب: حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (وهو عضو في الائتلاف الحاكم اليوم)، وحركة التجديد وريث الحزب الشيوعي التي تحولت إلى حركة ديمقراطية ذات أصول شيوعية، والحزب الديمقراطي التقدمي الاشتراكي العلماني. وقد لاقت الأحزاب الثلاثة أشكالا متعددة من التضييق على أنشطتها ومؤسساتها الإعلامية. ومنعت من توسيع قاعدتها الجماهيرية ومن إبلاغ أفكارها وأطروحاتها للناس ولم يكسر هذا الحصار إلا ظهور رموزها في وسائل الإعلام العربية والأجنبية.

وتعرضت تنظيمات وفصائل اليسار عموما في **مصر** لهزة عنيفة أفقدت بعضها أي بوصلة جماهيرية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية في أعقاب حركات جماهيرية نزعت عن نفسها سنوات الظلم والاستبداد تحت حكم الأحزاب الشيوعية الستالينية، فالثورة والاشتراكية إما أصبحا مجالا للتشكيك والمراجعة أو مجرد شعارات مبنية على نفس الرؤى القديمة مخافة التراجع عن التمسك بمشروع الثورة ولكن دون بذل أي مجهود في تحليل الأزمة والمتغيرات السياسية وأسبابها، باستثناء بعض المجهودات لمحاولة استيعاب ما جرى والاستمرار في النضال على أرضية التغيير الجذري.

أما **اليمن**، فقد تحالفت كل العوامل الداخلية وتفاعلها مع صراعات الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والغربي وتدخل القوى السياسية المحلية والدولية التي

وظلت تقاوم نشوء دولة يسارية في المنطقة وأدت في النهاية إلى تفجر الأزمة في ١٣ يناير/كانون ثان ١٩٨٦، وكانت الضربة الأولى لمشروع اليسار في اليمن خاصة بعد تصفية خيار القيادات الحزبية ونشوء خطاب سياسي محلي ضد اليسار مما خلق ردة مجتمعية ساهمت في نشوء قوى دينية متطرفة وشكلت هذه الأحداث وما تلاها عاملا أساسيا في تراجع القاعدة الشعبية للحزب وتحميله وزر الاقتتال الأهلي واستمرت معاناته من تبعات هذا الصراع الحزبي وامتد إلى بناه التنظيمية وعلاقته مع قواعده.

وفي ضوء أحداث يناير حاولت بعض القيادات الحزبية تقديم مراجعة فكرية وطالبت بالديمقراطية الحزبية بدلا من المركزية الضيقة لكن ورغم هذه المراجعات المهمة في تاريخ اليسار إلا أن القيادة الحزبية ظلت عاجزة عن استيعاب الخطاب التجديدي ولم تحترم الهيئات التنظيمية بل قامت بالهروب من الأزمة الداخلية المستمرة في الجنوب بالتوقيع على الوحدة مع الشمال بشكل انفرادي دون علم الهيئات التنظيمية، ولأن موازين القوى كانت لصالح السلطة في الشمال فقد تملصت من بنود الاتفاقية والشراكة وشنت حربها على (الحزب الاشتراكي اليمني) وعلى الجنوب في صيف ١٩٩٤ التي كانت ثاني ضربة يتعرض لها اليسار في اليمن.وقد تم تجريف اليسار بعد حرب صيف ١٩٩٤حينما أعلن أمين عام الحزب قرار فك الارتباط السياسي مع السلطة في الشمال والعودة إلى ما قبل ١٩٩٠ أدى هذا القرار إلى انقسام داخل القيادة السياسية في الحزب وأحدث إرباكا لكل القواعد الحزبية التي عجزت عن بلورة قرار موحد من الحرب التي كانوا جزءا منها ومن قضية فك الارتباط خاصة وأن قرار فك الارتباط كان قرارا فرديا دون الرجوع إلى هذه القواعد أو الهيئات التنظيمية في الحزب.

أما في **سوريا**، فالوضع كان أكثر تعقيدا فكان موقف الأحزاب اليسارية موقفا ملتبسا من السلطة، حيث رفضت أن تكون معارضة، وأكدت أن لديها نقد للسلطة. لكنها ظلت متمسكة بالرؤية التي حكمت الحزبين الشيوعيين، فأكدت على "موقف سوريا الوطني" و"معاداتها للإمبريالية"، لكنها زادت وتيرة النقد للسياسة الاقتصادية و"الفريق الاقتصادي"، وأكدت أن هذه السياسة سوف تقود إلى "كارثة"، نتيجة عملية الإفقار التي تقود إليها. هذا الوضع جعل هذه الأحزاب جزءا من "بنية" السلطة، ومسئولة عن سياساتها. وفرض نتيجة مشاركتها الطويلة في السلطة أن تصبح جزءا من بيروقراطيتها. رغم اعتراضاتها على سياسة معينة، أو نقدها "الخفيف" لموقف معين، أو مطالباتها السلطة (التي هي جزء منها) بحل مشكلة هنا وأخرى هناك. أيأن

الحالات الثلاث التي تعرض فيها اليسار للقمع أو كان في السلطة أو جزء من بنيتها أفضت مع التحولات الدولية وتطور النظم العربية إلى ذات النتيجة وهي حالة من الارتباك وقدر من الابتعاد عن المشهد السياسي في بدايات القرن العشرين.

وهنا يأتي السؤال الذي يردده الكثيرون "أين اليسار العربي؟" ويطرح التساؤل في إطار إما تأكيد انتهاء دور اليسار، أو التحسر على غيابه منطلقين من غياب الأحزاب اليسارية الشرعية عن الساحة، وقلة عدد النواب والممثلين السياسيين له، بل وخفوت صوته الثقافي في وسائل الإعلام الرسمية. إلا أن من يريد أن يقيم دور وفاعلية اليسار بشكل واقعي عليه عدم الاقتصار على ما سبق وإنما كذلك الرجوع إلى دوره في الحركات الاحتجاجية التي أصبحت ظاهرة منتشرة وهامة في السنوات العشر الأخيرة على وقت اندلاع الثورات في المنطقة العربية، كذلك على الأدوار التي لعبها في أتون الثورات نفسها وموجاتها المتعاقبة، كما سنجد في الدراسات التي يتضمنها هذا الكتاب.

هذا الكتاب هو حصيلة مناقشات وأوراق مؤتمر عقد بالقاهرة بالتعاون بين منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ، على مدار يومين في (٢٤- ٢٥ أبريل ٢٠١٣) وحضره عدد كبير من المفكرين والمناضلين من مدارس وقوى يسارية عربية عديدة، وتم فيه تكريم المفكر اليساري المصري الراحل الدكتور/ سامر سليمان، والمناضل التونسي الشهيد/ شكري بالعيد.

وتعرض المؤتمر للعديد من القضايا مثل: دور اليسار في الثورات، اليسار وقضايا من المنطقة العربية، بالإضافة إلى مناقشات مجموعات العمل التي جاءت في ختام المؤتمر والتي عملت على موضوعات: آليات عمل اليسار في مرحلة التحول، رؤى تنظيمية ليسار ما بعد الثورات، تفعيل العمل المشترك بين اليسار العربي.

ويتضمن الكتاب ثمانية فصول عبارة عن دراسات حالة من خمس دول شهدت حركات جماهيرية ثورية بعضها نجحت في إسقاط النظم الحاكمة (مصر، تونس، اليمن)، والبعض الآخر ما زال يدير معركته التي لم تنته حتى كتابة هذه السطور (البحرين، سوريا) سعت جميعها بشكل أساسي لفهم طبيعة المرحلة، ودور اليسار فيها كقوى سياسية مهمة، وكيفية خروجه من أزماته التاريخية. بالإضافة إلى ثلاث دراسات تحليلية، تتناول العديد من القضايا التي تم التطرق إليها في دراسات الحالة، وتتناول موضوعات: الأداء السياسي لليسار بعد الثورات العربية، اليسار والربيع العربي: إشكاليات التنظيم والحركة، اليسار والحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية.

الثورة المصرية ودور اليسار
(عوامل النجاح والفشل)

أيمن عبد المعطي

استقبل اليسار المصري ثورة ٢٥ يناير/كانون ثان ٢٠١١ بنفس مشكلاته التاريخية رغم محاولة بعض تياراته التخلص منها في السنوات العشر التي سبقت اندلاع الثورة. وبالرغم من المجهود السياسي الذي لعبته بعض القوى اليسارية للارتباط بحركة الشارع والقضايا الساخنة كالتغيير الديمقراطي ومعاداة الإمبريالية والصهيونية والحملات الشعبية لمواجهة سداد فواتير الجباية فـ"من تناقضات المشهد الثوري المصري أنه بينما ترفع وتردد الجماهير مفردات الأجندة اليسارية الداعية لمجتمع العدالة والتغيير الشامل والتنمية المستقلة والانحياز للكادحين والفقراء في الميادين العامة وقلب ميدان التحرير- فإن حزب وتنظيم اليسار يظل غائبا عن هذه الساحات وعن الحضور المؤثر في هذه اللحظة الثورية الفارقة". [1] أي أن يفاجأ اليسار بالحركة الواسعة التي اجتاحت مصر كلها دون أن يكون موجودا كقوة منظمة تسعى إلى جذب هذه الجماهير وتقودها في ثورتها ذات الطابع اليساري في مطالبها.

اليسار المصري.. خلفية تاريخية

ظل اليسار على مدار تاريخه منذ نشأته في أعقاب الثورية المصرية ١٩١٩ يحاول أن يلعب دور الطليعة للجماهير على مدار الموجات النضالية التي اندلعت في أوقات مختلفة. ولكن ظلت تلاحقه أيضا مشكلات تاريخية لحقت بالحركة السياسية عموما وبه على وجه الخصوص من عصبوية وحلقية وتشرذم وبعد عن التفاعل مع القطاعات الجماهيرية الواسعة. وللأسف لم تنقذه من مشاكله تلك الحركة العفية التي كانت تطلقها الجماهير بين الحين والآخر. وفي عام ١٩٧٧ حينما اندلعت انتفاضة ١٨ و١٩ يناير/كانون ثان كان الدرس الأصعب له، فبالرغم من موجة المد العاتية التي اصطبغت بصبغة يسارية واجتاحت العالم كله منذ عام ١٩٦٨، إلا أن اليسار المصري

١عماد مسعد محمد السبع، الثورة واليسار الغائب في مصر، الحوار المتمدن - العدد: ٣٤١٩ - ٧/٧/٢٠١١ على الرابط التالي:
http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=266308

فوت على نفسه فرص الارتباط بالحركة من أسفل في وقت وصلت فيه لعنفوانها قبل القمع الشديد لها بعد أحداث الانتفاضة.

ولهذه الفكرة - أي علاقة اليسار بالجماهير- تاريخ في ممارسة وطرق بناء اليسار لنفسه وتنظيماته عبر تاريخه، فبالرغم من الظروف التاريخية التي سنحت لفصائل يسارية، منذ بدء بناء الحزب الشيوعي الأول في ١٩٢١ وحتى حركة اليسار في أربعينيات القرن الماضي، للارتباط بالحركة الجماهيرية إلا أنه ظل –اليسار- بعيدا عن إمكانية لعب دور لتحريك الحالة الثورية والزخم الحاصل في اتجاه انتصار جماهيري بعيدا عن الأطروحات الليبرالية والوطنية والدينية والقومية التي سادت الحياة السياسية وقتها، على الرغم من قواه النضالية التي تعاظمت مع الحركة الشيوعية الثانية في منتصف الأربعينيات، وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة التنظيمات السرية مما أدى لعدم تفاعلها الكامل مع النضالات الجارية، علاوة على عدم مراجعة أفكارها وبرامجها ذات المنحى الوطني، بالإضافة إلى اتباعها سياسة التبعية للاتحاد السوفييتي ومعسكر أوروبا الشرقية مما ظهر في مواقف اتخذت بالتبعية كتأييد فصائل يسارية لقرار تقسيم فلسطين بناء على اعتراف الاتحاد السوفييتي بدولة إسرائيل، أضف الانقسام الشديد في الحركة لدرجة وصلت بها تنظيمات اليسار لـ٣٥ تنظيما في أقل من عقدين من الزمن.[٢]

ومنذ ظهرت الحركة الشيوعية الثالثة في أعقاب موجة المد التي زامنت عام ١٩٦٨ ظلت تنظيمات تلك الحركة صغيرة ومحدودة التأثير والنفوذ في الواقع السياسي بشكل عام لاعتمادها بشكل كبير على التنظيرات السياسية الضخمة والتي لا تجيب عن الأسئلة التي يطرحها الواقع بالأساس، بالإضافة إلى تضخيم الذات، فالمجموعة الصغيرة كانت تسمي نفسها حزبا وبالتالي تتبع مهام وسياسات حزبية غير متناسبة مع حجمها وتأثيرها المحدودين.

وإذا وصلنا لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الذي ظل منذ نشأته في ١٩٧٦ وحتى ثورة ٢٥ يناير/كانون ثان- الحزب اليساري الشرعي الوحيد، سنجد بداياته حتى نهاية الثمانينيات مختلفة كلية عن ما لعبه من أدوار في العقدين الأخيرين، فقد كف فيهما عن أن يكون حزبا يساريا يحاول قيادة جمهور عريض من العمال والفلاحين والفقراء، "ولذلك هجرت الفعاليات الاشتراكية العمل تحت راية

---

٢ يوسف محمد، تاريخ الحركة الشيوعية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣، ص ٧٥.

التجمع، حيث لم تدفع قيادته لتجذير المنهج اليساري كفكر وممارسة، ولم تدعم الإرتقاء بأساس وحدته السياسية وإطاره المرجعي كصيغة تجمع التيار (الماركسي والقومي العروبي والديني المستنير) ضمن نواة يسارية واحدة تواجه اليمين الحاكم والإسلام السياسي الرجعي". [٣]

حتى الحزب الذي كان يتخذ التجمع كواجهة علنية (الحزب الشيوعي المصري) لم يعد حاضره امتدادا طبيعيا لتاريخه الذي أنير ببعض الومضات النضالية فسرعان ما تبقرط علاوة على نظرته المحافظة للسياسة والتنظيم النابعة من تحريف ستاليني للتراث الثوري. أما حزب الشعب الاشتراكي الفصيل المنشق عن الشيوعي المصري فحاله لم يكن يختلف كثيرا عن أي مجموعة حلقية صغيرة قليلة التأثير والنفوذ معا.

في عام ١٩٨٩ ظهر حزب العمال الشيوعي الموحد والذي كان نتاج توحد حزبي العمال الشيوعي والحزب الشيوعي المصري (٨ يناير) والذي لم تعطه وحدته قوة زائدة تذكر، فبعد الضربة الأمنية التي تعرض لها عقب الوحدة مباشرة ظل حزبا دون فعل سياسي حقيقي في سنوات التسعينيات، اللهم من بعض الإصدارات، حتى تبخر تماما في الألفية الجديدة.

تعرضت هذه التنظيمات وفصائل اليسار عموما لهزة عنيفة افقدت بعضها أي بوصلة جماهيرية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية في أعقاب حركات جماهيرية نزعت عن نفسها سنوات الظلم والاستبداد تحت حكم الأحزاب الشيوعية الستالينية، وبالتالي فالثورة والاشتراكية إما أصبحا مجالا للتشكيك والمراجعة أو مجرد شعارات مبنية على نفس الرؤى القديمة مخافة التراجع عن التمسك بمشروع الثورة ولكن دون بذل أي مجهود في تحليل الأزمة والمتغيرات السياسية وأسبابها.

هذا وقد ظهرت مجموعات صغيرة الحجم والتأثير سرعان ما اختفت نظرا لضعفها الشديد أو لاندماجها في أشكال أخرى لم تجد لنفسها موضع قدم في الحياة السياسية. المجموعة الوحيدة التي استمرت منذ نشأتها في أوائل التسعينيات وأوجدت لنفسها حيزا في الفراغ اليساري كانت تيار الاشتراكيين الثوريين الذي طرح بعض الإجابات الثورية عن أسئلة اللحظة وخصوصا في ظل حالة التخبط بعد سقوط

٣عماد مسعد محمد السبع، الثورة واليسار الغائب في مصر، مرجع سبق ذكره

المنظومة الشيوعية. لكن هذا التيار النقدي الوليد لم يسلم هو الآخر من مشاكل اليسار التي أودت به في النهاية لثلاث مجموعات صغيرة ضعيفة التأثير، رغم ما قدمه التيار من نقد في بداية تكوينه للنظرة الستالينية والتروتسكية الأرثوذكسية في السياسة والتنظيم.

اليسار عشية الثورة

ولكن الحديث عن غياب اليسار تماما عن الحركة السياسية المصرية وخصوصا في بداية الألفية الجديدة "هو حديث به قدر كبير من التبسيط، فعدد ممثلي التيار في المجالس التمثيلية قد يكون محدودا، إلا أنه خلال السنوات العشر الأخيرة كان اليسار محركا أو رافدا أو محفزا بدرجة ما للعديد من التحركات الاحتجاجية في مصر، وهو ما يعنى عودته للساحة بعد فترة خمول وغياب".[٤]

ففي خلال السنوات العشر السابقة على الثورة حاولت مجموعات وأفراد يساريين الاستفادة من الزخم النضالي الذي ظهر عقب تزوير انتخابات ٢٠٠٠ البرلمانية واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي أفرزت حركة تضامن قوية معها في جميع الأقطار العربية ووسط فئات لم تلتفت إلى القضايا الوطنية والتحرر من الإمبريالية والصهيونية منذ زمن. صاحب ذلك حركة رفض كبيرة لحرب الإمبريالية ضد أفغانستان بحجة مكافحة الإرهاب في الوقت الذي كانت مدن العالم تنتفض ضد العولمة الرأسمالية وحلولها لأزمتها التي حملت الفقراء دفع ثمن فواتيرها. لعبت بعد ذلك حرب العراق دورا في تأجيج الغضب الشعبي في العالم بأسره وفي مصر على وجه الخصوص، ومنها بدى لمعظم المشاركين علاقة نظام مبارك الوطيدة بالإمبريالية، حتى اندلعت في نهاية ٢٠٠٤ حركة كفاية ضد التمديد للرئيس أو التوريث لنجله.

في وسط هذا الزخم لعب اليسار المصري المناضل دورا في تكوين مجموعات مثل الحركة المصرية للتغير (كفاية) والمجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج)، بالإضافة للجان دعم الانتفاضة الفلسطينية وضد الحرب على العراق، علاوة على لجان التضامن العمالية المختلفة ذات الطابع الجبهوي. وهكذا بدأ الحرك السياسي في مصر في ربط السياسي بالوطني ولكن دون ربطهما بالاجتماعي بشكل كفء والذي

---

٤ محمد العجاتي، اليسار والحركة السياسية المصرية: غياب أم تغير في الدور؟ مقال نشر بجريدة السفير اللبنانية عام ٢٠٠٩، موجود على مدونته الشخصية:
ttp://is. gd/2Tjp7u

ظل الحلقة المفقودة في حركة اليسار بشكل كبير حتى الثورة، وذلك على الرغم من بداية صعود حركة عمالية قوية مع نهاية ٢٠٠٦ أدت في حالة موظفي الضرائب العقارية لتشكيل أول نقابة مستقلة منذ أربعينيات القرن المنصرم.

اليسار الجديد والثورة

لعبت التكوينات الجبهوية والحملات التي كونها أو شارك في تكوينها مجموعات أو أفراد يساريين دورا هاما في استعادة الصوت اليساري الذي كان قد اختفى تقريبا في سنوات التسعينيات. ومن ثم عاد العديد من اليساريين القدامى للعمل السياسي والمشاركة في تشكيل اللجان والحملات والتظاهرات بل قيادة بعضها.

أما عن الشيء الأهم فكان في ظهور أجيال جديدة في المعترك السياسي مع بزوغ حركة التغيير الديمقراطي، هذه الأجيال لعبت دور رأس الحربة والجمهور الأساسي للحشد والتعبئة في كافة أشكال الاحتجاجات التي دعت إليها حركات التغيير ومنها حركة استقلال القضاة، ومن بعد في تحركات ضد الشرطة وقمعها للنشطاء والمواطنين.

تتمتع هذه الأجيال منذ لحظة ولادتها سياسيا بحس نضالي عالي وجسارة في مواجهة أجهزة بطش الدولة وقدرة على الفعل السياسي منقطعين النظير، وعلى الرغم من انتماء بعضهم لتكوينات سياسية تم كسبهم إليها في أوساط العمل بالجامعة والأحياء، إلا أن الكثير منهم انتمى لحركات شبابية سرعان ما بدأت في الظهور مثل "حركة شباب ٦ أبريل" و"كلنا خالد سعيد"، و"حركة شباب من أجل العدالة والحرية"، وشباب "الجمعية الوطنية للتغيير" مما كان واضحا في ظهور الفارق بين امتلاك الجسارة والنضالية وقلة الخبرة ومستوى التماسك السياسي لدى أجيال جديدة تخط خطاها الأولى في وسط الزخم السياسي الحاصل.

وبالرغم من كون هذه الأجيال الجديدة انتمت لحركات وأحزاب جديدة أو مجموعات وأحزاب سياسية مختلفة كانت موجودة بالفعل، أو ظلت محتفظة بكياناتها دون الانضمام لأي حزب أو قوى سياسية، إلا أننا يمكننا الجزم بأن الحس الاجتماعي في رؤى ونضال الكثير منهم كان ظاهرا بشكل واضح، وهو ما يمكن أن نطلق عليه جنوح ناحية اليسار حتى لو لم يطلقوا على نفسهم صفة اليسار.

ومن ثم لعبت الحركات الجديدة دورا كبيرا في تشكيل ائتلاف شباب الثورة (حركة شباب ٦ أبريل، حركة شباب من أجل العدالة والحرية، شباب الإخوان المسلمين، شباب حزب

الجبهة الديمقراطية، شباب الجمعية الوطنية للتغيير، حملة دعم البرادعي) الذي كان يقود بشكل كبير الثورة في ميدان التحرير في الـ١٨ يوما من خلال اللجان التي تشكلت في الميدان وإذاعة الثورة وتحديد المطالب والتحدث إعلاميا باسم الثورة.

حزب عريض لليسار

جاءت الثورة كمفاجأة كبرى للجميع على حد سواء، وبالرغم من تبشير بعض القوى اليسارية بها، إلا أن حجم المشاركة والفعل السياسي للجماهير أبهرا الجميع. وفي تفاعل سريع مع الثورة ظهرت مبادرة لخلق حزب يساري عريض، لم تكن تلك المبادرة وليدة اللحظة ولكن كان لها إرهاصات كثيرة في محاولات إنشاء مجموعة "٢٠ مارس من أجل التغيير" و"تحالف اليسار" ومن بعد "اتحاد اليسار" ومحاولات محدودة لتوحيد منظمات يسارية في تنظيم واحد، وبعد ذلك في تكوين مجموعات شبابية ولجان وتحالفات وإئتلافات في النضال بالمعترك السياسي.

على أرضية مختلفة تماما عما قبل الثورة، وفي ظل حالة من الزخم السياسي الواسع وجنوح حركات على الأرض يسارا في ممارستها؛ استجابت تيارات وقوى عديدة للمبادرة بإنشاء حزب جديد سمي فيما بعد بـ"التحالف الشعبي الاشتراكي" ولكن سرعان ما تم الفرز على أسس برنامجية وسياسية، فخرجت مجموعة بعد المؤتمر التأسيسي وكونت فيما بعد مع أخرين الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي واصفة التحالف الشعبي أنه أكثر يسارية من المفترض الآن، ورفضت منظمة الاشتراكيين الثوريين الاستمرار في التأسيس رفضا لحل التنظيم والاندماج في الحزب وكون عدد من قياديها حزب العمال والفلاحين، وخرجت مجموعة أخرى أسست الحزب الاشتراكي المصري الذي انضم بعض كوادراه وقياداته فيما بعد لحزب التحالف؛ ليضم الحزب في النهاية مجموعة من المستقيلين من حزب التجمع بعد فشلهم في تقويض قيادة الحزب والحصول على أغلبية ضدها، وتيار التجديد الاشتراكي، وعناصر من التيار الثوري،[٥] وبعض المنتمين لليسار الديمقراطي، ومجموعة كبيرة من المستقلين أو من كانوا في أحزاب قديمة كالعمال الموحد أو الشعب الاشتراكي، أو الاشتراكيين المصريين.

---

٥ انقسم التيار الاشتراكي الثوري في مصر إلى منظمة الاشتراكيين الثوريين وتيار التجديد الاشتراكي والتيار الثوري

على أية حال، وبصرف النظر عن الخروج بتشكيلات سياسية عدة حتى ما بعد حدوث الثورة، لكن كان لليسار بمفهومة الواسع حضوره البارز في الفعاليات والتظاهرات والمليونيات والأشكال الجبهوية التي أعقبت الثورة بشكل واضح، ومواقفه من مجمل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بانحيازه للفقراء والكادحين كما ظهر في البيانات الصادرة عن قواه وأحزابه وكتابات ومواقف رموزه السياسية.

سنحاول هنا التعرض لثلاث تجارب في تأسيس أحزاب لليسار تمثل في تقديري - لو صح التعبير- تطرفين أحدهما يميني والآخر يساري، بينما الثالث يمثل صياغة وسطية، وهي على الترتيب الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وحزب العمال والفلاحين، وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي كنماذج فقط وليس على سبيل الحصر، بدليل وجود أحزاب أخرى كالاشتراكي المصري والشيوعي المصري.

الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي

يعتبر الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي نفسه يسار الوسط. تقوم أهداف الحزب على أساسين: الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، دون أي ذكر للاشتراكية كهدف يسعى إليه الحزب في المدى البعيد. فالحزب يؤمن بالحريات التي تكفل الحقوق المتساوية لكل مواطن في نفس الوقت الذي يدافع فيه عن مجتمع تسوده قيم اقتصادية يتشارك فيها الأفراد في التملك وإدارة العملية الإنتاجية مع رفض تام لاحتكار الدولة لوسائل الإنتاج "علينا أن نحترم المصالح المشروعة لأغلبية المصريين عن طريق سياسات اقتصادية تخدم الأغلبية بإنفاق أكثر على الصحة والتعليم والسكن وعلى مساعدة الفقراء في الخروج من الفقر ورفع مستوى معيشة المصريين وإننا نريد أن يأخذ كل منا حقه. فمن يعمل بجد وتفاني يستحق دخل ممتاز فدخل الناس في مصر بجب أن يرتبط بالعمل والتفاني في العمل".[٦] ومن ثم فـ"الديمقراطيون الاجتماعيون يرفضون احتكار الدولة لوسائل الإنتاج والتحكم في الحريات بسلطة فوقية - أي سلطة- تُسير الشعب بوصفها الأفهم والأقدر على معرفة تفاصيل الأمور

---

٦ من نحن - عن الحزب وأهدافه، موقع الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، موجود على الرابط التالي:
http://www. egysdp. com/site/index. php?option=com_ content& view= article&id=205&Itemid=29

وأيضا يرفضون ترك السوق مفتوح لاحتكار إما الرأسماليات الكبيرة أو أصحاب النفوذ وتعميق الفوارق الاجتماعية". [٧]

وعلى مستوى العمل السياسي، لم تكن لدى الحزب أي مشكلة في التحالف مع أجنحة رأسمالية مثل تحالفه مع حزب المصريين الأحرار ومؤسسه رجل الأعمال نجيب ساويرس في الانتخابات البرلمانية وسعيه فيما بعد للاندماج معه في حزب واحد، وليست لديه أيضا مشكلة في نزول رموز للنظام السابق على قوائم الكتلة المصرية التي تزعمها بالانتخابات.

يمكننا القول أن الحزب بدلا من أن يجذب إلى صفوفه شباب اليسار وفصائل أو قوى يسارية قديمة قرر أن يجذب بعض الشباب الليبرالي ذي المسحة الاجتماعية وبعض رموز اليسار القديم الذين لم يرق لهم لأسباب متنوعة البقاء ضمن حزب اليسار العريض. وفي هذا الصدد يقول بعض المحللين أن خروج مؤسسي الحزب المصري الديمقراطي من مشروع تأسيس حزب عريض لليسار كان أمرا حتميا، ليس فقط لاختلافهم مع برنامج الحزب وتصوراته عن طريقة البناء، ولكن وهو الأهم لأنهم لم يطرحوا رؤية يسارية بالمعنى حتى الإصلاحي للكلمة، والأفضل تسميتها رؤية ليبرالية ذات مسحة يسارية.

حزب العمال والفلاحين

أسس حزب العمال والفلاحين عدد من القيادات العمالية التقليدية وعناصر من منظمة الاشتراكيين الثوريين التي رفضت منذ اللقاءات التحضيرية الاستمرار في مبادرة إنشاء حزب عريض لليسار، وتقوم سياسة المنظمة التي لعب قياديون فيها دورا رئيسيا في تأسيس الحزب على إنشاء حزب جديد بعيدا عن اليسار بمعناه التاريخي، حزب تشكله قيادات عمالية وفلاحية ويسارية ذات طابع نضالي، يكون هدفه انتصار الثورة وتجذيرها لتصبح ذات طابع عمالي اجتماعي جذري.

تبدو الأفكار التي يطرحها الحزب مختلفة في طابعها اليساري وأكثر راديكالية، ولكن الحزب لا يقدم في أدبياته أي وسيلة لبلوغ تلك الأهداف بعيدا عن ترديد الشعارات والمبادئ العامة التي رفعها الاشتراكيون الثوريون على مدار تاريخهم، الأهم من ذلك هو أنه لا يقدم تحليلا يشرح فيه علاقة تلك الشعارات والأهداف الآن بتطور

---

٧ المرجع السابق

الثورة المصرية، وهل قوى الثورة الاجتماعية على درجة من التنظيم والتسيس تسمح لها بإنجاز هذه المهام الثورية أم أن الظروف لم تنضج بعد؟ ومن ثم تعد واحدة من المشكلات الأساسية للحزب في عدم بلورة هذه الشعارات في مهام لحظية يتبعها لبلوغ تلك الأهداف، فالحزب الذي لم ينجح حتى الآن في اتمام الإجراءات لإشهاره علنيا، لا يرى أي أهمية في دخول الانتخابات بل طالب بمقاطعتها[٨] ولا يشارك تقريبا في الأعمال الجبهوية، ويقتصر نشاطه على المشاركة في المسيرات الاحتجاجية والفعاليات التي تنظم في الميادين والأحياء.

هناك في تاريخ الحركة اليسارية من يشغلون بالهم بنقاءهم الثوري أكثر من صحة وإمكانية وفرص انتصار الأفكار التي يحملونها، وبالتالي فما يدافعون عنه ويعلنونه كواجهة وخطاب أساسي لهم هو مجرد ترديد للمبادئ العامة أي الدعوة لانتصار الثورة العمالية وأن الطريق إلى ذلك هو تنظيم هذه الطبقة لنفسها في حزبها الثوري، بصرف النظر عن توفر هذه الإمكانيات من عدمه الآن.

حزب التحالف الشعبي الاشتراكي

لم تنجح مبادرة حزب التحالف - التي توجهت لأقسام عديدة في أوساط اليسار- في ضم كل الفصائل اليسارية المختلفة فقط ولكنها - حتى الآن- لا زالت مخفقة في جذب المجموعات الشبابية التي تشكلت قبيل الثورة مباشرة مثل حركتي شباب ٦ أبريل وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، أو في المجموعات التي لعبت أدوارا في فعاليات ثورية على مدار العامين المنصرمين مثل اللجان الشعبية الثورية ومجموعات الألتراس، في الوقت الذي تحفظت فيه على توجيه الدعوة لحزبي التجمع والشيوعي المصري، ومن ثم ظل اليسار منقسما بين عدة تكوينات منها التاريخي ومنها الشبابي الأحدث ومنها ما ظهر في أحزاب ما بعد الثورة، وإن كان حزب التحالف هو الذي استطاع أن يضم بين صفوفه القسم الأكبر من اليسار الأيدولوجي والمقتنعين بضرورة بناء حزب يساري كبير قادر على منافسة الأحزاب الليبرالية والدينية في الساحة السياسية، فلم يسع حتى الآن بشكل حثيث لضم ما يمكن أن يطلق عليه يسار

٨ منشور بتاريخ ٢١ يونيه/حزيران ٢٠١٢ على صفحة الحزب على الفيسبوك، ستجده على الرابط التالي: https://www. facebook. com/aljnagy

الثورة، أي المؤمن باستكمال أهدافها وتجذير مطالبها بصرف النظر عن التسميات التي تطلقها تلك المجموعات على نفسها وعلاقتها باليسار وأفكاره بمعناه التاريخي.

منذ البداية قرر الحزب توجهه السياسي الذي عبر عنه في اختياره لاسمه لأن "الضمانة الحقيقية لتنفيذ مطالب الشعب، وخاصة مطالب طبقاته العاملة، ليست هي مجرد وجود أشخاص أو مؤسسات سلطة يتصفون بالنزاهة والاستقامة، بل في استمرارية الحركة الشعبية الثورية، التي ستمثل ضغطا على كل من يتولى الحكم. من هنا تأتي أهمية إسراع جميع فئات الشعب المصري داخل مواقع العمل والدراسة والسكن بتنظيم أنفسهم في أشكال ديمقراطية تتبنى مطالب الثورة السياسية والاجتماعية". ٩

وقد أكد الحزب في إعلانه التأسيسي على أربعة مبادئ أساسية أولا: الإصرار على تحقيق كافة المطالب الخاصة بالديمقراطية والإصلاح السياسي دون انتقاص. ثانيا: ربط التغيير السياسي بالتغيير الاجتماعي، وإعادة توجيه الاقتصاد وخطط التنمية لصالح الجماهير الفقيرة. ثالثا: التصدي لكل صور التبعية للصهيونية والحكومات الاستعمارية. رابعا: النضال من أجل دولة مدنية لا دينية ولا عسكرية. ١٠

ومن ثم فالحزب "مناهض للاستغلال الرأسمالي وهيمنة الرأسمالية والاحتكارات. وهو منحاز بشكل كلي لمصالح الفقراء وطبقات المنتجين. ويسعى بدأب إلى دعوة العمال والفلاحين والموظفين وكل الجماهير الفقيرة للانخراط في صفوفه، بالإضافة إلى جميع الشباب الرافضين للفساد والاستبداد والاستغلال، وجميع المثقفين والمبدعين المنحازين للديمقراطية والعدالة ومصالح الجماهير. وهو حزب ديمقراطي منفتح، يسمح بتعدد المنابر والاتجاهات والأصوات داخله. وتنهض مواقفه السياسية على التوافق ما بين تياراته المختلفة. كما تقوم هياكله التنظيمية على أسس التنسيق المنفتح، ولا يعتمد على فرض القرارات من أعلى". ١١

---

٩ بيان من المجتمعين لتأسيس حزب اليسار الجديد: عن أهداف الثورة الشعبية في المرحلة الراهنة، اللجنة التحضيرية لإنشاء حزب جديد لليسار، 26 فبراير/شباط ٢٠١١

١٠ مشروع إعلان تأسيسي لحزب التحالف الشعبي، 26 فبراير/شباط ٢٠١١

١١المرجع السابق

اليسار والعمل الجبهوي: الانتخابات البرلمانية نموذجا

لم يتم بناء حزب اليسار العريض على أي أسس عصبوية تجاه القوى الأخرى واليسارية منها على وجه التحديد، وبالتالي كان هناك ومنذ اللحظة الأولى للثورة توجه لتوقيع البيانات المشتركة والدخول في تنسيقات للأحداث الكبرى وبالذات المظاهرات المليونية، والدخول أيضا في تحالفات وجبهات سياسية مع قوى أخرى وعلى رأسها القوى اليسارية. وفي الانتخابات البرلمانية ٢٠١١ - كنموذج للعمل الجبهوي- شارك حزب التحالف في بدايتها مع تحالف الكتلة المصرية مع حزب المصريين الأحرار والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب التجمع وآخرين ثم خرج منها وبنى تحالف "الثورة مستمرة" الذي ضمه مع ائتلاف شباب الثورة وأحزاب: الاشتراكي المصري، والتحالف المصري، ومصر الحرية، والمساواة والتنمية، والتيار المصري.[١٢]

الأحزاب الجديدة التي شكلت الكتلة المصرية واجهت "مشكلات كبرى، لأنه لم يكن لديها وجود في الشارع من قبل، وليس لديها رصيد كاف تستند عليه أو قواعد شعبية مرتبطة بها. كما أن الكثير من هذه الأحزاب كانت تعمل على بناء هياكلها، ولم يكن لدى معظمها - خاصة مع بداية الانتخابات- خبرة تنظيمية على الأرض، أو متطوعين متفرغين للمساعدة في تنظيم الحملة وإدارتها، وهو ما سبب أزمة كبيرة جدا لهذه الأحزاب".[١٣]

لم تكن تلك هي المشكلة الأساسية فقط، بل أن تأسيس الأحزاب نفسها عملية كانت من الصعوبة بدور أسهم في عدم قدرة بعضها على إنهاء إجراءات التأسيس قبل إجراء الانتخابات والتي كانت تشترط خمسة آلاف عضو من ١٥ محافظة، علاوة على ضعف الإمكانيات المادية لدى العديد منها وعدم قدرتها على توفير مصادر لتمويل حملة انتخابية على مستوى كامل المحافظات، بالإضافة إلى "غياب أو ضعف التجارب الانتخابية لدى الأحزاب حديثة التأسيس. فمعظم هذه الأحزاب لم يكن لديها كوادر خاضت هذه التجربة من قبل، على الرغم من وجود بعض الكوادر أو المرشحين قليلي

---

١٢ تشكل حزب التيار المصري من مجموعة من شباب الثورة وعدد من الكوادر الشابة المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين.

١٣ أوراق مؤتمر "الحملات الانتخابية..الاستراتيجيات والتحديات" ٣٠ يناير/كانون ثان ٢٠١٣، منتدى البدائل العربي للدراسات

العدد ممن خاضوا تجارب انتخابية سابقة قبل الثورة". [١٤] هذا غير الظروف التي جرت فيها الانتخابات والتي صعبت العملية برمتها ولكنها أضحت بمثابة اختبار حقيقي لجدية الأحزاب الناشئة الجديدة وقدرتها على خلق موطئ قدم لها على خريطة الحياة السياسية، مثل هيمنة المجلس العسكري على السلطة وقانون الانتخابات وتركيبة وقرارات اللجنة العليا للانتخابات.

ولكن سرعان ما دب الخلاف داخل الكتلة ليخرج الكثير من الأحزاب ويعلن تحالفات جديدة بعد الاختلاف على تعريف الفلول (رموز النظام السابق ومن شاركوا في الحكم في ظل رئاسة مبارك) ونزول عدد منهم على قوائم الكتلة، علاوة على الاختلاف السياسي حول نوع الاستقطاب المدني–الإسلامي الذي غذاه وجود الكتلة والتحالف الديمقراطي بقيادة الإخوان المسلمين. كان أهم تحالف تم تدشينه بعد الخروج من الكتلة هو تحالف "الثورة مستمرة" والذي ساهم حزبي التحالف الشعبي الاشتراكي ومصر الحرية في المبادرة به.

كان هناك بعض السمات المميزة لتحالف الثورة مستمرة، منها رفضه القاطع للتعامل مع الفلول، وتصدير قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، علاوة على تمسكه بأهداف الثورة ومطالبها وبعده عن المصالح الحزبية الضيقة إعلاءً للتحالف، ودفعه بمرشحين من النساء والشباب على رأس القوائم وتمكين من لهم شعبية من خوض الانتخابات، وبالتالي كانت هناك مساحات واسعة مشتركة بين الأحزاب والقوى المشاركة في التحالف. [١٥]

ومنذ البداية كان الهدف من الثورة مستمرة بناء تحالف سياسي على أسس برنامجية بين أحزاب ذات مشارب سياسية مختلفة تضم اليساري والليبرالي والإسلامي المعتدل، وبالرغم من هذا الاتفاق السياسي إلا أن كثيرا من الصعوبات واجهت التحالف أهمها ضعف الموارد المالية والإدارة اللامركزية للحملة الانتخابية، علاوة على تعليق التحالف لحملته بسبب أحداث شارع محمد محمود والتي وقع فيها

---

١٤ المرجع السابق

١٥ المرجع السابق

العشرات بين شهداء ومصابين، قبيل الانتخابات مباشرة مما آثر على فترة الدعاية المتاحة.[١٦]

انتهت الانتخابات بحصول الثورة مستمرة على ٨ مقاعد في البرلمان (مقعد فردي و٧ على القائمة)، ولكن سرعان ما هبط العدد إلى ٥ ككتلة تعبر عن التحالف بعد انسحاب ٣ برلمانيين واعتبار انفسهم مستقلين غير ملتزمين بالتمثيل البرلماني للتحالف، هذا غير قرار حل البرلمان الذي لم يعط الفرصة بشكل كاف للتحالف أو غيره من الكتل الأخرى لإظهار مدى تماسكه وطرحه لرؤى بديلة تحت قبة البرلمان، ولكن بالرغم من ذلك قامت عناصر التحالف البرلماني للثورة مستمرة في هذه الفترة القصيرة بتقديم بعض مشروعات القوانين المغايرة لأفكار الأغلبية البرلمانية من الإسلاميين، ومنها مشروع قانون الحريات النقابية العمالية ومشروع ضمانات وحوافز الاستثمار.

الانتخابات الرئاسية وتفتت اليسار

وعلى عكس الاستقطابات التي ظهرت في الانتخابات البرلمانية، جاءت الانتخابات الرئاسية لتضع اليسار في معضلة من نوع مختلف، فاليسار بمعناه الواسع الذي لم ينجح في حصد أكثر من ٣٣ مقعدا[١٧] من أكثر من ٥٠٠ مقعدا هي حصيلة أحزاب (التجمع الوطني التقدمي الوحدوي والتحالف الشعبي الاشتراكي والكرامة العربية والمصري الديمقراطي الاجتماعي) ضمن تحالفات مع أحزاب أخرى؛ قرر أن يدفع بثلاثة مرشحين دفعة واحدة (نستثني حمدين صباحي الذي يفضل تقديم نفسه بوصفه وريث لعبد الناصر والناصرية) دون الاتفاق على مرشح واحد كانت فرصه ستصبح أيضا محدودة في المنافسة.

فقد دفع حزب التجمع بمرشح باسم الحزب وهو المستشار هشام البسطويسي، والذي طرح نفسه مبكرا بعد الثورة مباشرة لهذه المهمة قبل أن يختفي تماما من الساحة السياسية ثم عودته مرشحا باسم حزب ترى فصائل اليسار الأخرى أنه فقد جماهيريته وارتمى كثيرا في أحضان السلطة، وينبع موقفه من سلطة الإخوان ليس بوصفهم أصحاب سياسات اقتصادية معادية للجماهير كالنظام السابق ولكن

---

١٦ المرجع السابق

١٧ ويكيبديا، انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١١- ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://is.gd/uQ01K5

بوصفهم إسلاميين يمثلون خطرا على الحريات ومدنية المجتمع. كان التجمع قد استمر في تحالف الكتلة المصرية في الانتخابات البرلمانية مع رموز الرأسمالية والفلول، ليأتي ترشح البسطويسي بعد ذلك كتعبر عن حالة إفلاس لدى الحزب الذي فقد بوصلته اليسارية والذي لم يستفد من خبرات أحزاب اليسار في الانتخابات الرئاسية مثلما حدث في تشيلي ١٩٧٢ وترشح سلفادور الليندي كممثل لتحالف يساري واسع. هذا وقد حصل البسطويسي على ٢٩ ألف و١٨٩ صوتا (المركز التاسع من بين ١٣ مرشحا بنسبة **0.13**٪ من جملة الأصوات الصحيحة) في الجولة الأولى من الانتخابات ليخرج من سباق الرئاسة. [١٨]

في حين دفع حزب التحالف الشعبي الاشتراكي في سابقة تاريخية لحزب وليد بالمناضل السكندري أبو العز الحريري، على خلفية الزخم الذي أحدثه تحالف الثورة مستمرة في الانتخابات البرلمانية. وبالتالي وقع الحزب اليساري الجديد في نفس الخطأ الذي ارتكبه التجمع وهو طرح رمز لا يحظى بشعبية اللهم في دائرتة الانتخابية فقط، وحصل الحريري في النهاية على ٤٠ ألف و٩٠ صوتا (المركز الثامن من بين ١٣ مرشحا بنسبة **0.17**٪ من جملة الأصوات الصحيحة) في الجولة الأولى من الانتخابات ليخرج هو الأخر من سباق الرئاسة. [١٩]

على جانب آخر تقدم المحامي والناشط الحقوقي خالد علي لترشيح نفسه كمستقل عن الأحزاب والقوى السياسية[٢٠]، معتمدا على جهده وسمعته التاريخية في أوساط العمال ودفاعه عن قضاياهم وعن الحريات بشكل عام، ولكن لم يستطع سوى تجميع ١٣٤ ألف و٥٦ صوتا فقط (المركز السابع من بين ١٣ مرشحا بنسبة **0.58**٪ من جملة الأصوات الصحيحة) في الجولة الأولى من الانتخابات ليخرج أيضا من سباق الرئاسة. [٢١]

١٨ويكيبديا، انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://is. gd/RXNzGg

١٩المرجع السابق

٢٠ انضم خالد علي بعد ذلك لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

٢١ ويكيبديا، انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://is. gd/RXNzGg

هذا وقد شهد السباق الرئاسي وجود مرشحين ينتمون لمعسكر الثورة وهما القيادي الإخواني السابق عبد المنعم أبو الفتوح[٢٢] وحمدين صباحي. وعلى الرغم من عدم اتفاق المرشحين الخمسة على مرشح واحد ونائب ورئيس حكومة، إلا أن نزول خالد علي ورفعه لسقف برنامجه السياسي ودفاعه المباشر عن قضايا العمال والفلاحين وضرورة تطبيق العدالة الاجتماعية دفع الباقين لرفع أسقفهم بالتبعية، والتقرب لجمهور الناخبين عبر طرح مطالب وشعارات ذات بعد اجتماعي. وفي النهاية لم يستطع أيا منهم الدخول لجولة الإعادة بالرغم من أن اتفاقهم كان سيعني أن الإعادة ستكون بين أحدهما ومحمد مرسي، ليصبح الناخبون بعد الجولة الأولى بين شقي رحى في الاختيار بين مرشح الإخوان المسلمين د. محمد مرسي أو العودة للنظام السابق حال اختيار الفريق أحمد شفيق.

لقد أظهرت التصويتات أن البرنامج السياسي لم يكن هو الفارق الأساسي بين المرشحين في السباق الرئاسي بقدر ما لعبت الاستقطابات الدينية- المدنية- العسكرية دورا أكبر في حسم نتائج الجولة الأولى وجولة الإعادة، فالواقع لم يكن متجذرا للدرجة التي تسمح بالتفاف جماهيري واسع حول برنامج سياسي يطرح تصورات وانحيازات طبقية واضحة، بالإضافة إلى عدم وجود رمز تاريخي بالثقل الذي يسمح له بأن يكون مرشحا للثورة، علاوة على المنافسة غير المبررة لمرشحين يعلنون جميعهم انتمائهم لمعسكر الثورة.

فرص ثورية وإمكانيات للمستقبل

الحديث عن اليسار ودوره في الثورة ومستقبله لا يمكن رؤيتهم بعيدا عن الواقع السياسي وتطوراته. فالمسار الذي اتخذته الأحداث أصبح يظهر كل يوم الحاجة بشكل ملح لتبلور قوى منظمة مستعدة لرفع راية أهداف الثورة ومطالبها والتفاعل السياسي مع القوى الاجتماعية والسياسية التي تتحرك على الأرض وتسعى لتجذير العملية برمتها لصالح الكادحين من هذا المجتمع، ولتكسبه فرصا أوسع وأكثر نضالية لانتصار قيم العدل والمساواة بين مواطنيه. فالطابع العام للحركة الثورية يساري النزعة بطرحه مطالب أكثر راديكالية ومرتبطة بقضايا الحريات والعدالة

٢٢ أعلن أبو الفتوح نيته خوض انتخابات الرئاسة بعد الثورة مباشرة مما أدى لخروجه من جماعة الإخوان المسلمين التي كان موقفها آنذاك رفض ترشح أيا من أعضائها لمنصب الرئيس، ومن ثم أسس فيما بعد حزب مصر القوية.

الاجتماعية، وهناك الكثير من الأيدوليجيات التي تتبناها منظمات ومجموعات يسارية، ولكن الحاجة لتنظيم يساري هي الترجمة الحقيقية لحالة التجذير التي تشهدها الحركة.

أفرزت الثورة مجموعات كثيرة تفاوتت في أحجامها وقدرتها على التأثير على الواقع السياسي، وجلبت لساحة السياسة بشرا لم تكن لهم اهتمامات سياسية تذكر تقريبا قبل الثورة، باستثناء المجموعات النشطة والتي كانت تنحصر حركتها في أشكال احتجاجية يتم تقويضها أو قمعها نظر لصغر حجمها.

لعب الزخم الجماهيري، الذي بدأ في الظهور منذ أحداث انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠ وتبلوره بعد مروره بعدد من المحطات في المشاركة بالملايين في أحداث ثورة يناير/كانون ثان- لعب دورا في جلب الآلاف من الشباب لساحة العمل والاهتمام بالسياسة والتغيير. وعلى الرغم من نقص الخبرة وعدم التماسك السياسي الذين يشكلون سمات هذا الجيل إلا أن القدرات النضالية له بالغة القوة والتأثير، الأهم هو استعداد شرائح من هذا الجيل للتنظيم والتسيس والنضال تحت رايات تسعى إلى تجذير الثورة وتحقيق مطالبها وأهدافها وبالذات الاجتماعي منها.

العامل الأهم في تقديري من خلال قراءة المشهد السياسي هو تصاعد حالة الاحتقان والغضب الجماهيري في الفترة الأخيرة ففي تقرير عن الاحتجاجات الاجتماعية في عام ٢٠١٢[٢٣] ظهر أن عدد الاحتجاجات تجاوز الـ ٣٨٠٠ حدث على مدار العام، وأوضح التقرير أن الاحتجاجات خلال شهور حكم محمد مرسي الستة جاءت ضعف مثيلتها في نصف العام الأول. هذا وتوالى تصاعد الغضب الجماهيري في عام ٢٠١٣ بقوة حتى وصل عدد الاحتجاجات إلى ١٣٥٤ في شهر مارس/آذار ٢٠١٣ فقط لتأتي

---

٢٣ الاحتجاجات الاجتماعية في ٢٠١٢..صرخة شعب ضد التجاهل والاستغلال والقمع، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٣١ ديسمبر /كانون أول ٢٠١٢، موجود على الرابط التالي:
http://ecesr. com/?p=7113
وأنظر أيضا: تقرير الاحتجاجات العمالية ٢٠١٢، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٢٨ أبريل/نيسان ٢٠١٣، موجود على الرابط التالي:
http://ecesr. com/report/279484

مصر في المرتبة الأولى عالميا في عدد الاحتجاجات. [٢٤] من الواضح إذن لكل ذي عينين أن الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية كلها وعدد كبير من الاستحقاقات السياسية لم يتحقق منها شيئا بعد، وأن المجتمع وبالذات عالمه السفلي على صفيح ساخن وعلى وشك الانفجار، فلم يشارك الشعب في ثورة وقدم فيها الغالي من التضحيات ليستبدل نظاما ديكتاتوريا بواحد آخر، علاوة على أن الأوضاع المعيشية تردت للغاية وفي سبيلها للانحدار الشديد.

هذه الأوضاع وهذا الفرز يطرحان ضرورة وجود حزب يساري منفتح يسعى إلى كسب القيادات العمالية والنقابية والمهنية ومجموعات الشباب الساخطة ودفعهم نضاليا في اتجاهات تكسبهم خبرة وتماسك وليستفيد من قدراتهم النضالية لتوسيع نفوذه وتأثيره السياسيين وظهوره كحزب ذي طابع جماهيري واسع.

أسباب وعوامل النجاح

نحن مقبلون على ثورة أخرى. هكذا يقرأ الساسة اليساريون المشهد السياسي وواقع الحركة الاحتجاجية، ولكن ماذا بعد؟ السؤال يعني باختصار هل يمكن أن تكون هناك ثورة قامت في هذا البلد ورفعت شعارات مثل "عيش..حرية..كرامة إنسانية..عدالة اجتماعية" ومن المنتظر أن تشهد جولة أخرى بها ذات زخم نضالي وفعل احتجاجي جماهيري كبير دون أن يلعب اليسار دورا قياديا فيها ويكون بمثابة رأس الحربة ويضم من بين كوادره قيادات هذه الحركة؟ الإجابة إن لم يحدث هذا فلسوف تأتي الموجة المقبلة بنتائج عكسية وربما تصبح نهاية للثورة وعاملا للإحباط بدلا من أن تكون دفعة ثورية للأمام تعيد تصحيح الأوضاع والمسارات وتجلب مكاسب لقوى الثورة.

ولكن نجاح حزب يساري في أن يصبح حزبا جماهيريا كبيرا ومؤثرا في مجرى الأحداث يحتاج لتوفير أسباب وعوامل النجاح في مهمته التاريخية هذه حتى لا يكرر تجربة الفشل وعزلة اليسار عن الحركة الجماهيرية المنتظر صعودها مرة أخرى. ويمكننا أن نجمل هنا هذه الشروط في:

---

٢٤ "التنموي الدولي": مصر الأولى في معدلات الاحتجاج عالميًا..بواقع ٤٤ اعتصامًا فى اليوم، الأهرام، أول أبريل/نيسان ٢٠١٣، موجود على الرابط التالي: http://is. gd/dDMmiK

أولا: العمل السياسي

- أن يلعب حزب اليسار دور القاطرة في النضالات الاجتماعية والسياسية في أوساط العمال والفلاحين والصيادين والموظفين وسكان العشوائيات والمناطق الفقيرة، بأن يأخذ دوما زمام المبادرة، ويسعى إلى كسب قيادات الحركة إلى صفوفه من خلال النضال معها جنبا إلى جنب، ومشاركته فيها كطرف مناضل وليس كمجرد داعم لها أو متضامن معها.
- أن يرفع الحزب عند كل معركة أهداف ومطالب الثورة التي قامت من أجلها مثل تحقيق مجتمع ديمقراطي قائم على المشاركة الشعبية في السلطة والتعددية السياسية وتداول السلطة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الثروة لصالح الكادحين من هذا المجتمع، أو المطالب التي يمكن ربطها بأحداثها مثل القصاص من قتلة الثوار وحقوق المصابين والإفراج عن كل المعتقلين عسكريا ومدنيا في أحداث الثورة.
- أن يسعى الحزب للتفاعل مع المجموعات الثورية التي تشكلت من رحم الأحداث وتطورها لكسبها على أرضية نضالية وتوحيد العمل، والدخول معها في عمل جبهوي واسع حال عدم انضمامها لصفوفه، كي تثبت تجربة العمل المشترك أيا من القوى أقرب لبعضها البعض.

ثانيا: الدعاية الفكرية

- أن يركز الحزب في دعايته طيلة الوقت على القضايا الجماهيرية ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي ومشكلات الأقليات والفئات المضهدة في المجتمع ويسعى بكل استقامة نضالية لتبني قضاياهم ومطالبهم في التغيير وتحسين أوضاعهم مثل المرأة والأقباط والبدو والنوبيين والأقليات الدينية والعرقية الأخرى.
- أن يسعى الحزب لتطوير برنامجه وأدواته السياسية والتنظيمية ليعبر بالفعل عن إمكانية نجاح حزب عريض ومنفتح يجذب كل من يتجهون يسارا في واقع الحركة النضالية حتى لو كانوا لا ينطبق عليهم مفهوم اليسار أو انتمائهم له بالمعنى الكلاسيكي للكلمة.

ثالثا: البناء التنظيمي

- أن يسعى الحزب إلى بناء نفسه موقعيا بحيث تكون كوادره موجودة في كل مكان وقادرة على الارتباط بالنضالات التي تنشأ في أماكن العمل واحتجاجات الشارع والمناطق الفقيرة.
- توسيع مساحة الديمقراطية في الحزب بعمل أوسع نقاشات قاعدية والتي تسبق إقرار السياسات واتخاذ القرارات لبناءه بطريقة متسقة مع رؤاه في الدفاع عن مجتمع ديمقراطي له الحق في صنع قرارته.
- أن يسعى الحزب إلى صقل مواهب وقدرات أعضائه عبر عملية تثقيف واسعة مرتبطة بالقضايا والنضالات على الأرض، أي أن يربط بمهارة بين النظرية والممارسة في النضال، حتى يستطيع تربية قيادات وكوادر متماسكة على مشروعه النضالي.

مارس ٢٠١٣

مأزق اليسار التونسي[٢٥]

د. سونيا التميمي

يسار/ يسارات: مشكلة التحديد

تعترض كل دارس لليسار اشكالية منهجية تتمثل في تحديد ماهية موضوع بحثه. إذ تشعب استعمال المصطلح بحيث أصبح يغطي طيفا واسعا من الآراء لوصف التيارات المختلفة المتجمعة تحت مظلة اليسارية[٢٦]. ولا نجد في الوطن العربي وفي تونس يسارا واحدا وإنما أحزابا يسارية ذات منابع فكرية وايديولوجية متناقضة وبالتالي ذات برامج سياسية مختلفة. فمفهوم اليسار ملتبس نوعا ما إذ هنالك مفهوم ايديولوجي لليسار ويمثله اليسار الماركسي، بكل تفرعاته، وهنالك المفهوم السياسي لليسار، وهو المفهوم العام الذي يدرج القوميين مثلا. ولا نستطيع الحديث عن الجانبين أو الشقين بنفس الطريقة. ونتيجة لهذا التنوع في استخدام المصطلح، هناك اختلاف بين اليساريين انفسهم حول من يشمله اللفظ.

يمكن أن نلاحظ أن اليسار الماركسي التقليدي، حينما يعرّف ما يمكن أن يعتبر يسارا، فإنه يضع كحد فيصل أن يكون لديه حد أدنى من البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي يكون في صالح الشعب ويحد من هيمنة رأس المال ويعطي حقوقا

٢٥أتقدّم بالشكر إلى كل الأشخاص الذين تفضلوا بتقديم يد المساعدة ليرى هذا البحث النور، وأخص بالذكر السيد صادق بن مهني الذي لم يدخر جهدا في مدي بالمعلومات التي احتجتها ولا وقتا في تفسير مسارات اليسار منذ السبعينيات.

٢٦ نظرا لصعوبة تحديد ماهية اليسار وتشعب التيارات والأحزاب التي يمثلها، اخترت العمل على الأحزاب اليسارية التي اتحدت منذ فترة تحت مسمى الجبهة الشعبية، ثم الحزبين الذين شاركا في الحكم إبان الثورة وهما الحزب الديمقراطي التقدمي (واسمه اليوم الحزب الجمهوري) والتجديد (الذي أصبح يسمى اليوم المسار الديمقراطي الاجتماعي). كما ارتأيت سماع ممثلين آخرين عن اليسار لا سيما الأشخاص الذين اتجهوا إلى العمل الحقوقي ثم اليسار المستقل وهو لا يقل أهمية ووزنا عن اليسار المنظم.

للعاملين[٢٧]. بينما يركز اليسار "الحقوقي" والمستقل عن التنظيمات السياسية على المفهوم العام لليسار أي الذي يؤمن بالحداثة وبمبادئ العدالة الاجتماعية، وبالمبادئ الكونية، وبالمساواة بين الرجل والمرأة إذ أن البعد النسوي والمطالبة بالمساواة بينهما هو أساسي في التعريف باليسار، وهو مع فكرة أن جميع الحريات مكفولة للإنسان، كما يؤمن أنّ هناك نظاما اقتصاديا بديلا عن الليبرالية، وأخيرا يتبني العلمانية[٢٨]. هناك أبعاد أخرى يمكن إضافتها وهي كون اليسار عامّة مناهض للإمبريالية والعنصرية والصهيونية ومدافع عن السيادة الوطنية[٢٩]. وإضافة في الضبابية، هناك من يرى أنّ الثورة لخبطت الأوراق، إذ لم يعد بإمكاننا التعريف باليسار قبل الثورة كما نعرفه بعدها. خلال سنوات الجمر، كان هم الأحزاب منكبا على الفعل السياسي من جانب واحد وهو المسألة الديمقراطية وتوسيع هامش الحريات الذي يتيحه النظام القمعي. ولكن، اضطرت، مع انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، إلى تحديد برامجها وتحديد مواقعها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يسمح اليوم بإخراج بعض الأحزاب من العائلة اليسارية وتصنيفها ضمن الأحزاب الليبرالية أو الوسطية رغم جذورها اليسارية.

نبذة عن تاريخ اليسار التونسي[٣٠]

---

٢٧ وهو البعد الذي ركّز عليه كلّ من السيد نزار عمامي عن رابطة اليسار العمّالي (حزب تروتسكيّ) والسيد عبد العزيز العياري عن حزب الوطنيين الديمقراطيين (وطد، ماركسي لينيني ذو بعد قومي عربي قوي). والحزبان منضويان تحت مظلة ما يعرف اليوم بالجبهة الشعبية.

٢٨ وهو التعريف الأولي الذي قدّمه أغلب الأشخاص الذين استمعت إليهم، لا سيما السيد صادق بن مهني، وكان من حركة آفاق ومستقلّ سياسيا اليوم ؛ والسيدة نائلة جراد وهي في المكتب السياسي لحزب المسار الديمقراطي الاجتماعي ؛ ثمّ السيد أحمد كرعود، وهو من الناشطين السابقين في حركة آفاق أيضا وعمل بعد ذلك في منظمة العفو الدولية.

٢٩ انظر مقال " اليسار التونسي: نشأته وتطوره" على الرابط التالي:
http://cahiersdelaliberte. org/blog/?p=488.

٣٠ وليس مجال هذه الورقة دراسة الحركة اليسارية منذ بداياتها، إذ تناولت العديد من البحوث تاريخ ظهور اليسار. على سبيل المثال لا الحصر، انظر:

Kraim (Mustapha), 1997, Le Parti Communiste tunisien pendant la période coloniale, Tunis, Institut Supérieur du Mouvement National, 369 p.

=

ظهر اليسار في تونس في عشرينيات القرن الماضي مع إنشاء الحزب الشيوعي التونسي. وقد بدأ يعيش أزمة ويتراجع منذ أواسط السبعينيات لا سيما اليساريين الذين كانوا ينشطون في حركة آفاق (برسبكتيف)[٣١]، الذين أوقف عدد كبير منهم ابتداءً من أواخر الستينيات. وخلال تجربة السجن، بدأت الأسئلة الحارقة تطرح نفسها على اليسار المشتت إلى اتجاهات عديدة لأنه اكتشف أنه بعد نضال طويل، خاصة في الستينيات وبداية السبعينيات، لم يتمكن من بناء أي شيء وأن الجمهور لم يكن معه، خصوصا أولئك الذين يتكلّم عنهم، أي العمال والطبقات الشعبية والفلاحين.. قدّم ضحايا كل مرة، وكان عرضة لاعتقالات كبيرة ومحاكمات بدون أي نجاح في أي مستوى ما عدا المستوى الشبابي، التلمذي والطلابي. وتحولت برسبكتيف بشكل نهائي إلى العامل التونسي بين ١٩٧٢ و١٩٧٣ ثم ظهرت أحزاب أخرى متعددة لأنه كان يوجد احساس بأن اليسار فاشل في أن يرتبط بالجمهور رغم التضحيات ورغم المحاولات. فلكل مقترحاته. بين ١٩٧٤ و١٩٨٠، أصبح اليسار فرقا صغيرة بشكل عددي وعملي ونوعي موجودة بالأساس في الجامعة، وشاركه فيها الاسلاميون ابتداءً من الثمانينات.

بعد تجربة السجن في السبعينيات أين كانت توجد أغلب قيادات اليسار، حصلت مراجعة فكرية كبيرة فهم على اثرها ممثلو اليسار أنهم أخطأوا الطريقة. وانصب اهتمام جزء منهم من وقتها على الجانب أو العمل الثقافي ونشر ثقافة حقوق الإنسان والهدف كان توسيع هامش حرية التعبير في العمل الثقافي، كما خرج اليسار من السجن بمنظمة العفو الدولية، وبالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وبالعمل الثقافي الفكري. مثلا إذا أخذنا مسيرة نور الدين بن خضر، وهو من مؤسسي برسبكتيف، أصبح، بعد تجربة السجن، مفكرا ويأخذ مواقف شخصية وسيصبح من

=

سنتناول فقط الفترة الممتدة بين أواخر السبعينيات وما قبل ثورة ١٤ جانفي/يناير/كانون ثان ٢٠١١ في خطوطها وتقسيماتها العريضة. للمزيد من التفاصيل، انظر المديني (توفيق)، ٢٠٠١، *المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها*، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ص. ٩٥- ٢٢٨.

٣١ انظر عن تاريخ آفاق: بوقرة (عبد الجليل)، ١٩٩٣، *حركة آفاق* **perspectives**. *من تاريخ اليسار التونسي ١٩٦٣- ١٩٧٥*، تونس، منشورات سراس ؛ التميمي (عبد الجليل) (إشراف)، ٢٠٠٨، *الدور السياسي والثقافي لبرسبكتيف والبرسبكتيفيين في تونس المستقلة*، تونس، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

مؤسسي منظمة العفو الدولية في تونس. كما اتجه إلى العمل الثقافي كناشر[٣٢]. ويؤكد السيد صادق بن مهني على هذا الجانب بقوله "خرجت من السجن عاقدا العزم على أنه يجب التركيز على العمل الثقافي والفكري والتثقيفي قبل كل شيء من أجل تقدم البلاد. فهمت أنه ليس لقلة قليلة متشبعة بأفكار أن تغير شأن البلاد وإنما يجب أن توجد حركة فكرية شاملة مثل عهد الأنوار.."[٣٣]. بشكل مبسط، يمكن القول إن اليسار انقسم إلى ثلاثة توجهات:

- جزء انصب اهتمامه على الاعتناء بالجانب الفكري والجمعياتي وحقوق الإنسان دون تنظيمات حزبية.. ولم يمنعه هذا من أخذ مواقف سياسية.
- جزء آخر كان بالأساس في الجامعة وفي السجون، وقد اختار ممثلوه مواصلة العمل السياسي مثل حزب العمال (وهو وريث العامل التونسي) والحزب الديمقراطي التقدمي.. الذين طوروا مفاهيمهم وتخلوا عن انغلاقهم السابق إذ بدأوا يعون أنه لا يمكن أن يكونوا فئة قائمة بذاتها، "يسار"، مستقلة ومنعزلة وإنما يجب عليها التقارب من كل المعارضات حتى الليبرالية والقومية. وهنا لعبت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان دورا كبيرا في هذا التقارب.
- آخر جزء يتكون من المناضلين الذين كانوا في الجامعة وكان الإشكال الكبير الذي يعترضهم، أكثر من السلطة، هو الاتجاهات اليمينية التي كانت تلاحقهم. يمكن أن نذكر من بين هذا الشق الشهيد شكري بلعيد والوطد الذي كان أقوى من التيارات اليسارية الأخرى في الجامعة. ووجد هؤلاء أنفسهم منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات يواجهون العنف الذي أصبح قاعدة مع دخول اليمين الجامعة بتشجيع من السلطة لإضعاف اليسار. وتواصلت هذه السياسة إلى مجيء بن علي إلى الحكم.

رغم تركيزه على الإسلاميين، واصل بن علي سياسات بورقيبة القمعية تجاه اليسار الذي انقسم إلى معارضتين: علنية معترف بها وسرية. أما العلنية فتتكوّن أساسا من ثلاثة أحزاب: حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (وهو عضو في الائتلاف الحاكم اليوم)، وحركة التجديد وريث الحزب الشيوعي التي تحولت إلى حركة ديمقراطية ذات أصول شيوعية، والحزب الديمقراطي التقدمي الاشتراكي

---

٣٢ انظر شهادته في التميمي (عبد الجليل) (إشراف)، ٢٠٠٨، *مصدر سابق*.

٣٣مقابلة مع الباحثة.

العلماني. وقد لاقت الأحزاب الثلاثة أشكالا متعددة من التضييق على أنشطتها ومؤسساتها الإعلامية. ومنعت من توسيع قاعدتها الجماهيرية ومن إبلاغ أفكارها وأطروحاتها للناس ولم يكسر هذا الحصار إلا ظهور رموزها في وسائل الإعلام العربية والأجنبية. أما المعارضة السرية اليسارية فكانت تتكون من عدة توجهات أهمها حزب العمال الشيوعي التونسي بقيادة حمة الهمامي الذي حوكم العديد من المرات آخرها سنة ٢٠٠٢ وقضى في المجموع أكثر من ١٠ سنوات في السجن وأكثر من ١٠ سنوات أيضا في الحياة السرية وتعرض للتعذيب أكثر من مرة. الأحزاب بشقيها، المعترف به وغير المعترف به، كانت تتحرك وتتكامل. إلى جانبها، لعب المحامون اليساريون دورا مهما على مستوى الدفاع عن حقوق الإنسان ومقاومة الاستبداد، ومثلهم فئة من المثقفين اليساريين الذين كانوا يردون كل مرة الفعل على ممارسات النظام بعريضة أو اجتماع. كل هؤلاء كانوا موجودين قبل الثورة ويتحركون وينشطون. كما بنى اليسار علاقات وثيقة مع منظمات المجتمع المدني منذ نهاية الثمانينيات وأساسا بالاتحاد العام التونسي للشغل لذا كان نشاطه، قبل الثورة، نقابيا أكثر منه سياسيا نتيجة القمع الذي كان مسلطا عليه. وكان لأطروحاته صدى في قطاعات نقابية مثقفة وبالأساس التعليم بمستوياته الثلاث وأيضا القطاعات البورجوازية الصغيرة وهو ما يفسّر –جزئيا- نقص العمل الجماهيري الذي يميز قطاعات واسعة من اليسار. هناك أيضا ظاهرة جديدة برزت في تونس خصوصا ابتداء من ٢٠٠٨ وهي الشباب الناشط على الأنترنت الذي تغلب على محاولة السلطة منعه من النفاذ إلى المعلومة. يمكن اعتبار هذا الشباب، الذي يغلب عليه العنصر النسائي، يسارا جديدا وقد نجح في جلب جزء من الأجيال السابقة إلى طريقته في العمل.

ما يميز وضع اليسار عشية الثورة هو تشتته وخطابه الفوقيّ، إذ لم يكن له انغراس حقيقيّ في الوسط الشعبي، والوضع متواصل اليوم إذ لا يزال نخبويا[٣٤]. لم يكن توجد إمكانية العمل المشترك بين مختلف أطيافه بصورة متواصلة رغم الاختلافات، إذ كان يمكن الالتقاء حول حلول مشتركة رغم التمايز مثلما هو الحال اليوم مع الجبهة الشعبية حيث توجد عدّة قوى قوميّة وتقدّمية.

٣٤وهي وجهة نظر السيد نزار عمامي، بينما يرى السيد عبد العزيز العياري العكس.

اليسار والحراك الثوري

منذ الأيام التي تلت الثورة، روّج بعض المحلّلين لفكرة أنّ الثورة كانت عفويّة ولم تكن لها قيادات ميدانية، وهي مقولة غير صحيحة. كان للثورة قياداتها الميدانية التي لا تزال موجودة في ساحات الحراك الاجتماعي إلى اليوم، وهي مكوّنة أساسا من الشباب الذين يمثّلون الضمير الحقيقي للثورة ويطالبون بحقوقهم وبالتنمية الجهوية وبتغييرات في نمط التنمية. كما أنّ دخول الحركة النقابية والعمالية، ممثّلة في الاتحاد العام التونسي للشغل، في المسرح بالفعل عن طريق الاضرابات وخاصة إضراب صفاقس التاريخي يوم ١٢ جانفي/يناير/كانون ثان[٣٥] كان دخولا حاسما وإعلانا على انخراط وانحياز الحركة النقابية مع مسار الانتفاضة. مرّ الاتّحاد، خصوصا فروعه الجهوية، من التضامن إلى الانخراط الفعلي بعد أن كان قد فتح مقراته للثوار منذ الأيام الأولى وكانت المظاهرات تنطلق من مقراته. ولكنّ وقود الثورة الحقيقي هو الشباب المتعلم العاطل عن العمل وشباب الانترنت. وقد ابتدع الشباب حلا لإسقاط النظام، حتى وإن لم يكن يتصور أنه بإمكانه القيام بذلك، على الأقل لمواجهته وفضحه والتشهير به وإقلاقه. وصل لهدف أكبر ممّا كان يتصوره، بمساعدة عوامل عديدة داخل وخارج السلطة. ولكن، لم يكن لهذا الشباب الثوري بديل لأنه لم يمارسالسياسة بالمعنى الحزبي وبمعنى استراتيجية وإنما مارس الاحتجاج والمطالبة بحقه في الشغل وفي التنمية وفي التعبير وفي الحرية.. وكانت مطالب الثورة مشتقّة من المعجم اليساري تأكيدا على أن الثورة هي ثورة اجتماعية وسياسية وتأكيدا أيضا على أنّ اليسار، وإن فشل سياسيا، بمعنى لم يغير السلطة ولم يأخذها، فهو قد نجح ثقافيا، فكريا واجتماعيا وسياسيا من حيث غرس المبادئ وتبديل العقليات، والحراك الذي حصل والذي لا يزال مستمرا هو بشكل أو بآخر وليد تضحيات اليسار ويؤكّد على أنّ الإرث الفكري السياسي المبدئي القيمي لليسار هو الذي أدى للثورة. رغما عن هذا الدور، يجمع أغلب المحللين على أنّ اليسار لم يكن في مستوى اللحظة لأنه لم يعرف بناء قنوات للتواصل مع القوى الثورية ولم يؤطرها، لا زمن الثورة ولا بعدها عندما كان يجب مساندة الحراك الثوري الذي تواصل إلى اليوم.

٣٥نظم المكتب الجهوي للاتحاد بصفاقس، وهي ثاني المدن التونسية أهمية بعد العاصمة، اضرابا تاريخيا يومين قبل فرار الدكتاتور، شهد تجمّع عشرات الآلاف من الأشخاص تنديدا بالسياسة القمعية لبن علي، خصوصا بعد مجازر تالة والقصرين.

اليسار بكل طوائفه لم تكن لديه القدرة على فهم اللحظة (هروب رأس السلطة) واستثمارها. جزء منه كان يقول بإحلال الهدوء و"هرول"[٣٦] إلى السلطة، وأصبح همّه "استمرار الدولة"[٣٧]، بينما في لحظة ثورة، ليس الهدوء هو المشكلة إذ مهمة اليسار بالعكس هي "تغذية العاصفة"[٣٨]. هذا الجزء من اليسار فيه نزعة اصلاحية كبيرة لدرجة أنه أصبح يبحث لا عن الثورة بمعنى قلب النظام كليا ولكن دفع الأمور نحو الأفضل[٣٩]. وهناك تيار آخر وتمثلهبعض قيادات اليسار المتجذر مثل الشهيد شكري بلعيد أو حمة الهمامي الذي ساند الشباب الثوري والجهات التي انتظمت بشكل عفوي مثل منزل بوزيان والرقاب وكانت تريد الدفع للأمام. ولكنّ هذا الجزء من اليسار ارتكب عدة أخطاء منها أنه من ناحية لم يعرف كيف يتوحّد وتقدّم إلى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بعشرات القوائم[٤٠] ومن ناحية أخرى بقي متحالفا مع النهضة –خصوصا حزب العمال- التي كان يقول عنها إنها معتدلة.

حاول اليسار بعدّة طرق مواكبة الحراك الثوري، فمثلا ظهرت حركة في جانفي/يناير/كانون ثان – فيفري/فبراير/شباط ٢٠١١، وهي الحركة التي حاولت التعبير عن اللجان الشعبية لحماية الثورة[٤١] والتي كان الكثير منها يضم نقابيين ويساريين. وقد حاولت أن تتجمع، مثلا في سيدي بوزيد حيث قام اليساريون بضم مجالس ١٣ ولاية وحاولوا أن يؤسسوا انطلاقا من ذلك هيكلا جديدا يدفع الثورة إلى الأمام، ولكن التجربة فشلت لأن هذه المجالس كانت متكونة بشكل عفوي وفيها من جميع الأصناف والمستويات للرؤى الفكرية وانبثقت عنها عدة جمعيات وشبكات[٤٢].

٣٦وهي الكلمة التي استعملها السيد صادق بن مهني في وصف موقف الحزب الديمقراطي التقدّمي. ولا يختلف توصيف اليسار الراديكالي عن ذلك.

٣٧سنرجع لاحقا إلى تقويم مشاركة حزبي الديمقراطي التقدّمي والتجديد في الحكم.

٣٨العبارة هي للسيد صادق بن مهني.

٣٩لهذا السبب، أصبح اليسار الراديكالي –بمعنى الماركسي- لا يعتبر هذه الأحزاب يسارية.

٤٠وترى ليلى طوبال، وهي مسرحية، وتصنف نفسها في أقصى اليسار المستقل سياسيا عن الأحزاب، أنّ هذا التشتت كان ردّ فعل نرجسي عادي بعد سنوات الجمر إذ كان كلّ سياسي يريد البروز والتميز عن غيره.

٤١وتختلف عمّا يسمى اليوم بلجان حماية الثورة التي لا تعدو أن تكون ميليشيات تأتمر بأوامر الحزب الحاكم الحالي.

٤٢كان السيد صادق بن مهني ضمن المشاركين في هذه التجربة وهو الذي أعطاني فكرة عنها.

ولكن الذي برز بعد الثورة هو المجتمع المدني، بتعبيراته القديمة أو جمعيات ما بعد الثورة، الذي كان يغضب ويرد الفعل ويخرج للشارع سواء قبل أو بعد انتخابات المجلس التأسيسي ويلعب فيه الشباب، خاصة من النساء، الدور الأهم. وقد ظهر كقوة قادرة على التأثير في القرار، لم يُهيكل ولم توجد بعد أحزاب فهمته لتستفيد منه. أحدثت الثورة تغييرا جوهريا وهو اصرار الشباب على مواصلة الحراك والدليل أنه حتى بعد سنتين، لا تزال المظاهرات مستمرة بأعداد متفاوتة. هناك أيضا مبادرات تأتي من الجهات مثل الكاف التي رفضت الوالي المعين وقررت انتخاب وال جديد، وهذا يمثل فهما جديدا للديمقراطية التي يجب أن تُبنى على الديمقراطية المحلية، أن تكون تشاركية. وهو ما يقلق السلطة، لذا فقد قررت النهضة أن تعين أعضاء المجالس البلدية الجدد عوض تنظيم انتخابات يختار فيها المواطنون ممثليهم في أقرب المؤسسات إلى حياتهم اليومية أي البلديات. وهنا، يرى البعض أنّ اليسار لم يلعب الدور المنوط بعهدته لأنّه كان يمكن أن يدفع الناس للقول أنها ستنظم انتخابات بلدية بقوانين جديدة، لا نفس الإطار القانوني لبن علي وبورقيبة إذ لا يمكن الحديث عن ثورة يحتضنها نفس الوعاء القديم. وهذا يشكل جزءا من الطرح الذي عجز اليسار عن تبنيه لأنه بقي يفكر في الانتخابات ويلهث وراء السلطة المؤقتة بدل القيام بالعمل العميق والبدء من الأساس أي الديمقراطية المحلية حتى يفرض نفسه[٤٣]. اليسار لم يكن إذن على مستوى اللحظة رغم أنّه فهم أنّ هناك مدا كبيرا وأن الجمهور أسبق من القيادات والطبقة السياسية فحاول الربط مع الحركات الجماهيرية العفوية التي نظمها الشباب ولكن كانت تنقصه الرؤية الواضحة. ولم تستطع أيّ من القوى السياسية، سواء اليسارية أو اليمينية أو الوسطية، أن تفرض برنامجها وأن تتبعه الناس. أقرب الأطراف هي القوى اليسارية الجذرية –وتمثلها اليوم الجبهة الشعبية تحديدا- ولكنها لم تستطع كليا أن تواكب الحراك الشعبي لأنه لها رهانات انتخابية وسياسوية، ولم تنجح في التعبئة ولا في الدفع بالمسار الثوري لأنّ ذلك يتطلّب جراءة وعدم الاكتفاء فقط بمساندة المد الثوري وإنما تشجيعه. هناك إذا تردد في مساندة القوى الثورية وريبة لأنه هناك

٤٣ ويلاحظ أن عنف النهضة والميليشيات التابعة لها لم يبدأ إلاّ بعد أن بدأت الأحزاب –من كلّ الحساسيات- تتجه إلى الجهات للتعبئة. سياسة النهضة قائمة على حصر تأثير الأحزاب الأخرى في تونس العاصمة ولكنها تخاف من تواجدها في الجهات ومن إمكانيّة إقناعها للناس والحديث عن الديمقراطية المحلية ومساعدتها السكان عن طريق تمويل مشروعات.. لأنها تودّ أن تبقى الجهات تحت سيطرتها.

حسابات حزبية ضيقة. وهذا يبين أنّ الشعب، منذ الثورة، كان متقدما على نُخبه وعلى طبقته السياسية في الإبداع والتعبير "والقدرة على الحلم بالشمس"[٤٤].

التحالفات والمشاركة في الحكم[٤٥]

في الأيام التي تلت الثورة، شكّل محمد الغنوشي، الوزير الأوّل الأسبق في عهد بن علي، أول حكومة بعد الثورة وسميت بحكومة الوحدة الوطنية يوم ١٧ جانفي/يناير/كانون ثان ٢٠١١. وكان مشاركا فيها الاتحاد العام التونسي للشغل بثلاثة وزراء ورئيس التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات مصطفى بن جعفر وأحمد نجيب الشابي عن الحزب الديمقراطي التقدمي –وكان وزيرا للتنمية المحلية والجهوية– وأحمد ابراهيم عن حركة التجديد –وكان يشغل منصب وزير التعليم العالي. وقد ضمّت وجوها عديدة من الحزب الحاكم القديم –التجمّع الدستوري الديمقراطي – لذا، فقد رفضها الثوار وأدى ذلك إلى استقالة وزراء الاتحاد و مصطفى بن جعفر يوما بعد تشكيلها. وجاء عدد من الثوار من الجهات التونسية –لا سيّما الجنوب– مشيا على الأقدام وتجمهروا أمام مقر الوزارة الأولى في تونس العاصمة – القصبة– فيما أصبح يسمّى لاحقا حركة القصبة ١. ونتيجة للضغط، أعاد محمد الغنوشي تشكيلها بعد خروج وزراء التجمع يوم ٢٧ جانفي/يناير/كانون ثان وبقي فيها أحمد نجيب الشابي وأحمد ابراهيم. نظم الثوار وقتها اعتصام القصبة ٢ الذي كان منظما أكثر من الأول وحظي بمساندة أحزاب سياسية، منها الاسلاميين وخصوصا حزب العمال وكان مطلبهم الرئيسي اسقاط الحكومة وتنظيم انتخابات لمجلس وطني تأسيسي. وتزايد الضغط على الحكومة إلى حين استقالة محمد الغنوشي يوم ٢٧

٤٤والعبارة للسيد صادق بن مهني.

٤٥لن أتطرّق هنا إلى الحكومة الثلاثية التي تكونت بعد الانتخابات من حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وهو حزب منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية المؤقت، ثمّ حزب التكتّل من أجل العمل والحريات والذي يرأس رئيسه مصطفى بن جعفر المجلسَ الوطني التأسيسي. كل الذين قابلتهم يجمعون على أنّ حزب المؤتمر لم يكن أبدا حزبا يساريا وإنما حزب علماني مكوّن من مناضلين ضد الدكتاتورية البنعلية، ولم يكن له خط سياسي وايديولوجي واضح وأصبح مخترقا من النهضة إن لم يصبح تابعا لها. أما التكتل، الذي هو حزب اشتراكي، فلم يعد، حسب التحليلات يملك شيئا من مقوّمات اليسار وإنّما تفسخ ولم يعد يعبر عن مصالح الطبقات الشغيلة وإنما عن المصالح البورجوازية المرتبطة بالشركات الاحتكارية الأجنبية. فهو حزب بورجوازي ذو شعارات اجتماعية ومشروعه الاقتصادي هو مشروع رأسمالي.

فبراير/شباط. وتم تكليف الباجي قائد السبسي - وهو رجل دولة من الفترة البورقيبية- بتشكيل حكومة جديدة وقد اشترط على أعضائها عدم الترشح للانتخابات. وبقيت في الحكم حتى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

يؤاخذ الكثير أحمد نجيب الشابي على دخوله وخاصة أدائه في حكومة الغنوشي التي كان البعض يقول إنها حكومة الشابي نظرا لبروزه الإعلامي ولدفاعه عن سياسات الحكومة وأعضائها. ويرى اليسار الراديكالي أنّه لم يكن في مستوى اللحظة لأنه، من داخل الحكومة، كان يمكن أن يكون الناطق باسم الحراك الجماهيري ويشجعه، حتى سرا إذا لزم الأمر. ولكنّه في واقع الأمر، أصبح يشد إلى الوراء وهو الذي يتصدى للقصبة وللاعتصامات. نفس الشيء بالنسبة لأحمد ابراهيم الذي كان وزيرا للتعليم العالي وقام بالكثير الجدّي في هذا المجال ولكن اللحظة التاريخية لم تكن لذلك. كان لا يزال هنالك حراك واختمار وكان يجب الدفع للأمام. الخطأ –حسب اليسار الماركسي- لم يكن دخولهما الحكومة ولكن كان يجب دخولها من موقع أنّهما صاحبا القرار لا أن يأتمرا بأوامر محمد الغنوشي. قراءة الحزب وخاصة نجيب الشابي هي قراءته ليوم ١٣ جانفي يناير/كانون ثان، ولم يفهم أنّ يوم ١٤ قلب الموازين وأنه كان بإمكانه أن يكون الدافع للحراك الاجتماعي، لا أن يعارضه. فالنظام لم ينهر مع هروب بن علي، وإنما انخلع جزء من رأسه فقط، لأنّ محمد الغنوشي كان جزءا من النظام والمنفذ الرئيسي لسياسة بن علي. وقد أعطى ذلك فرصة للنظام القديم حتى يسترجع أنفاسه. أصبح الحزب بعد الثورة يصنف على أنّه ليبرالي وسطي، فالحكومات التي دخلها لم تغير شيئا في منوال التنمية القديم ومن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي انتهجها بن علي. وهو قريب جدا في تصوّراته الاقتصادية والسياسية من النظام السابق ولا يختلف عنه إلا في رؤيته لشكل الدولة وللمسألة الديمقراطية. والثورة التونسية لم تندلع فقط من أجل الحريات فحسب وإنما من أجل أيضا –وبالأساس- تغيير منوال التنمية الذي أفضى إلى تلك الفظاعات الاجتماعية والاقتصادية.

تُعتبر إذا تجربة دخول الحزب الديمقراطي التقدمي الحكم فاشلة وساهمت في دق الضربات الأولى للمسار الثوري لأنه لا يعقل لمعارضة كانت معارضة جدّية ذات صحافة معروفة معارضة من أجل بناء مؤسسات ديمقراطية، تندد إلى حد ما بالتهميش والإقصاء والفقر رغم أن برنامجها الاقتصادي ليس اشتراكيا، أن تخوض تجربة الحكم بتلك الطريقة التي حصلت إذ تعتبر تجربة انتهازية سياسيا. كان وراء

وجود أحمد نجيب الشابي في الحكم هدف شخصي، وعارض جدا حركتي القصبة ١ و٢ وخاصة شعار المجلس التأسيسي لأنه يعتبر أنه يجب المرور مباشرة إلى انتخابات رئاسية حتى يترشح لأنه لديه إمكانية الفوز في تلك الفترة. لم يكن إذا خيارا من أجل مصلحة الثورة ومن أجل خدمة الشعب، كان خيارا حزبيا وخاصة شخصيا.

أما المدافعون عن الحزب، فوجهة نظرهم مختلفة. وما يآخذونه على المعارضة اليسارية الراديكالية اليوم هي قراءتها للأحداث خارج سياقها التاريخي إذ لا يمكن قراءة ما حصل يوم ٩ جانفي/يناير/كانون ثان بمعطيات يوم ١٥. للتذكير، فإنّه يوم ٩ جانفي/يناير/كانون ثان ٢٠١١، اجتمعت المعارضة في مقر الحزب الديمقراطي التقدّمي واقترح أحمد نجيب الشابي وقتها فكرة حكومة انقاذ وطني، وهو أعلى مطلب كان يمكن المطالبة به إذا درسنا الأمور في سياقها التاريخي. ولم يكن أيّ تونسي يتوقع أن يهرب بن علي يوم ١٤ ولم يتحدث أحد عن ثورة قبل يوم ١٦ جانفي/يناير/كانون ثان. كانت تسود فوضى عارمة في البلاد ولا أحد يعرف ما الذي يحدث: لماذا أغلق المجال الجوي التونسي بعد هروب بن علي ومن هرّب بن علي وعديد من الأسئلة حول ما حصل وقتها. في الأيام التي تلت الثورة، كانت توجد حالة من الخوف مما يمكن أن تؤول إليه الأحداث، كما أنّ انتشار الجيش كان مقلقا، ووزارة الداخلية كانت لغزا فلا أحد يعرف كيف تُسيّر تحديدا، وكان يجب طمأنة البوليس أيضا لأنّ جزءا من الثورة كان قائما ضد البوليس وممارساته[٤٦]. الحل الأنسب بالنسبة للحزب كان اختراق النظام ولكن غلطته هي أنّه لم يحسن التفاوض. الحزب كان محقا في خوفه من الفراغ الذي يمكن أن يهيئ الأجواء لتولي الجيش السلطة إذ كان المؤسسة الوحيدة القائمة والشرعية.

في خضم هذه الأجواء، الحزب الديمقراطي التقدمي كانت له رؤية واضحة: الدخول إلى حكومة تكون مدة حكمها في حدود الستة أشهر والقيام بإصلاحات دستورية وانتخابات رئاسية وتأتي بعدها انتخابات تشريعية ومجلس نواب جديد تكون له صلاحيات تأسيسية، إذ كان يرى أنّ نجاح المرحلة الانتقالية يتطلب سلطة تنفيذية

٤٦يرى صحبي خلفاوي –وهو من شباب الحزب الديمقراطي التقدمي سابقا– أنّ بوادر ثورة الشباب ضد النظام القمعي الذي كان رجال الأمن يمثلونه بدأت في ملاعب الكورة حيث كان البوليس يقمع المتفرجين بوحشية. وقد بدأت أولى الشعارات السياسية ضد النظام تتردد هناك. وقد ركز أيضا السيد أحمد كرعود على هذا الجانب.

قوية تستطيع أخذ القرار وتحمل مسؤوليته. ولكنّ غلطة الحزب –وهي نقطة يتلاقى فيها مؤيدو الحزب ومعارضيه- هي أنّ نجيب الشابي كان عليه أن يبعث برسائل طمأنة إلى الرأي العام، أن يخرج للمعتصمين ويقول إنه "صوت القصبة داخل القصبة"[٤٧]، كان يمكن وقتها أن تهدأ الأمور. كان دور الشابي سياسيا ويعطي الشرعية السياسية لحكومة اتحدت ضدها كل المعارضة. محمد الغنوشي –الذي كانت حكومته الثانية تشبه إلى حد بعيد حكومة خلفه التي قبل بها الثوار وفضوا اعتصامهم على إثر تشكيلها– أخطأ في عدم تحديد مواعيد واضحة للناس وطمأنتهم. ورغم أنّ مطلب المجلس الوطني التأسيسي كان مطلبا قديما للحزب منذ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩ فإنّه رأى أنّ الظرف لم يكن مناسبا بعد الثورة. كانت رؤية الحزب هي تحقيق مطالب هيئة ١٨ أكتوبر[٤٨] وهذا ما تم في الحكومة التي شارك فيها الشابي: أي العفو التشريعي العام، وحرية تشكيل الأحزاب، وتحرر الإعلام. كان أداؤه الإعلامي ضعيفا وطرحه السياسي فشل ولكنه ساهم وبصورة قوية في إنجاح الخطوات الأولى لهذا الانتقال، حسب مدافعيه.

التحالفات بين اليسار واليمين

تغير تصنيف الحزب الديمقراطي التقدّمي بعد الثورة من حزب قومي عربي يساري قبل الثورة إلى حزب وسطي بعد الثورة، على شاكلة الأحزاب الاشتراكية التي تبنت اليوم اقتصاد السوق. وقد اختار بعد الثورة المحافظة على الدولة التونسية وكان خيارا طبقيا يخدم مصالح الطبقات العليا من البورجوازية الصغيرة. ومن المشاكل التي اعترضته بعد ١٤ جانفي يناير/كانون ثان هي هيكليته فهو كان حزب مقاومة، وتنقصه الخبرات مثلا لكتابة برنامج اقتصادي. وقد أخذ بعد الثورة مواقف وخيارات اقتصادية لم تكن لحزب يساري حتى وإن كانت اجراءاته الاجتماعية قوية وهذا ما جره إلى تحالفات تميل إلى اليمين. لم يعد يستطيع التحالف مع حزب العمال مثلا، خصوصا بعد الشعارات المناهضة له خلال القصبة ١ و٢ رغم الأصول المشتركة للحزبين ؛ أما مع الاسلاميين، فهناك خصومة حول شكل الدولة: إسلامية أو مدنية. يمكن تصنيف الحزب اليوم ضمن العائلة الديمقراطية الوسطية. وهو يرى أنّ التعايش

٤٧أي صوت الثوار داخل الحكومة.

٤٨وقد جمعت هيئة ١٨ أكتوبر في ٢٠٠٥ أطيافا واسعة من المعارضة التونسية اليمينية واليسارية لمقاومة نظام بن علي.

مع حزب محافظ مثل حزب النهضة ممكن شرط أن يحترم قوانين اللعبة الديمقراطية وأن يؤمن بالدولة المدنية ولكن النهضة تحوّلت اليوم –حسب رأيه– إلى حزب فاشي.

أمّا اليسار الراديكالي، فكانت له وجهة نظر مختلفة قبل وصول الاسلاميين إلى الحكم. إذ بقي متحالفا معهم –وبالذات حزب العمال– إلى غاية الانتخابات. وقد كانت هذه التحالفات تكتيكية لليمين ومبدئية بالنسبة لليسار[٤٩]. إذ أنّ حزب العمال كان موجودا في خضم الحراك ونزل إلى الشارع ونظم، ولكنّ إشكاله الوحيد أنه لم يعرف كيف يقطع مع النهضة. ويعزو المحللون ذلك إلى سببين: الأول هو إرث هيئة ١٨ أكتوبر/تشرين أول وما تمثّله من العمل المشترك بين الاسلاميين واليساريين إضافة إلى تجربة السجن المشترك، حيث تمّ نسج علاقات شخصية حميمة ؛ والثاني هو فترة حكم الباجي قائد السبسي التي لخبطت كثيرا من الأمور، إذ أصبح الكل يحكي عن الوفاق وتمّ انشاء **الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي** برئاسة عياض بن عاشور التي تجاورت فيها كلّ الأحزاب السياسية رغم سيطرة اليسار عليها. وبينما كان همّ اليسار هو شفافية الانتخابات ونزاهتها.. إلخ، ظانّا أنّ العدوّ الأوّل لا يزال بقايا الحزب الحاكم المنحلّ، كانت النهضة تجهز نفسها. كان حزب النهضة يقول إنه طرف غير مهيئ للسلطة ولا يريدها، واليسار يعامله على هذا الأساس. في إعداد الانتخابات مثلا، كان اليسار يجري للترشح للجان الهيئة المستقلة للانتخابات لا سيما في الجهات حتى يضمن شفافية الانتخابات، بمباركة النهضة التي كانت تجهز نفسها للانتخابات بجميع الأشكال: بالمراقبين، بانتداب ناس من الادارة السابقة، بالتأثير، بشراء الضمائر والأصوات. الكل، وخصوصا اليسار، كان يظن أنّ النظام الانتخابي الذي تمّ اختياره سيفرز تمثيلا لكل تونس وسيكون المجلس التأسيسي المنتخب فسيفساء لكل المجتمع التونسي. وانشق اليساريون إلى مئات القوائم ولم يتهيؤوا نهائيا للانتخابات. وتصرّف الاسلاميون كسياسيين، وكانوا ساعين إلى السلطة ولهم مساعدة خارجية كافية ورجال وقنوات تلفزية تساندهم وعندهم مصالح خارجية تعاملت معهم وعرفت أنها تستطيع الاعتماد عليهم. ربّما،

٤٩وهي وجهة نظر السيد صادق بن مهني الذي يتحدّث عن "سذاجة" و"براءة" اليسار عندما يتّصل الأمر بالحسابات السياسية.

وبعيدا عن أفكار "السذاجة" و"البراءة"، —وهذا تفسير آخر لفهم بقاء اليسار متحالفا مع النهضة إلى الانتخابات— لم يتوقّع اليسار أن يُهزم بذلك الشكل في الانتخابات إذ كانت النتائج بمثابة "صاعقة" لا سيّما لليسار الراديكالي فلم يتحصّل حزب العمال إلّا على ٣ مقاعد بينما احتلت النهضة المرتبة الأولى بـ٨٩ مقعدا.

خاتمة: نحو آفاق جديدة

بعد استيعاب صدمة الانتخابات، تطوّر الوعي داخل الأحزاب اليسارية الماركسية بأنه لم يعد يمكن اليوم في تونس أن يوجد حزبان بنفس المرجعية السياسية دون أن يتوحّدا حول برامج سياسية ويطلّقا الصراع الايديولوجي. إذ فهم اليسار أنه، بهذا التشتيت، لن يقدر على انجاز مطالب الثورة وآفاقها الحقيقية وأنّ التقدّم للانتخابات كلّ على حدة سيكون انتحاريا. وقد أدى هذا الوعي وسعي قياداييه إلى تكوين ما يعرف اليوم باسم الجبهة الشعبية، وهو ائتلاف سياسي يضمّ ١١ حزبا وتجمعا يساريا وقوميا وبيئيا، بالإضافة إلى عدد من المفكرين المستقلين. وقد أُسست في ٧ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٢، وأسندت مهمة الناطق باسمها لحمة الهمامي.

الجديد في هذه الجبهة هو الدور الذي يلعبه اليسار المستقلّ المناضل والديمقراطيّ والذي قدّم تضحيات عديدة، ومن ممثّليه من جربّ الحزبية ثمّ تركها. المستقلون يمثّلون عددا كبيرا جدا وثقلا لا يقلّ أهميّة، والجبهة الشعبية واعية بدورهم. لذا، فإنّ اليسار المستقلّ موجود في كلّ التنسيقيات الجهوية للجبهة. وفي بعض الجهات، يفوق عددهم عدد المنخرطين في الجبهة، وهذه حالة جديدة لم تكن موجودة. هناك إذا وعي وتعامل جديدين. كما أنّ قيادات الجبهة واعون بأهميّة أن يكون البرنامج والتصوّر واضحين حتى يستطيع ممثلو هذا اليسار المستقل، في حالة وجودهم في برلمان، أن يدافعوا عن تصوّر، لا عن شخص أو حزب معيّن. الوعي بأهميّة المستقلين في هذا الظرف بالذات هي حالة من الحالات الايجابية. يبقى، رغما عن ذلك، أنّ اليسار يعرف لأن له نقاط ضعف، منها أنّه لا يملك عاملا محددا في السياسة اليوم وهو عامل المال، فالأحزاب اليسارية فقيرة. كما أنّ له نقطة ضعف أخرى وهي الإعلام، بمعنى أنّه تنقصه تجربة في إدارة الصراع في الفضاءات الإعلامية كما أنّ المساحات الإعلامية المتاحة له ضئيلة. فيجب عليه ايجاد آليات وبرامج إعلامية مغايرة لما هو سائد في المجتمع وتتناسب مع إمكانياته أفكاره.

إذا أردنا التفاؤل، يمكننا القول إنّ الطبقة السياسية التونسية –واليسارية خاصّة– تعلّمت الكثير لأن سنتان من الثورة تساويان تجربة عدّة سنين. كما أنّ المجتمع المدني والجمعيات وشباب الانترنت والشباب العاطل عن العمل هم اليوم في طور النضج ويمكنهم تكوين طبقة سياسية بديلة مستقبلا، فالحلّ لمستقبل تونس سيأتي حتما من الشباب اليساريّ الذي، لربما لم يقرأ كتبا مثل الجيل الذي سبقه ولم يتكوّن مثله، ولكن له حسّ تقدمي وطريقة أخرى في الرؤية وفي التعامل وجراءة تختلف عماّ عرفه الجيل الذي سبقه.

حول دور اليسار السوري في الثورة

سلامة كيلة

مقدمة: حول معنى اليسار وتاريخ الحركة اليسارية في سوريا

قبل البحث في دور اليسار السوري في الثورة لا بد من توضيح معنى اليسار هنا، حيث أن البدء من المحدَّد يفيد في فهم سياق البحث، ويحدد الأحزاب التي سوف تندرج فيه.[٥٠] فما المقصود باليسار؟

من المفيد أن نوضح بأن مصطلح يسار لا يحمل شحنة أيديولوجية بل يتعلق بموقف، فكل من يدعو إلى التقدم والتطور يعتبر يسارا، مقابل اليمين الذي يسعى للحفاظ على الواقع القائم. هنا لا بد من ملاحظة أن الأمر يتعلق بتحقيق التقدم الاقتصادي الاجتماعي، وبالتالي يرتبط اليسار بالتعبير عن الطبقات المفقرة، التي ربما تكون من الفئات والوسطى والعمال والفلاحون، أو تكون من العمال والفلاحين فقط حسب الوضع العياني. بالتالي يرتبط اليسار بتغيير يحقق مصالح هؤلاء، الأمر الذي يجعل الدعوة لتدقيق الديمقراطية أو العلمانية وحدها لا يؤسس لاعتبار أن كل من يدعو إلى ذلك يساريا رغم أهمية هذه المسائل.

بالتالي فإن كل مواجهة للبنى القائمة في سياق تجاوزها تقدميا هي تعبير عن ميل يساري. ولهذا جرى اعتبار الحركات القومية العربية يسارية لأنها عملت على تفكيك البنى التقليدية القائمة حينها، وحققت خطوات تقدمية. ومن ثم لا بد من ملاحظة أن الأمر يتعلق بالواقع المعيّن، فما هو تقدمي في لحظة يمكن أن يكون تخلفا في أخرى. بمعنى أن الأمر مرتبط بالواقع أكثر من ارتباطه بالأيديولوجية أو الفكر بالعموم.

---

٥٠ حول تعريف اليسار يمكن العودة إلى: سلامة كيلة "اليسار السوري في واقعه الراهن" دار عشتروت للنشر/ بيروت، ط١/ ٢٠٠٨. والكتاب يوضح واقع اليسار السوري قبل الثورة، ويحلل اتجاهاته، ويتلمس واقعه، من منظور نقدي.

لكن أصبح متعارف عليه أن بعض التيارات الفكرية والسياسية هي يسارية، مثل الماركسية، وبعضها يساري في مكان وزمن ويميني في مكان وزمن آخر (مثل القوى القومية أو الليبرالية). وأيضا يمكن أن يعتبر بعضها يساريا رغم أنه يمارس سياسة يمينية كمسار الحركة الشيوعية في الوطن العربي. بمعنى أنها من المنظور الأيديولوجي يسارية لأن هذه الأيديولوجية هي يسارية بالضرورة لأنها تقوم على تحقيق التقدم والتطور وتجاوز الواقع القائم، لكن السياسات التي تتبعها الأحزاب لا تفضي إلى ذلك تماما، أو هي لا تطرح على ذاتها تحقيق التغيير أصلا، وتقبل التكيّف مع سياسات قوى أخرى ليست بالضرورة تسعى إلى التطور والتقدم.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن اليسار هو الأحزاب الماركسية عموما، والأحزاب القومية التي تطرح بعدا اجتماعيا. وهذه وجدت في سوريا منذ زمن طويل (الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان "تشكل سنة ١٩٢٤" مثلا)، ولعبت أدوارا مختلفة في الفكر وفي السياسة، وحقق بعضها تغييرات كبيرة في التكوين الاقتصادي الاجتماعي. لكن سنلمس بأن بعضها قد شهد تشققات وانقسامات عديدة مما جعل اليسار يشمل العديد من الأحزاب من التيار ذاته. كما بات يشمل العديد من التجمعات ومن الأفراد الذين لا ينتمون لحزب معين.

انطلاقا من ذلك يمكن تقسيم اليسار في سوريا لحظة نشوب الثورة وبعدها إلى ثلاث مستويات، الأول يتعلق بأحزاب هي جزء من السلطة القائمة التي هي سلطة رأسمالية مافياوية قررت اللبرلة وفرضتها. والثاني يتعلق بأحزاب في المعارضة، لعبت دورا في الصراع ضد السلطة خلال العقود الماضية. والثالث يتعلق بمجموعات وتجمعات يسارية تشكلت خلال الثورة.

وحين نشير إلى وضع اليسار يمكن التأكيد على أن طابعها العام هو أنها أحزاب تعتبر ذاتها شيوعية (أو ماركسية)، وهناك حزب واحد ليس ماركسيا هو حزب ناصري، مع شتات من الأفراد والمجموعات اليسارية المنوعة. لهذا سوف نعرض لوضع كل منها ولمواقفها العامة، قبل أن نتناول وضعها ودورها في الثورة السورية التي بدأت في ١٥ مارس/آذار سنة ٢٠١١.

١) حول وضع اليسار في سوريا قبل الثورة

في سوريا عدد من الأحزاب الشيوعية، وأحزاب تعتنق الماركسية، وحزب ناصري معارض. بعضها مشارك في السلطة منذ سنوات طويلة، مثل الحزب الشيوعي السوري

(أمينه العام هو عمار بكداش)،[٥١] الذي انقسم إلى حزب آخر يشارك في السلطة كذلك (أمينه العام هو حنين نمر). [٥٢] وانشقت عنه مجموعة سنة ٢٠٠٠ أسست تنظيم وحدة الشيوعيين السوريين الذي بات اسمه الآن حزب الإرادة الشعبية، وكان يراوح بين السلطة والمعارضة لكنه بات الآن مشاركا في الحكومة. [٥٣] في المقابل هناك حزب الشعب الديمقراطي الذي هو امتداد للحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي الذي انشق عن الحزب الأم سنة ١٩٧٢ وتحوّل إلى المعارضة منذ نهاية سبعينات القرن الماضي. [٥٤] وأيضا حزب العمال الثوري الذي يرتبط اسمه بالمفكر السوري ياسين الحافظ، وهو حزب ماركسي كان يميل إلى الناصرية، لكنه أيضا كان يركز على الحداثة. وحزب العمل الشيوعي الذي هو نتاج موجة اليسار الجديد في سبعينات القرن العشرين، وكان معارضا منذ بداية تشكله، حيث رفع شعار إسقاط النظام. [٥٥] لكن نشأت مجموعات عديدة كذلك هي انشقاقات عن انشقاقات الحزب الشيوعي هي هيئة الشيوعيين السوريين المنشقة عن وحدة الشيوعيين، والحزب الشيوعي – المكتب السياسي الذي هو انشقاق عن حزب الشعب الديمقراطي وتمسك بالاسم الأساسي للحزب. ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن عدة أحزاب ومجموعات شكلت في نيسان سنة ٢٠٠٧ ما أطلق عليه تجمع اليسار الماركسي، شارك فيه كل من هيئة الشيوعيين والمكتب السياسي وحزب العمل الشيوعي وحزب اليسار الكردي (الذي هو حزب كردي يساري كما يشير اسمه).

ويمكن تحديد موقف كل من هذه الأحزاب من السلطة، وسياساتها تجاه الوضع، في:

الأحزاب الشيوعية المشاركة في السلطة ضمن "الجبهة الوطنية التقدمية".

أشرنا إلى أن الحزب الشيوعي السوري (أمينه العام هو عمار بكداش، ابن خالد بكداش الأمين العام لعقود طويلة والذي ورّث الأمانة العامة إلى وصال فرحة بكداش

٥١ موقع الحزب هو: http://www. syriancp. org/

٥٢ موقع الحزب هو: http://www. syrcomparty. org/

٥٣ موقع الحزب هو: http://www. kassioun. org/

٥٤ موقع الحزب هو: www. arraee. com

٥٥ موقع الحزب هو: http://is. gd/E9oPg5

زوجته، التي قامت بتوريثها لابنها)، والحزب الشيوعي السوري "الموحد" (أمين الأول هو حنين نمر)، هما شريكان في "الجبهة الوطنية التقدمية" التي كان الدستور السابق يشير إلى أن حزب البعث يقود الدولة والمجتمع من خلالها. ويؤكد دستور الجبهة على "بناء الاشتراكية" رغم أن السياسات الاقتصادية التي جرى إتباعها كانت تقود إلى تراكم مالي هائل لدى "كبار المسئولين". وانطلاقا من موقعها في الجبهة شاركت هذه الأحزاب في مؤسسات السلطة، عبر الحصول على وزير في كل الوزارات التي تشكلت، وعلى ثمانية أعضاء في "مجلس الشعب" مناصفة، وعلى مناصب مدراء وفي الإدارات المحلية.

ولقد بنت تحليلها للوضع انطلاقا من التمييز بين السياسة الداخلية للسلطة، والسياسة الخارجية. [٥٦] حيث وجدت أن السلطة هي "معادية للإمبريالية"، و"مناهضة للسياسة التوسعية الصهيونية"، وهذا يستحق الدعم والتأييد ويفرض التحالف. بينما كانت تنتقد الوضع الاقتصادي، وخصوصا بعد أن أصبح الميل لتحقيق التحرير الاقتصادي هو السياسة العامة. وبهذا كانت تنتقد "بخفة" هذه السياسات، وتدعو إلى تحسين وضع العمال وحل مشكلات الفئات الاجتماعية المتضررة. ولقد "زادت" من نقدها للسياسة الليبرالية في العقد الأخير، ومحورت النقد على "الفريق الاقتصادي" الذي اعتبرت أنه المسئول عن تراجع الوضع الاقتصادي، وإفقار الشعب. محملة هذا الفريق نتائج تلك السياسة، دون ربط وجوده بالسلطة الحاكمة، ودون اعتبار أنه يطبق سياسة السلطة ذاتها. وبهذا باتت السلطة "وطنية" و"معادية للإمبريالية"، وبات "الفريق الاقتصادي" هو الذي يجرّ الاقتصاد إلى اللبرلة.

أيضا تشكل "حزب" جديد سنة ٢٠٠٠ نتيجة انشقاق في الحزب الشيوعي السوري، شكّل ما أسمي "اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين" (بزعامة قدري جميل)، اعتبرت أن مهمتها هي توحيد الشيوعيين "من أسفل" (أي من القواعد). واتخذت في البدء موقفا ملتبسا من السلطة، حيث رفضت أن تكون معارضة، وأكدت أن لديها نقد للسلطة. لكنها ظلت متمسكة بالرؤية التي حكمت الحزبين الشيوعيين، فأكدت على

---

٥٦ وهي فكرة تعزى إلى خالد بكداش قالها قبل ثلاثة عقود وتشير إلى أنه لو نظر إلى السلطة من منظور الوضع الداخلي لكان في المعارضة، لكنه ينظر إليها من منظور العلاقات الدولية الذي يضعها في خانة الدول المعادية للإمبريالية، ولهذا يستوجب التحالف معها.

"موقف سوريا الوطني" و"معاداتها للإمبريالية"، لكنها زادت وتيرة النقد للسياسة الاقتصادية و"الفريق الاقتصادي"، وأكدت أن هذه السياسة سوف تقود إلى "كارثة"، نتيجة عملية الإفقار التي تقود إليها.

هذا الوضع جعل هذه الأحزاب جزءا من "بنية" السلطة، ومسئولة عن سياساتها. وفرض نتيجة مشاركتها الطويلة في السلطة أن تصبح جزءا من بيروقراطيتها. رغم اعتراضاتها على سياسة معينة، أو نقدها "الخفيف" لموقف معين، أو مطالباتها السلطة (التي هي جزء منها) بحل مشكلة هنا وأخرى هناك.

الأحزاب اليسارية المعارضة

في معارضة السلطة نشأ الحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي (كان أمينه العام هو رياض الترك)، ركّز على مطلب الديمقراطية بالتحديد، وأسهم في سنة ١٩٨٠ في تأسيس "التجمع الوطني الديمقراطي" بالتحالف مع أحزاب ناصرية وقومية ويسارية. وتعرّض لضربات أمنية قوية سنة ١٩٨٠ أضعفت بنيته بعد أن جرى اعتقال الكثير من أعضائه. وظل سريا إلى ما بعد استلام بشار الأسد السلطة، حيث بات "شبه" علني. محور سياساته على نقد السلطة من منظور سياسي يرفض الاستبداد ويطالب بدولة ديمقراطية، وظل مطلب الديمقراطية هو محور نضاله طيلة كل تلك العقود.

كما نشأ حزب العمل الشيوعي في سوريا (الذي اتخذ في البدء اسم رابطة العمل الشيوعي) سنة ١٩٧٦، من مجموعات ماركسية تشكلت بعد هزيمة يونيه/حزيران سنة ١٩٦٧ نتيجة انسلاخ عن أحزاب قومية، أو بفعل نشاط شباب جديد اعتنق الماركسية. وكان مطلبه الأول هو إسقاط النظام وتحقيق الاشتراكية. ورفض إصلاحية الحزب الشيوعي السوري، وكان يميل لراديكالية الحزب الشيوعي المكتب السياسي. لكنه سرعان ما "جمّد" هدف إسقاط النظام بعد تفجر الصراع مع جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٨٠، واتخذ موقفا رافضا للسلطة وللجماعة. عكس الحزب الشيوعي –المكتب السياسي الذي دعم "الثورة الشعبية" التي قامت بها الجماعة (وعاد الحزب لينقد موقفه هذا). تعرّض حزب العمل الشيوعي لضربات أمنية شديدة خلال الثمانينات من القرن الماضي، إلى عام ١٩٩٢ حيث ضعف وانتهى تقريبا، فيما عدا مجموعته الخارجية التي ظلت تمارس باسم الحزب. وأعيد تشكيل الحزب بعد خروج معتقليه من السجن بعد سنة ٢٠٠٠، بنشاط من بعض أعضائه السابقين، لكنه اتبع سياسة مغايرة، تمحورت

حول الديمقراطية والسعي لتحقيق الانتقال السلمي، الآمن، من الاستبداد إلى الديمقراطية. لكنه ظل متمسكا بمعاداة الإمبريالية.

في سنة ٢٠٠٥ بعد عملية اغتيال رفيق الحريري في بيروت وتركيز الصراع ضد السلطة في سوريا، تشكل تحالف جديد هو "اعلان دمشق" الذي ضم التجمع الوطني الديمقراطي (التحالف الذي تأسس سنة ١٩٨٠ من أحزاب يسارية، هي حزب الاتحاد الاشراكي العربي، والحزب الشيوعي المكتب السياسي، وحزب العمال الثوري، البعث الديمقراطي)، والذي قاد المعارضة طيلة العقدين التاليين لتأسيسه. ولجان إحياء المجتمعع المدني (التشكيل الديمقراطي الذي تشكل خلال ربيع دمشق) ومستقلين من تيارات ليبرالية. وانضم إليه تاليا الإخوان المسلمون، وحزب العمل الشيوعي وتجمعات أخرى. بالتالي كان اليسار مشاركا فيه، رغم أن هدفه تمحور على "الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية" فقط. وظهر أنه مستعد للتفاهم مع "الغرب" في طريق إزاحة النظام. وهو الأمر الذي فرض انسحاب وتجميد عضوية بعض أطراف اليسار فيه. لكن بالإجمال ظل اليسار المعارض، ككل أطراف المعارضة الأخرى، يركز على مطلب الديمقراطية من منظورات متعددة، بعضها كهدف وحيد، وبعضها كمدخل لتأسيس دولة تسمح بطرح كل المطالب الأخرى سلميا. لكن كان يبدو أن فاعلية كل هذه المعارضة، وبضمنها اليسار محدودة، وهو ما كان يظهر خلال التظاهرات التي كانت تدعو إليها خلال ما أسمي "ربيع دمشق" (٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧)، حيث لم يتجاوز عدد المشاركين المئات.

٢) الثورة واليسار

كما أشرت كان وضع اليسار صعبا قبيل الثورة، نتيجة تشتته ومشاركة أطراف تحسب عليه في السلطة. وكان يمحور كل نشاطه حول الديمقراطية والحريات بعد قمع طويل طاله وأضعف بنيته. كما كان يبدو أنه متقوقع في خطاب يتسم بأنه "سياسي" يلمس بنية الدولة كدولة، لهذا بات خطابا ديمقراطيا يتماهى مع الخطاب الليبرالي الذي أخذ يتعمم مع العولمة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية.

في هذا الوضع لم يكن يعتقد بأن الشعب يمكن أن يحدث ثورة، حتى بعد الثورات في تونس ومصر والبحرين واليمن وليبيا، حيث كان يعتقد بأن الأمر في سوريا مختلف. هنا أشير بالتحديد إلى اليسار المعارض، لأن يسار السلطة كان يتخوّف من

الثورة نتيجة ملاحظاته على الوضع الاقتصادي، وتلمسه لمستوى الفقر والبطالة والتهميش.[٥٧]

موقف أحزاب اليسار المشاركة في السلطة

الحزب الشيوعي والحزب الشيوعي (الموحد) المشاركان في السلطة لمسا في البداية بعض مشكلات الجماهير التي تحركت، لكنهما دعما السلطة مع مطالبتها بحل المشكلات الاقتصادية الاجتماعية، كزيادة الأجور، وحل مشكلة البطالة، و"تعزيز الديمقراطية".[٥٨] ومن ثم أصبح خطابهما ينطلق من "مواجهة المؤامرة التي تتعرض لها سوريا".[٥٩] وأصبح اصطفافهما إلى جانب السلطة.

حزب الإرادة الشعبية (الذي اتخذ هذا الاسم بعد أشهر من الثورة) سرعان ما اعتبر أن تحليله لسياسة "الفريق الاقتصادي" كان صحيحا، وأن ما قاله حول أن هذه السياسة سوف تقود إلى كارثة قد اصبح واقعا. فبدا أنه يدعم الثورة، ولقد أصرّ على أنها نتاج تلك السياسة الاقتصادية وأنها ليست مؤامرة.[٦٠] لكن هذا الموقف سرعان ما تغيّر لمصلحة التشكيك في الثورة، وبدء التركيز على دور "العصابات المسلحة"، و"المؤامرة على سوريا"، وأخذ يروّج لـ"الحوار الوطني". ومن ثم اشترك في انتخابات

---

٥٧ يمكن العودة إلى صحف هذه الأحزاب لتلمس متابعتها للوضع الاقتصادي، وكذلك لتقارير مؤتمراتها التي كان الجانب الاقتصادي يأخذ حيزا مهما فيها.

٥٨ أنظر رأي الحزب الشيوعي السوري الموحد من خلال افتتاحيات الجريدة التي يصدرها (النور): http://is. gd/cYWdql

٥٩ أنظر أحد نماذج ذلك: http://is. gd/PF1YMF

أنظر أيضا: http://is. gd/GRsBDu

وأيضا: http://is. gd/MDPZal

٦٠ أنظر مثلا افتتاحية عدد ٤٩٦ تاريخ ٣/٣١/ ٢٠١١ من جريدة قاسيون التي يصدرها الحزب، والتي كتبها د. قدري جميل الذي اصبح نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير حماية المستهلك. يقول الرفيق قدري "إن سوريا ليست خارج الزمان والمكان، والموجة الحالية لصعود النشاط الجماهيري ليست عابرةً أو مؤقتة، ولن تنتهي موضوعيا دون تحقيق أهدافها التي كانت السبب في إقلاعها".

أنظر كذلك: http://www. kassioun. org/html/index. php?MyNo=497

وأيضا: http://www. kassioun. org/html/index. php?MyNo=499

مجلس الشعب وحصل على ثلاث مقاعد، وشارك في الحكومة بمنصب نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير حماية المستهلك.

قيادات هذه الأحزاب، إذن، ظلت تدافع عن السلطة، وتكرر روايتها للحدث، وتركز على أن الصراع هو صراع مع "العصابات السلفية"، وأن سوريا تتعرّض لـ"مؤامرة من قبل القوى الإمبريالية" لثنيها عن "مواقفها الوطنية المشرفة". وإنْ كانت تؤكد أحيانا على ضرورة تلبية "المطالب المحقة" التي ينادي بها المتظاهرين. وهذا انحياز طبقي في جوهره، في لحظة ثورة، ولمصلحة الطبقة الرأسمالية المسيطرة، التي هي السلطة. وهو انحياز يخرج هذه الأحزاب من ساحة اليسار لأنه يربطها بطبقة معادية للشعب وللتقدم. وانطلاقا من موقفها هذا باتت تعمل على تشويه واقع الثورة في صفوف اليسار العالمي، وتدفع إلى اتخاذ مواقف داعمة للسلطة الدموية القائمة.

موقف الأحزاب اليسارية المعارضة

في المعارضة كان الموقف مؤيدا للثورة، ربما سوى بعض المعارضين الذين تشككوا فيما يجري، وتخوّفوا من "الأسلمة"،[٦١] وبالتالي صاروا أقرب إلى السلطة منهم إلى الثورة. لكن هذا التأييد لم يكن في اتجاه واحد بل اتخذ طرقا مختلفة ومتناقضة. البعض، مثل حزب العمل الشيوعي وتجمع اليسار الماركسي (الذي تشكل سنة ٢٠٠٧ من عدد من التجمعات الصغيرة، منها حزب العمل الشيوعي وهيئة الشيوعيين السوريين والحزب الشيوعي – المكتب السياسي والحزب اليساري الكردي) وقيادة الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، حاول أن يوازن بين الثورة والموقف المعادي للإمبريالية الذي كان يجعله يبدو أقرب إلى السلطة. وأيضا بين مطالبه الديمقراطية و"الانتقال السلمي الآمن من الاستبداد إلى الديمقراطية واندفاع الثورة إلى حدّ رفع شعار إسقاط النظام. لهذا مال إلى أن يستفيد من الثورة من أجل الضغط على السلطة لكي تقبل الحوار وتقبل تحقيق مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية. ووفق ذلك ظل يركّز على "سلمية الثورة" ويرفض الانتقال إلى العمل المسلح. وأصبحت مواقفه تظهر من خلال

---

٦١ مثال ذلك فاتح جاموس العضو القيادي في حزب العمل الشيوعي، والذي عمل على إعادة بناء الحزب بعد عام ٢٠٠٠، حيث فصل من الحزب وشكّل مع آخرين من الحزب تجمع جديد اسمي تيار طريق التغيير السلمي الديمقراطي.

"هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي" دون تميّز أو اختلاف. وبالتالي انخرط في محاولات الحوار مع السلطة من أجل تحقيق هذا الانتقال دون أن تستجيب السلطة ذاتها. ثم راهن على المبادرة العربية، وعلى الدور الأممي، والآن يراهن على الدور الروسي/ الصيني/ الإيراني للضغط على السلطة لكي تقبل تحقيق عملية الانتقال، رغم أنه في الأخير بات يطرح مطلب رحيل بشار الأسد. وهو الأمر الذي جعل وضعها الشعبي سيئا، حيث بدت أنها تطرح حلا إصلاحيا في لحظة ثورية كان مطلب الشعب قد وصل إلى حد إسقاط النظام.

ونتيجة الخلافات في هيئة التنسيق هذه خرجت هيئة الشيوعيين منها، ومالت إلى تشكيل تحالفات جديدة في خارج سوريا. وأخيرا اشتركت في تشكيل "اتحاد الديمقراطيين السوريين". بينما بقيت باقي أطراف تجمع اليسار الماركسي ضمن هيئة التنسيق.

في المقابل سار حزب الشعب الديمقراطي وحزب العمال الثوري (اللذين هما جزء من إعلان دمشق) في سياسة مختلفة، قامت على أساس الحسم مع النظام، وتبني مطلب إسقاطه. لكن الرؤية التي حكمت هذين الحزبين انطلقت من الميل لتحبيذ التدخل العسكري الخارجي،[٦٢] نتيجة قناعة بأن الشعب لا يستطيع الانتصار نتيجة تقييم مبالغ فيه (أو مهوّل) لقوة السلطة، رغم أن السلطة قوية فعلا. وكان الميل العام لديهما هو التحالف مع البلدان "الغربية"، وطلب العون منها، وحتى دفعها للتدخل العسكري، كما ظهر من خلال السياسة التي صدرت عن المجلس الوطني السوري. وبالتالي كانت ترفض الحوار مع السلطة، وتؤكد على رحيل النظام بكافة أفراده ورموزه.

٣) اليسار في الثورة

نتيجة كل ما ذكرنا سابقا، كانت مشاركة أحزاب المعارضة المحسوبة على اليسار محدودة، حيث عدد أعضائها قليل، ويتسم بكبر العمر في الغالب. لكن لا شك كانت هناك مشاركات هنا أو هناك بالقدر الذي سمح به الوضع. وظهر أن المشاركة لم تبنَ على رؤية وإستراتيجية بل بنيت على مساهمة أقرب إلى الفردية منها لأن تكون

---

٦٢ أنظر، http://carnegie-mec. org/publications/?fa=48398

مساهمة حزب. لهذا لم تطرح أهداف واضحة للثورة، ولا عملت على صياغة الشعارات والهتافات، ولا أيضا كانت تعرف كيف تتطور الثورة والى أين يمكن أن توجهها. وبالتالي بدت منساقة خلف عفوية الشعب الذي فجّر الثورة وظل يقاتل فيها. ولقد ركزت على النشاط السياسي، والتحالفات السياسية. وبهذا باتت في تحالفات مختلفة ومتناحرة. البعض أسهم في تأسيس "هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي"، التحالف الذي انطلق من أن السياسة الضرورية هي الدفع لتحقيق انتقال سلمي وآمن إلى الديمقراطية، وكان يتضمن ذلك الحوار مع السلطة، والضغط من أجل أن تقبل بعملية التحول الديمقراطي. بالتالي لم تتبنَ هدف إسقاط النظام الذي كان الشارع قد طرحه وأصبح مقياس الانخراط في الثورة. ولهذا تهمّش دور الهيئة في الثورة، ولأنها تتشكل من الأحزاب الأساسية في المعارضة السورية داخل سوريا، فقد فتح ذلك لأن ينتقل ثقل المعارضة إلى الخارج. حيث جهد الإخوان المسلمين، وتجمع ليبرالي من "أكاديميين"، واعلان دمشق (الموجود في الداخل، لكن الذي كان ضعف وتقلص إلى أن يشمل حزب الشعب الديمقراطي وشخصيات ليبرالية وجزء من حزب العمال الثوري) لتشكيل "مجلس وطني"، نجحت جهودهم في ٢ أكتوبر/تشرين أول سنة ٢٠١١. وبالتالي بات حزب الشعب، وكذلك حزب العمال الثوري، في تحالف تقوم استراتيجيته على العمل على الصعيد الدولي من أجل التدخل العسكري.[٦٣]

قواعد الأحزاب وشبابها

حدثت ظاهرة ملفتة خلال الثورة، حيث ظهر بأن شباب أحزاب اليسار كلها مالت إلى الوقوف مع الثورة، ليس أحزاب السلطة فقط بل وأحزاب المعارضة كذلك. فقد مالت قواعد، والعديد من كوادر الأحزاب الشيوعية المشاركة في السلطة، ومن حزب الإرادة الشعبية، إلى الانخراط في الثورة ضدا لمواقف أحزابها. ومن هذه القواعد

٦٣ يمكن هنا مراجعة تصريحات رياض الشقفة المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، ورضوان زيادة الذي كان من ضمن مجموعة "الأكاديميين"، والذي جهد لدفع الولايات المتحدة اتخاذ قرار من مجلس الأمن تحت البند السابع.

والكوادر تشكلت مجموعات جديدة مشاركة في الثورة، وهي: "تنسيقيات الشيوعيين"،[٦٤] و"رؤية للتغيير"، و"عدد من الكوادر الشيوعية في محافظة السويداء"، و"تجمع اليسار الديمقراطي"، وربما مجموعات أخرى لم تستمر طويلا. إضافة لكثير من الشيوعيين الذين نشطوا فرديا أو ضمن تجمعات أخرى لها صفة علمانية أو ديمقراطية. خصوصا وأن جزءا من هؤلاء اعتبر أن تمرده على سياسة الحزب تجعله يتخذ من معارضي سياسته من الشيوعيين مثالا (مثل حزب الشعب الديمقراطي)، وبالتالي أن يميل إلى سياسات هذا اليسار المعارض الذي لم يعد يسارا بل أصبح أقرب إلى أن يكون حزبا ليبراليا (ربما ككل الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا التي باتت ليبرالية خالصة).

التجمعات اليسارية

اذا كان الكثير من اليساريين قد انخرطوا في الثورة فقد انخرطوا كأفراد في الغالب، أو كمجموعات صغيرة دون تسمية في البدء، لكن سرعان ما بدأ بعضها يتخذ "شكلا" تنظيميا، وينشط تحت مسمى محدَّد، والتي أشرنا إليها للتو. ولقد ركزت على النشاط العملي دون أن تقدم تصورات سوى تعليقات وبيانات نشرت على النت أو طبع بعضها ووزع في بعض المناطق. وكما نشأ على النت "تيار اليسار الثوري في سوريا" الذي أخذ يصدر جريدة "الخط الأمامي"،[٦٥] وهو تيار يميل إلى التروتسكية في تصوراته.

يؤكد التيار في وثيقته التي صدرت بعنوان "البرنامج الانتقالي لليسار الثوري" على "أنه يتبنى الأهداف الكبرى للثورة الشعبية السورية، من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ويلتزم بالانخراط في كل النضالات الجماهيرية من أجل هذه الأهداف. وإذ يرى أن الدينامية الثورية تندرج في سياق بناء الديمقراطية من أسفل، فانه لا يتوانى، في المرحلة الراهنة الانتقالية، عن تبني الدعوة إلى بناء دولة ديمقراطية مدنية وتعددية. مع التأكيد على أننا نتبنى فكريا الدعوة إلى أوسع أشكال الديمقراطية التشاركية والديمقراطية المباشرة، لكي تستطيع

---

٦٤ أنظر حول تنسيقيات الشيوعيين: http://www. al-manshour. org/node/412

٦٥ أنظر: http://syria. frontline. left. over-blog. com/article-102909276. html
وكذلك الصفحة على الفيسبوك https://www. facebook. com/rlcinsyria

الغالبية العظمى من الناس إدارة شؤون حياتها بنفسها ومباشرة. وفي الوقت نفسه، فقد برهنت الثورات العربية الجارية المترابطة، بما لا يدع مجالا للشك، على حقيقة ارتباط النضال الجماهيري الديمقراطي، من الأسفل، بالنضال من أجل التغيير الاجتماعي الجذري، من الأسفل، أيضا". ويشير إلى "إن بين أسباب هذه البلبلة، بخصوص مسألة قيادة الحراك الثوري، القائم، منذ ستة أشهر ونيِّف، في سوريا، سببا أساسيا يتمثل في غياب يسار ثوري منظَّم، وفاعل، هناك، بنتيجة الالتحاق التاريخي، الذيلي المقيت، للحركة الشيوعية التقليدية، بالنظام القائم، من جهة، وتمكُّن هذا الأخير عبر القمع الوحشي، من جهة أخرى، منذ الثمانينيات من القرن الماضي، من سحق اليسار الثوري، بل وكل قوى المعارضة السياسية. وهو الأمر الذي يضع على أعلى جدول أعمال الثوريين، في الساحة السورية، إنتاج يسار ماركسي ثوري منظَّم، من خلال الانخراط، على الأرض، في أعمال السيرورة النضالية المحتدمة الآن، وفي الوقت عينه، عبر التحلق حول مهام انتقالية راهنة ومباشرة تشكل جزءا لا يتجزأ من برنامج انتقالي للمرحلة التاريخية التي افتتحتها السيرورة الثورية الجارية، سوف نورد، فيما يلي، عناصر أساسية فيه، علما بأنه قد يتم إغناؤه، لاحقا، بعناصر أخرى، وفقا لتطور هذه السيرورة".

ويحدد "المهام الانتقالية الراهنة والمباشرة، وهي التالية:

أ. اسقاط النظام وقيام حكومة ثورية مؤقتة تعمل على:

١- تفكيك البنية الأمنية للدولة.

٢- الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية، على أساس التمثيل النسبي، تضع دستورا لدولة مدنية ديمقراطية وتعددية، على أن يكفل هذا الدستور الحريات العامة وحقوق الإنسان، ويحقق المساواة التامة بين المواطنين، بغض النظر عن انتمائهم الديني أو الفكري أو القومي أو العرقي أو الجنسي.. الخ، في الوقت عينه الذي يطرح فيه الأهمية القصوى للجمع بين الديمقراطيتين، السياسية والاجتماعية، والالتزام بمسعى أساسي لإنجاز المهام الوطنية والقومية، سواء منها المتعلقة بتحرير الجولان المحتل، أو تلك المتعلقة بالدعم الفعلي لنضال الشعب الفلسطيني لممارسة حقه في العودة، وفي تقرير مصيره على كامل أرضه التاريخية.

ب. بناء اليسار الثوري في سوريا، من خلال توحيد أفراده ومجموعاته

والعمل على تحويله الى قوة سياسية واجتماعية فاعلة، وتجميع مكوناته حول برنامج انتقالي، من شأن النجاح في تعبئة حالة جماهيرية واسعة حوله، فتح الطريق أمام نضج الثورة الديمقراطية السياسية الراهنة إلى ثورة اجتماعية – وطنية شاملة، في مدى زمني غير بعيد، بالتحالف الوثيق مع قوى السيرورة الثورية، في كامل المنطقة العربية".

ويشير إلى البرنامج المستقبلي محددا نقاطه "تحت عناوين عريضة أربعة، يتعلق أوَّلها بالحريات الديمقراطية واستقلال القضاء ونزاهته؛ والثاني بفصل الدين عن الدولة، في إطار حرية المعتقد، وضمان حقوق الاقليات القومية؛ والثالث بالوضع الاقتصادي- الاجتماعي، وتحرر المرأة؛ والرابع بالمسألتين الوطنية والقومية". وهي العناوين التي يفصّل فيها.[٦٦]

وأيضا نشأ "ائتلاف اليسار السوري" الذي تشكل من تجمع لكوادر نشأ بعضها في الأحزاب الشيوعية، وبعضها كان ينمو قبل الثورة، وآخرين من اليساريين الذين كانوا أصلا خارج الأحزاب الموجودة. ولقد أصدر جريدة "اليساري" التي تصدر كل أسبوعين.[٦٧] أصدر الائتلاف وثيقة معنونة بـ"مهماتنا في الثورة الراهنة"، حيث قدّم فيها تحليلا للتكوين الاقتصادي الذي تشكل في العقد الأخير، وأثره على الطبقات الشعبية التي أفقرت لمصلحة "رجال الأعمال الجدد" الذين هم مقربين من العائلة الحاكمة نهبوا القطاع العام خلال العقود الماضية، تحت مظلة نظام استبدادي. وكانت الثورة هي نتيجة الانهيار الاقتصادي الذي حدث، وبعد الانهيار المعيشي الذي ألمّ بالطبقات الشعبية.

لهذا يجب "التفكير في كل السبل التي تسمح بتطوير الانتفاضة، بتنظيم آليات نشاطها، وبتحديد الشعارات التي تعبّر عن مطالب الطبقات الشعبية حقيقة، وكذلك بالأهداف التي تطرحها". لهذا لا بد "من العمل على تفعيل الحراك الثوري ومأسسته وتحديد المطالب الأساسية التي يمكن أن تُفرض. فالسلطة ستعجز عن وقف

---

٦٦ يمكن مراجعة الوثيقة في: http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid =279740

٦٧ أنظر صفحة الائتلاف على الفيسبوك/ ائتلاف اليسار السوري.
https://www. facebook. com/Syrian. Leftist. Coalition/info?ref=ts

الانتفاضة، لكن ضعف القوى الثورية سوف يفتح المجال لمحاولة تهدف إلى تحقيق تغيير شكلي في بنية السلطة دون لمس سيطرة الرأسمالية المافياوية، أو بتقليم أظافرها لمصلحة رأسمالية أخرى. وهي المحاولة التي تقوم على رفض مطالب الطبقات الشعبية بتغيير النمط الاقتصادي، وإن كان يمكن أن تحقق مطلبا ديمقراطيا إلى هذا الحد أو ذاك".

لهذا يناضل ائتلاف اليسار السوري من أجل اقتصاد منتج يستوعب البطالة والعمالة التي تدخل السوق سنويا. ومن أجل اقتصاد يحقق عيشا كريما للعاملين، من خلال أجور متوازنة مع الأسعار، وتحقق وضعا مريحا. ومن أجل حق العمل، وأجر للعاطلين يمثّل الحد الأدنى للأجور. ومن أجل تعليم مجاني وعلمي. ومن أجل ضمان صحي حقيقي. ومن أجل ضمان اجتماعي شامل. ومن أجل سكن لائق. والتوزيع العادل للتنمية الاقتصادية في مختلف أقاليم الدولة ومناطقها.

هذا ما تريده الطبقات الشعبية، وتثور من أجله. وهذا ما يجب أن يكون في أساس مبادئ النظام الجديد. الذي يجب أن يكون ديمقراطيا، وهو ما يفرض النضال من أجل دستور يقرر كل الحريات وينطلق من فصل السلطات وفصل الدين عن الدولة. ومن أجل حرية تأسيس النقابات والاتحادات التي تدافع عن منتسبيها، من العمال ومن المهنيين، ومن كل الفئات الاجتماعية التي لديها مطالب محددة. ومن أجل رقابة شعبية على نشاط الدولة السياسي والاقتصادي. ومن أجل قانون مدني للأحوال الشخصية. ومن أجل دور متساوٍ للرجل والمرأة.

والائتلاف إذ نركز على الثورة الراهنة لا بد من أن نؤكد على أن صراعنا من أجل التغيير الآن يتأسس على رؤيتنا العامة للصراع ضد الإمبريالية، يؤكد أنه المقاومة، ومع تطوير الصراع إلى حرب حقيقية من أجل تحرير الأرض. ومع الاستقلال الكامل عن الإمبريالية وعن النمط الرأسمالي، حيث لا استقلال في ظل التبعية الاقتصادية التي تفرضها حتما السياسات الليبرالية.

ونحن مع الصراع ضد الدولة الصهيونية من أجل فلسطين محررة. ومع الترابط مع كل الثورات العربية من أجل استنهاض مشروع ثوري تحرري جديد في الوطن العربي، ينطلق من الاستقلال ويهدف إلى الوحدة وتحقيق التطور والحداثة، في أفق تحقيق الاشتراكية.

فلا إمكانية لتطور داخلي، ولا إمكانية لبناء صناعة حقيقية أو تطوير الزراعة، في ظل التحاق بالرأسمالية. ولا إمكانية لتجاوز الاقتصاد الريعي المافياوي إلا بالقطع مع الرأسمالية والسعي لتجاوزها.

المسألة هنا هي مسألة مصير وليست مسألة خيار فقط، حيث لا يمكن تحقيق التطور دون صراع حقيقي مع الإمبريالية، ولا يتوهم أحد بأن بإمكانه ذلك لأنه سوف يعيد إنتاج النمط الريعي المستبد القائم.[٦٨]

والائتلاف ينشط في التظاهرات منذ بداية تشكله، وبعد تراجع الحراك الشعبي نتيجة الحرب التي فرضت انتقال كثير من الناشطين إلى العمل العسكري، واهتمام من تبقى منهم بالعمل الإغاثي، عمد إلى تأسيس تجمع هو "الشباب السوري الثائر" الذي ثابر على التظاهرات في دمشق، ومن ثم أخذ يتوسع إلى مدن ومناطق أخرى مثل حمص ودير الزور وحلب.[٦٩] كما نشط الائتلاف في العمل الإغاثي كذلك ضمن الحدود التي يستطيعها. وكان على تماس مع العمل العسكري، حيث سقط له أكثر من شهيد. وتعرّض الشباب السوري الثائر لحملة اعتقالات كذلك. وأيضا تعرّض الائتلاف لاعتقال بعض أعضائه.

يمكن الإشارة هنا إلى أنه جرت حوارات بين عدد من هذه التجمعات من أجل تشكيل تحالف يساري لكنها لم تثمر عن نتيجة إلى الآن. فقد بدأ حوار بين ائتلاف اليسار السوري والكوادر الشيوعية في السويداء ورؤية للتغيير وتجمع اليسار الديمقراطي، ودعي إليها كل من تنسيقيات الشيوعيين وتيار اليسار الثورة، رفض الأول المشاركة ولم يكن هناك ممثل للتيار في سوريا لكي يشارك (ومن ثم انضمت هيئة الشيوعيين السوريين للحوار، ولم تعد رؤية للتغيير تشارك فيه نتيجة ظروفها). ورغم أن الحوارات أوصلت إلى توافق سياسي (هو أساسا الطالب التي وردت في وثيقة ائتلاف اليسار السوري مع بعض التعديلات) إلا أن اختلافات ظلت قائمة تتعلق بطبيعة العمل في الثورة. حيث نظر البعض إلى التحالف كسياق في إطار وحدة المعارضة السورية، وبالتالي كان يركز على التحالفات السياسية، بينما نظر بعض

---

٦٨ يمكن العودة إلى وثيقة الائتلاف في: http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=265832

٦٩ حول الشباب السوري الثائر يمكن العودة إلى: http://www. jaredatona. com/index. php/issues

المعلومات منشورة في العدد التاسع من الجريدة. أيضا يمكن العودة إلى: http://is. gd/IxW53x

آخر إلى ضرورة التركيز على النشاط العملي وبناء التحالفات "على الأرض"، أي من القوى والمجموعات المشاركة فعليا. وأن التركيز يجب أن يكون على تطوير آليات الثورة على الأرض وليس عبر التحالفات السياسية، الذي ظهر واضحا اختلاف في تقييمها، وفي تقييم المعارضة، وتحديد أهمية دورها في الثورة.

٤) آفاق تبلور يسار حقيقي خلال الثورة، وفي الأفق المنظور.

(تقييم لواقع الأحزاب وسياساتها، ولتطور وعي الشباب والأسس التي تدفع نحو اليسار)

وفق ما أشرت سابقا يمكن التحديد بأن هناك أحزاب "شيوعية" هي جزء من السلطة، وهي لا زالت تدافع عنها. وهذه سوف يكون مآلها التلاشي في سياق تطور الثورة وانتصارها، خصوصا أنها فقد قاعدتها وباتت دون "شعبية" لم تكن لها أصلا. وهناك ثانيا أحزاب في المعارضة شاركت بهذا الشكل أو ذاك في الثورة، لكن من موقع هامشي كما اشرنا قبلا، وهي أحزاب ليست مؤهلة لأن تستمر بعد أن باتت هرمة، ودون أفق سياسي واضح أو منهجية فكرية تسمح بإعادة بناء الوعي لدى كادرها من أجل صياغة رؤية جديدة منطلقة من الواقع. ربما يندمج أفراد منها في سياق جديد تفرضه الثورة.

في المقابل نجد أن الثورة أخذت تفرز تجمعات جديدة، بعضها متأثر بالوعي الذي كانه في الأحزاب القائمة، وبعضها ينظر إلى أفق جديد. ربما لا نستطيع تقييم وضعها الآن لأن الثورة لا زالت قائمة بعكس ما جرى في تونس ومصر واليمن، من زاوية تحقيق خطوة بدت للشباب في لحظة كخطوة مهمة، هي إزاحة الرؤساء. ورغم أن الصراع لم يتوقف هناك ويتخذ أشكالا جديدة، إلا أن الوضع السوري لم ينجز الخطوة الأولى تلك بعد. وتعقّد أيضا بعد أن أصبح العمل المسلح يشكل عنصرا محوريا في الصراع ضد السلطة في سوريا، وأدى التدمير الشديد للمناطق والأحياء الذي تمارسه السلطة إلى نزوح كبير منها، وبالتالي تشتت كثير من التجمعات التي كانت تنشط فيها، وإرهاق النشطاء في متابعة وضع اللاجئين.

لكن لا بد من ملاحظة أن التجمعات التي تشكلت خلال الثورة لا زالت مشتتة، رغم محاولات تجري لبناء تحالف بينها. وأن رؤيتها لما تزل مشوشة بعض الشيء، نتيجة أن بعضها لا زال متأثرا بأفكار البنى التي كان ينشط فيها. وبالتالي لا نستطيع القول بأن رؤية يسارية قد تبلورت وبات يُبنى على أساسها النشاط اليساري.

رغم كل ذلك، ما يجب أن يشار إليه هو أن الواقع الذي فرض انفجار الثورة، والذي يتحدد في أثر النمط الاقتصادي الريعي على مجمل البنية الاقتصادية الاجتماعية، والذي أنتج البطالة العالية والفقر الشديد، وتراجع التعليم والصحة، سوف يكون الأساس كذلك لكي يندفع الشباب الذي تنهض الثورة على أكتافه إلى البحث عن الرؤى والحلول في المنظور اليساري وليس في أي خيار آخر، لأن كل التيارات الأخرى تهمل هذا الأساس وتتناول المستوى السياسي في سياق البحث عن بديل ديمقراطي فقط. ولهذا فإن فاعلية التجمعات اليسارية المشاركة في الثورة سوف تكون القاعدة الصلبة لتبلور بديل يساري حقيقي.

آفاق تجديد اليسار في اليمن وتحدياته

بشري مقطري

لم تُعنى تجربة اليسار اليمني بالدراسة من قبل الباحثين اليمنيين الذين ركزت أبحاثهم على حركات التحرر الوطني ولم تقدم هذه الدراسات قراءة تحليلية لليسار والتجارب التي خاضها، ولأنه من الصعوبة التطرق إلى دور اليسار وتموضعاته السابقة - ما قبل الثورة- إلا فيما يخص تجربة الحزب الاشتراكي اليمني الذي يعد الرافعة الرسمية لليسار فإني سأحاول في هذه الورقة تقديم تعريج تاريخي مبسط لتجربة الحزب الاشتراكي اليمني والتحديات التي واجهها وكذلك ارهاصات نشوء يسار مُجدد في أثناء الثورة وما بعدها، يسار خرج من رحم الحزب وابتعد عن سياقاته السياسية الرسمية ونضج في ساحات الثورة وميادينها وتمثل في الحركات الشبابية اليسارية التي كانت أدبياتها وآلياتها الثورية والسياسية انعكاس لديناميكية وعي اليسار وتفاعله الميداني وتبنيه لمطالب الفئات الاجتماعية التي أزاحتها المكونات السياسية المتصدرة للثورة.

تعريج تاريخي لتموضعات اليسار القديم:

لقد كانت القوى اليسارية جزءا من الحركات الاحتجاجية الشعبية التي نادت بالعدالة الاجتماعية واتكأت على الطبقات المحرومة كمخزون اجتماعي وسياسي وساهمت في تراكم وعيها في الحقوق والحريات المدنية والسياسية، ورغم ما قدمته قوى اليسار في رفد المشهد السياسي اليمني إلا أنها كانت أحيانا جزء من أزمة النظام كما حدث في الجنوب حيث وصلت هذه القوى إلى السلطة وحكمت المجتمع الجنوبي وفق شروط متناقضة أو في الشمال فيما بعد، وأثر هذا التأرجح على مدى فاعليتها في تغيير الواقع اليمني وأدت تناقضاتها في المواقف إلى تعميق الهوة بينها وبين بعض فئات المجتمع مما أدى إلى شغل هذا الفراغ من قبل القوى الدينية التي ورثت المساحة الشعبية لتي كان يتحرك فيها اليسار.

وإذا عدنا إلى الواقع التاريخي الذي ظهرت فيه القوى اليسارية سنجد اختلاف هذا الواقع في شمال اليمن عن جنوبه ففي جنوب اليمن كانت البيئة الاجتماعية

والسياسية مساعدة لبروز اليسار الذي ارتبط بروزه بنشوء النقابات وإضرابات العمال في المصافي مما انعكس على نضج اليسار في تحديد خطابه الايدلوجي بعكس القوى اليسارية في الشمال التي نشطت في بيئة العمل السري وظروفها المعقدة حتى تسعينات القرن مما ساهم في عدم وضوح برامجها وفي سهولة القضاء على فاعليتها بتصفية قياداتها التاريخية من قبل الحكم الشمولي في الشمال.

وللعودة إلى هذه السياقات سنجد تنامي اليسار مع اشتداد نضال الحركات الوطنية ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب والاستعمار العثماني في الشمال وكان نضال الفصائل اليسارية أوضح في الجنوب إذ حددت أولويات مشروعها الوطني وخاضت الكفاح المسلح حتى طرد المستعمر البريطاني وأصبحت فيما بعد الحامل السياسي للمشروع الوطني التحرري في الجنوب. وبعد نجاح ثورة ٢٦ سبتمبر/أيلول في الشمال وثورة ١٤ أكتوبر/تشرين أول في الجنوب تبلورت أولوية توحيد الفصائل اليسارية كضرورة تاريخية لتوحيد نضال القوى اليسارية في شمال الوطن وجنوبه تحت مظلة الحزب الاشتراكي اليمني الذي استلم السلطة في الجنوب عام ١٩٧٨. [٧٠]

لم يمض وقت طويل على وصول الحزب إلى السلطة في الجنوب وانفراده بالحكم حتى بدأت تناقضاته الداخلية الرأسية والأفقية واضحة للعيان والتي وسمت تجربة الحزب الاشتراكي اليمني في السلطة بسلبيات عديدة لم يستطع حتى اللحظة الخروج من تلك التجربة بدراسات حقيقية لإدراك مواطن الخلل خاصة بعد تطور الصراعات إلى أحداث دموية أثرت فيما بعد على تآكل شعبية اليسار وساهمت في تجفيف القوى المناصرة له وإذا حللنا هذا التآكل سنجد أنه يعود إلى عوامل عديدة منها:

---

٧٠ توحدت ثلاث فصائل يسارية في الجنوب هي الجبهة القومية واتحاد الشعب الاشتراكي والطليعة الشعبية في تنظيم الجبهة القومية في أكتوبر/تشرين أول ١٩٧٥ أما الفصائل اليسارية في الشمال فقد توحدت خمس فصائل هي الحزب الديمقراطي الثوري واتحاد الشعب والطليعة الشعبية والمقاومين الثوريين وحزب العمل في مؤتمر مارس/آذار ١٩٧٩ ليتمخض عنه حزب الوحدة الشعبية كغطاء للحزب الاشتراكي فرع الشمال وفي ٩ مارس/آذار تلتقي الثمان الفصائل في الشمال والجنوب تتويج للوحدة التنظيمية للحزب الاشتراكي اليمني في شمال الوطن وجنوبه، لكن ظل في الشمال يعمل باسم الوحدة الشعبية.

- لم يكن اليسار مؤهلا لاستلام السلطة في بلد كان يعاني من تبعات الاستعمار البريطاني الطويل في حين لم يعمل الحزب عند وصوله إلى الحكم على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب بل فرض ايدلوجيته الماركسية بالقوة على مجتمع لم تكن علاقاته الاقتصادية واضحة بل ظلت علاقات ما قبل الدولة هي المسيطرة في مناطق مختلفة من الجنوب.
- طغيان هوية الحزب على هوية الدولة وعدم الوضوح في تحديد العلاقة بينهما مما أدى إلى بروز الصراعات الحزبية بين الأطياف السياسية في حسم هذه الاشكالية بالإضافة إلى رفض بعض القوى السياسية والاجتماعية في الجنوب للفكر اليساري واعتباره دخيل على المجتمع ومحاولة شيطنته.
- استمرار الصراعات الرأسية لدي القيادات السياسية في التفضيل ما بين النموذج الصيني والنموذج السوفيتي والاتكاء على الخارج والقى هذا الصراع بظلاله على قرارات الحزب والصراعات بين قياداته.
- غياب الحوار البيني في أروقة الحزب واختفاء الشفافية وأدى ذلك في النهاية إلى خلق ديكتاتورية الفرد الحاكم(الرفيق الأول) وانفراده بالقرارات في أكثر من مرحلة تاريخية وعدم احترامه للبنى التنظيمية وتقاليد العمل الحزبي.

كل هذه العوامل الداخلية وتفاعلها مع صراعات الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والغربي وتدخل القوى السياسية المحلية والدولية التي ظلت تقاوم نشوء دولة يسارية في المنطقة أدت في النهاية إلى تفجر الأزمة في ١٣ يناير/كانون ثان ١٩٨٦،[٧١] وكانت الضربة الأولى لمشروع اليسار في اليمن خاصة بعد تصفية خيار القيادات الحزبية ونشوء خطاب سياسي محلي ضد اليسار مما خلق ردة مجتمعية ساهمت في نشوء قوى دينية متطرفة وشكلت هذه الأحداث وما تلاها عامل أساسي في تراجع القاعدة الشعبية للحزب وتحمليه وزر الاقتتال الأهلي واستمرت معاناته من تبعات هذا الصراع الحزبي وامتد إلى بناه التنظيمية وعلاقته مع قواعده.

---

٧١ أحداث ١٣ يناير/كانون ثان ١٩٨٦ هي الحرب الأهلية في الجنوب التي تفجرت بسبب الصراع في اللجنة المركزية بين أجنحة الحزب بقيادة علي ناصر محمد وتم تصفية عبد الفتاح اسماعيل وعلي عنتر وعلي شائع وصالح مصلح في مقر اللجنة ثم تصاعدت بعدها أعمال العنف وأسفرت عن سقوط آلاف من القتلى والجرحى والمفقودين.

في ضوء أحداث يناير/كانون ثان حاولت بعض القيادات الحزبية تقديم مراجعة فكرية وطالبت بالديمقراطية الحزبية بدلا من المركزية الضيقة لكن ورغم هذه المراجعات المهمة في تاريخ اليسار إلا أن القيادة الحزبية ظلت عاجزة عن استيعاب الخطاب التجديدي ولم تحترم الهيئات التنظيمية بل قامت بالهروب من الأزمة الداخلية المستمرة في الجنوب بالتوقيع على الوحدة مع الشمال بشكل انفرادي دون علم الهيئات التنظيمية ولأن موازيين القوى كانت لصالح السلطة في الشمال فإنها تملصت من بنود الاتفاقية والشراكة وشنت حربها على (الحزب الاشتراكي اليمني) وعلى الجنوب في صيف ١٩٩٤ التي كانت ثاني ضربة يتعرض لها اليسار في اليمن.

تجريف اليسار بعد حرب صيف ١٩٩٤

حينما اعلن أمين عام الحزب قرار فك الارتباط السياسي مع السلطة في الشمال والعودة إلى ما قبل الـ١٩٩٠ أدى هذا القرار إلى انقسام داخل القيادة السياسية في الحزب وأحدث ارباك لكل القواعد الحزبية التي عجزت عن بلورة قرار موحد من الحرب التي كانوا جزءا منها ومن قضية فك الارتباط خاصة وأن قرار فك الارتباط كان قرارا فرديا دون الرجوع إلى هذه القواعد أو الهيئات التنظيمية في الحزب. وكان هذا ثاني شلل في السياسة التنظيمية للحزب والذي جعل من قواعد الحزب شبه معزولة عن القرارات السياسية الفوقية مما ساهم في عزل اليسار عن محيطه العام في حين استثمر النظام التسلطي في صنعاء تناقضات اليسار وخلق خطاب تحريضي تخويني لملاحقة كواد الحزب في الشمال والجنوب واستخدام الفتوى لتصفيتهم باعتبار الوحدة خط أحمر والخروج عنها خروج عن الدين. [٧٢]

تكتيكات اليسار ما بعد الحرب:

نجحت سياسة تقويض اليسار التي تبناها النظام في تكريس عملية العزل السياسي والاجتماعي لليسار وكانت مرحلة ما بعد الحرب من أصعب المراحل

---

٧٢ انظر فتوى الديلمي في تكفير الحزب الاشتراكي والجنوبيين وهي فتوى نسبت إلى الدكتور عبد الوهاب الديلمي الذي شغل منصب وزير العدل خلال حرب ١٩٩٤ واُعتبرت الفتوى ذريعة للمجازر والتصفيات السياسية التي حدثت خلال الحرب. وقد أعاد نص الفتوى في مقابلة له في صحيفة الجمهورية- عدد رقم (١٥٧٦٠)- الأربعاء - ٣٠ يناير/كانون ثان ٢٠١٣م.

التاريخية التي عاشها اليسار في اليمن، وأمام وضع سياسي مغلق ساهم في تجريف اليسار وشيطنته مقابل دعم النظام للقوى الدينية المتشددة وأدت هذه السياسة في النهاية إلى ضرب بنية الحزب في الشمال والجنوب ونجحت في تحميله وزر تكفيك الوحدة أمام الرأي العام المحلي، وجعلته يدرك أن النظام الديكتاتوري سيستمر في ضرب مشروعه الوطني والقضاء على كوادره وعلى ما تبقى من قاعدته الشعبية وتأليب القوى الوطنية عليه لذا أدرك الحزب ضرورة تبني سياسة جديدة وهي مواجهة النظام بدلا من سياسة الدفاع الذاتي التي انتهجها اليسار بعد حرب ١٩٩٤ فقرر الحزب الاشتراكي اليمني مقاطعة الانتخابات البرلمانية منفرداً في عام ١٩٩٧ ثم في عام ١٩٩٩ لتعرية النظام أمام الرأي العام المحلي والدولي وشكلت هذه الخطوة استعادة الحزب لدوره الطبيعي في قيادة العملية السياسية المعارضة وتبني خطاب الشارع اليمني.

ورغم رجاحة هذه الخطوة إلا أن القيادة السياسية في الحزب أيقنت بأن هذه الاجراء المرحلي لا يكفي لمواجهة النظام الذي أصبحت كل مقاليد السلطة بيده وأنه لابد من قراءة المتغيرات بنظرة جديدة تنسجم مع واقع سياسي ينحو إلى تشرذم القوى المعارضة وعدم وضوح أهدافها في خلق رؤية عامة للبلد الذي كان يُجر إلى الهاوية مع تزايد الأزمات الداخلية وقمع الحركات الاحتجاجية والتضييق على الحريات وإفقار الإنسان اليمني فخاض الحزب مراجعات فكرية في ضوء التحديات التي واجهها وأدرك أن استمرارية مشروعه السياسي الوطني مرتبط بعقد تحالفات سياسية لتجميع القوى الوطنية في اصطفاف سياسي معارض وكانت ثمرة هذه المراجعة عقد تحالف أولي فيما سمي مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة [٧٣] إلا أن الحزب الاشتراكي رأى ضرورة استقطاب حزب الإصلاح الديني الذي استخدمه النظام لضرب الحزب واستغلال الصراع الايدولوجي بينهما إلى تحالف جديد وتم تطوير هذا التحالف إلى

٧٣ "مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة تأسس عام ١٩٩٩ م وكان يضم الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية اليمنية.

تشكيل اللقاء المشترك[٧٤] الذي يعد أول تحالف سياسي ما بين اليسار والإسلاميين في المنطقة العربية ومن أهم المنجزات التي تحسب للحزب الاشتراكي اليمني في تبني هذا التحالف والتغلب على الصعوبات السياسية التي حاولت تفكيك التحالف خاصة بعد مقتل مهندس التحالف جار الله عمر على يد إسلامي أصولي،[٧٥] ونجحت المعارضة التقليدية في اليمن في توحيد القوى الوطنية المعارضة للنظام واستمالة الشارع اليمني وبلغ ذروة نجاح هذا التحالف في خوض الانتخابات الرئاسية بمرشح رئاسي وحيد[٧٦] وحققت هذه التجربة حراك سياسي لأول مرة في تاريخ اليمن منذ عقود كما خاضت المعارضة التقليدية الانتخابات البرلمانية بقائمة موحدة على الرغم من التناقضات الجوهرية على مستوى القواعد، وأمام إصرار النظام على اجراء الانتخابات البرلمانية وعدم الاستجابة لمطالب المعارضة كان موقف المعارضة موحدا في رفضها لممارسة النظام وبلغ أوج الأزمة بين النظام والمعارضة في تهديد المعارضة للنزول إلى الشارع.

اليسار في الثورة:

كان انحياز اليسار إلى الشارع عفويا وتبنيه لمطلب إسقاط النظام أمرا طبيعيا خاصة وأن قيادة وقواعد الحزب الاشتراكي اليمني كانت أكثر عرضة للاضطهاد والقمع والملاحقة والتصفية منذ عقود، لذا كانت أدبيات الحزب تصر على استمرار الحراك السياسي لمواجهة النظام في الشمال من خلال عدد من الفعاليات الاحتجاجية

---

٧٤ تكتل أحزاب اللقاء المشترك تأسس في ٦ فبراير/شباط ٢٠٠٣ ويضم الأحزاب التي انضمت للمجلس الاعلى للمعارضة بالإضافة إلى حزب الإصلاح الديني ويهدف التكتل إلى التنسيق ما بين مكوناته في الانتخابات البرلمانية والعمل السياسي.

٧٥ مهندس التحالف وهو السياسي الاشتراكي جار الله عمر الذي اغتيل في ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٢ في قاعة ٢٢ مايو في مؤتمر حزب الاصلاح على يد الأصولي الإسلامي السعواني وكان لحادثة اغتياله تداعيات خطيرة على الحياة السياسية اليمنية واستغل النظام هذه الحادثة لتفكيك التحالف وحتى الآن لا يعرف المحرضين على هذه الجريمة.

٧٦ فيصل بن شملان هو مرشح أحزاب اللقاء المشترك في انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٦ وشهدت هذه الانتخابات أقوى صراع تنافسي على منصب رئيس الجمهورية منذ اعلان دولة الجمهورية اليمنية الموحدة عام ١٩٩٠.

أو في الجنوب من خلال الحراك الجنوبي[٧٧] الذي كانت معظم قيادته في بداية الأمر من الحزب، ونتيجة لتجربة اليسار في الاحتجاجات الشعبية فإن فعاليته انتهجت خطين متوازيين عشية الثورة اليمنية. *أولا . الخط السياسي*: الذي تبناه الحزب داخل المعارضة التقليدية (اللقاء المشترك) وهو النهج السياسي الذي يعد استمرارا لتأزم الأوضاع لما قبل الثورة واستمرار الحوار مع النظام للحصول على بعض المكاسب السياسية الوطنية، وبعد تأزم العلاقة بين النظام والمعارضة (اللقاء المشترك) انضم اللقاء المشترك للثورة وانصهر مع كافة المكونات الثورية لكنه استمر في انتهاج الخط السياسي للخروج بحل للوضع في اليمن وتمثل بقبوله للمبادرة الخليجية التي رفضها شباب الحزب مع بعض شباب الأحزاب الأخرى والشباب المستقل. *ثانيا . الخط الثوري*: وهو الذي أسهم في صعود يسار يمني مُجدد تحركت فيه قواعد الحزب الشابة دون اللجوء إلى قياداتها التي كانت مرتبطة بقرار جمعي للمنظومة المعارضة (اللقاء المشترك).

أدركت قواعد اليسار المُجدد أن تحرك المعارضة التقليدية الذي كان الحزب جزء منه كان بطيئا قياسا بزخم الشارع اليمني وتطلعاته في التعبير عن مطالبه بإسقاط منظومة النظام وليس رأس النظام فقط لذا كانت واضحة في أدبياتها وساهمت من خلال خطابها الاحتجاجي في الانخراط مع كافة القوى الاجتماعية للتعبير عن رفضها للتسويات السياسية، واستطاعت هذه القواعد خلق بدائل جديدة لتحالفات يسارية شبابية شكلت قطيعة مع الخط السياسي للحزب والمعارضة التقليدية والشيء اللافت أن القيادة السياسية للحزب رضخت للخطاب الثوري للشباب اليساري ولم تفرض على قواعدها المنخرطة في الثورة المضي في الخط السياسي المتمثل في المبادرة الخليجية كما فعلت بعض الأحزاب المنضوية في المعارضة التقليدية وكان هناك قدر من الحرية التنظيمية فشكل شباب اليسار في مختلف المحافظات اليمنية تكتلات ومجالس تنسيقية شبابية يسارية لعبت دورا مهما في بلورة أهداف الثورة والدفاع عن مدنيتها ومن أبرز هذه التكتلات: *ملتقى قوى الحداثة في صنعاء* الذي ضم نخبة من المثقفين والأدباء *وثوار ١١ فبراير في تعز وشباب التصعيد*

---

٧٧ الحرااك الجنوبي هو حراك سلمي شعبي شهدتها المحافظات الجنوبية بدأ من عام ٢٠٠٧ واعتمد على العمل السلمي والمظاهرات الاحتجاجية لتحقيق أهدافه التي كانت حقوقية وأصبحت سياسية فيما بعد.

والحسم الثوري الذي ضم في صفوفه عدد من شباب اليسار وغيرها من التنظيمات والحركات الشبابية التي ساهمت في تأجيج الحراك الشعبي.

وخلافا لتجربة بعض قوى اليسار أثناء الثورات العربية حيث برز ارتباك خطابها ومواقفها من الثورة نجد أن اليسار اليمني (الحزب الاشتراكي اليمني) كان منسجما في مواقفه مع الثورة ومتبنيا لها ومدافعا عن صيرورتها على المستوى القيادي أو القاعدي وهذا يعود في رأيي إلى كونه الحامل لمشروع التغيير الذي حاول نظام صالح القضاء عليه عبر عقود طويلة بمختلف الأدوات والوسائل، لذا كانت الثورة اليمنية فرصة لقوى اليسار تحديدا لإعادة تنظيم نفسها وبعث شعارها الذي تعرض للسلب في فترات سابقة (شعار العدالة الاجتماعية والمواطنة المساوية والدولة المدنية) وكان فضاء الساحات والميادين في الأشهر الأولى من الثورة اليمنية فضاءً يساريا بامتياز قبل أسلمة الثورة وصعود القوى الدينية والعسكرية والقبلية وعسكرة الثورة الذي شكل في رأيي تحديا حقيقا للقوى اليسارية في اليمن يمتد إلى لب فكر اليسار وإطروحاته المدنية.

ومن هنا نجد أن الثورة اليمنية، وعلى العكس من ثورات الربيع العربي، لم تؤدي هذه الثورة وتحدياتها إلى تشرذم قوى اليسار وعزله، بل أسهمت الثورة في تحفيز اليسار اليمني واختبار قدرته الميدانية وتوسع قاعدته الشعبية، مما خلق أفاق مساعدة لتبلور يسار يمني مٌجدد بمحمول سياسي وتاريخي يستمد قوته من إرث اليسار اليمني بشكل عام ويتجاوز إطروحات اليسار في تحالفاته السياسية التكتيكية البرجماتية، كما شكلت أدبياته قطيعة مع المنظومة التقليدية القديمة. وتبدو تكوينات هذا اليسار بارزة للعيان عند قراءة المشهد الثوري في اليمن بخطابه السياسي المدني الذي لم ينسجم مع إطروحات القوى التقليدية القبلية والعسكرية والدينية التي مارست وصاية على الثورة اليمنية وحرفتها عن مساراتها وأهدافها. وبرز دور الحركات اليسارية الشبابية في الثورة على الرغم من التعتيم الاعلامي الخارجي وكانت هناك مؤشرات لافتة نستطيع من خلالها تقييم الدور الفاعل لهذا اليسار ومن أهم هذه المؤشرات:

١. تنظيم مسيرات نوعية خارجة عن الإرادة التوافقية للمعارضة التقليدية (اللقاء المشترك).
٢. ومن أهم هذه المسيرات هي المسيرات اليومية التي شهدتها مدينة تعز التي كان يقوم بها شباب التصعيد والحسم الثوري وبروز خطابها المدني الرافض لعسكرة الثورة التي كان يقوم بها الحزب الديني المعارض وشهدت هذه الفترة مواجهات بين مليشيات الحزب الديني وشباب اليسار. وبلغ ذروة فعالية الحركات اليسارية

في تبني مسيرة الحياة[٧٨] وكان نجاح هذه المسيرة نقطة هامة في تطور اليسار اليمني وقدرته على الحشد والتنظيم، فمن اللافت قبل هذه المرحلة هو صعوبة القيام بمسيرة دون أن تكون مُعدة من قبل اللجنة التنظيمية التي يترأسها الحزب الديني المعارض فساهمت هذه التجربة في كسر فكرة عدم قدرة اليسار على الحشد والتعبئة وشكل هذا نصر حقيقي لفكر اليسار، كما خرجت مسيرات نوعية أخرى تنسجم مع رؤية اليسار كالمسيرة المليونية الرافضة للاغتيالات السياسية في أغسطس/آب ٢٠١٢ وكذلك المشاركة في "حملة أنا نازل" الذي نظمها طلاب جامعة صنعاء ضد الجناح العسكري المنظم للثورة والتي قاطعها الحزب الديني والذي مثل نجاحها مرحلة جديدة في تطور آليات اليسار اليمني وقدرته على خلق خطاب توعوي جديد.

حدوث ثورة شبابية داخل الحزب وتمثل في قيام شباب الحزب الاشتراكي اليمني في تعز بتنفيذ اعتصام مفتوح داخل المقر رفضا لقيادته التاريخية التي كانت عاجزة عن تحقيق تطلعات الشباب الثورية، وأدت هذه الخطوة إلى إرباك القيادات الحزبية المركزية ونجح الشباب في إسقاط سكرتارية المنظمة وصعود شباب يساري لديه رؤية واضحة حول دور اليسار في هذه المرحلة وهي أول ثورة شبابية داخل الأحزاب اليمنية عموما.[٧٩]

اتساع القاعدة الشعبية لليسار أثناء الثورة وتمثل في انضمام عدد من الشباب الفاعل في الثورة إلى الحزب باعتباره الأقرب إلى نبض الشارع اليمني وتم فتح مقرات شبابية حزبية جديدة في أرياف المدن،[٨٠] وكانت هذه خطوة مهمة في إحياء دور اليسار اليمن بعد أن تعرض للهدم من قبل النظام وأدواته.

---

٧٨ مسيرة الحياة هي مسيرة راجلة انطلقت من مدينة تعز إلى مدينة صنعاء في العشرين من ديسمبر /كانون أول ٢٠١١ واستمرت ستة ايام مشيا على الأقدام وكان من أهدافها رفض المبادرة الخليجية ورفض عسكرة الثورة ونظمها شباب التصعيد الثوري.

٧٩ ثورة شباب الحزب في تعز وبدأ الاعتصام منذ خمسة اشهر ونجح في انتخاب سكرتارية شبابية في ١٥ مارس/آذار ٢٠١٢.

٨٠ فتح مقرات جديدة للحزب الاشتراكي اليمني في ريف المعافر في ١٥ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٢ وكانت هذه الخطوة مبشرة باستعادة الحزب لدوره في اوساط الفلاحين.

٣. صياغة مطالب مدنية سياسية واجتماعية استطاعت الحركات اليسارية الجديدة من تبني خطاب الطبقات المسحوقة التي جرفتها السلطة والنزول إلى الشارع في وقفات احتجاجية تضامنية مع مطالبها مما أدى إلى خلق تحالفات سياسية واجتماعية بين هذه القوى وشباب اليسار الذي انحاز لهذه القوى ودافع عنها.

٤. القيام بمراجعة فكرية لليسار اليمني في ضوء تجربة الثورة والأداء السياسي للحزب داخل منظومة اللقاء المشترك استطاع شباب اليسار تحليل هذه التجربة وتقديم رؤى جديدة للنهوض باليسار وتجاوز عقبات التحالف السياسي الذي أثر أداءه المتذبذب على هوية الحزب.

أما فيما يخص الأداء السياسي للحزب الاشتراكي في الثورة وتفاعله مع مسارات الثورة يمكن أن نحقب هذه المرحلة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: تبدأ من انطلاق الثورة اليمنية وحتى انتخاب عبد ربه هادي رئيسا للجمهورية في ٢١ فبراير/شباط ٢٠١٢ واتسمت هذه المرحلة بالسلبية والانتهازية السياسية وإصرار الحزب على انتهاج خط سياسي يحافظ على التحالف والصمت عن خروقات حزب الاصلاح الديني ضد النشطاء والناشطات وشباب الحزب وخلقت هذه السياسة تذمرا كبيرا في أوساط قواعده.

المرحلة الثانية: وهي الفترة الانتقالية وبرز صوت الحزب من خلال تبنيه خطاب الشارع اليمني الرافض لوضع المرحلة الانتقالية الذي ساهم بإعادة تمركز القوى التقليدية القديمة وتمثلت هذه المرحلة بمؤشرات عديدة تؤكد هذا الدور منها:

١. رفض بعض قرارات الرئيس الانتقالي من خلال عدد من البيانات السياسية الرسمية للحزب التي أكدت على رفض الحزب للتعيينات العسكرية والمدنية التي تمكن طرف سياسي ضد آخر[٨١] وتعد هذه البيانات مؤشر مستقبلي لتغير في العلاقة بين أحزاب المعارضة التقليدية (اللقاء المشترك) الذي كان تحالفها سياسيا يعتمد على مواجهة نظام صالح وبعد خروجه من السلطة برزت كثير من الخلافات البينية في إطار هذا التحالف.

---

٨١ انظر بيان الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني الصادر في١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ والذي ينتقد التعيينات وتمكين طرف سياسي على آخر.

٢. اصدار الحزب الاشتراكي الـ١٢ نقطة للتهيئة للحوار الوطني وحل القضية الجنوبية[٨٢] والضغط على اللقاء المشترك لتبني نقاط التهيئة.
٣. البيان السياسي الذي يدين عملية انحراف التسوية السياسية في اليمن.[٨٣]
٤. نقد لممارسة حزب الإصلاح وإقصاءه لشركائه في التحالف وتمثل هذا الخط بإصدار بيان تجميد عضوية حزب الاصلاح في محافظة إب من اللقاء المشترك كما تمثل هذا الخط بتعليق اشتراكي البيضاء عضويته في اللقاء المشترك.[٨٤]

- ومن خلال تلك المؤشرات التي تمثلت بمواقف جديدة للحزب في المرحلة الانتقالية، البعض يحلل هذه المؤشرات بأنها عوامل ايجابية تدلل على تعافي الحزب وتبنيه خط نقدي داخل المعارضة التقليدية (اللقاء المشترك) وأن هذا الخط النقدي يرفض تغول الحزب الديني (حزب الإصلاح) وفرض مشروعه الأحادي في التغيير بدون رؤية حلفاءه السياسيين.

سلبيات انخراط اليسار في تحالف اللقاء المشترك:

رغم ايجابية هذا التحالف في مرحلة ما قبل الثورة وقدرته على توحيد القوى الوطنية ضد النظام، أما اثناء الثورة وفي المرحلة الانتقالية بدأت السلبيات تعيق تطور هذا التحالف وبرز كثير من التناقضات في الأداء وفي الخطاب السياسي والفكري بين أحزب اللقاء المشترك مما أضر باليسار ويرجع البعض هذه السلبيات إلى:

١- تمييع هوية الحزب:

من أهم نقاط النقد الموجهة لهذا لتحالف هو تماهي هوية الحزب وخفوت خطابه اليساري لصالح خطاب سياسي توافقي خاصة وأنه في اطار هذا التحالف هناك حزب ايدلوجي ديني (حزب الاصلاح) الذي كفر اليسار في فترات تاريخية سابقة دون أن

---

٨٢ انظر بيان الحزب الاشتراكي اليمني الموسوم ببيان رقم (١) الصادر في ١ يوليو/تموز ٢٠١٢ في موقع الاشتراكي نت والذي يوصف المرحلة الانتقالية ويتطرق للنقاط المهدة للحوار الوطني.

٨٣ انظر بيان الحزب الاشتراكي اليمني الصادر في ٢٤ يناير/كانون ثان ٢٠١٣ والذي يدين انحراف التسوية السياسية ويحمل بعض القوى مسئولية استمرار تدهور الأوضاع.

٨٤ انظر بيان مشترك اب الصادر في ٢٣ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٢ الذي أكد على تجميد عضوية حزب الاصلاح بسبب إزالته لخيام المعتصمين في ساحة خليج الحرية دون التشاور مع الأحزاب الأخرى، وانظر أيضا بيان تجميد الحزب الاشتراكي لعضويته في مشترك البيضاء في تاريخ ١٨ يناير/كانون ثان ٢٠١٣ بسبب الممارسة الاقصائية لحزب الاصلاح.

يقوم هذا الحزب برفض خطاب التكفير، كما أن رؤى هذا الحزب ومشروعاته لا تنسجم مع فكر اليسار وتحديدا في هدف إقامة دولة مدنية وهو ما برز في خطاب الجناح المتشدد في الحزب. ورأى بعض اليساريين أن التحالف بين اليساريين والإسلاميين انتهازية سياسية لم تعد مبررة وأن هذا التناقض سيؤدي إلى نفور كثير من شباب اليسار والعمل خارج الاطار السياسي للحزب. لكن بعض القيادات الحزبية تبرر أن هذا التحالف مرحلي تكتكي لإسقاط نظام صالح وأن بقاءه مرهون باستكمال أهداف الثورة.

- عجز الحزب عن العمل داخل التحالف السياسي لانتهازية بعض القوى:

ويمكن التدليل على هذا العجز هو أن قيادة الحزب المنطوية داخل المعارضة التقليدية (اللقاء المشترك) كانت تحاول أن لا تتبنى أي فعل سياسي إلا في ضوء التحالف الذي يخضع لبيروقراطية مزمنة وأحيانا يصطدم بمصالح بعض الأحزاب الانتهازية في مواقفها من السلطة وللتدليل على ذلك بأنه على الرغم من تبني الحزب الاشتراكي خيار الثورة ونزول قواعده إلى الشارع كانت بعض قيادات الحزب الديني المعارض (حزب الإصلاح) تتبني خيار إصلاح النظام وليس إسقاطه وأدت هذه التناقضات الجوهرية إلى شلل في القرار السياسي للحزب مما جعل القواعد تتحرك بشكل انفرادي وتتبنى الثورة، وكانت هذه القواعد أكثر دينامكية في التعاطي مع الشارع اليمني ومتغيراته أثناء الثورة ومعبرة عن سقف الاحتجاجات الرافض للتسوية السياسية (المبادرة الخليجية) فيما بعد.

٢- صمت الحزب عن انتهاكات الحزب الديني (حزب الاصلاح) الحليف ضد كوادره:

من أخطر السلبيات المحسوبة على الحزب في أثناء الثورة هو صمته عن الانتهاكات التي قام بها حزب الإصلاح المنضوي في اللقاء المشترك ضد شباب الحزب وقياداته، والتي بدأت من الاعتداءات على نشطاء وناشطات من قبل القوى العسكرية المحسوبة على الحزب الديني بالضرب والهراوات، ووصلت إلى حد إطلاق النار على منازل قياديين في الحزب إلى تكفير عدد من قياداته. وكانت سياسة الحزب الاشتراكي في المرحلة الأولى من الثورة تتلخص في الحفاظ على التحالف السياسي للقاء المشترك مهما كان حجم المساءلة أمام قواعده التي أدركت أن هذا التحالف لم يعد يعبر عن روح الحزب التقدمية.

تحديات اليسار اليمني:

ورغم التعافي الجزئي للحزب الاشتراكي أثناء الثورة وعودته من جديد إلى الساحة السياسية بشكل أكثر فاعلية من قبل، سواء كان على مستوى شباب اليسار المجدد أو على مستوى الخط الرسمي للحزب بعد المرحلة الانتقالية إلا أنه ما زالت هناك تحديات داخلية في بنية الحزب وكذلك تحديات محلية محيطة تؤثر على مستقبل اليسار في اليمن ومن هذه التحديات:

أولا: ضعف الجانب التنظيمي

ويعد اشكالية مزمنة توصم كل الأحزاب اليسارية العربية والعالمية والتي لها أسبابها التاريخية المتأصلة وهو ضعف الجانب التنظيمي في بينة الأحزاب اليسارية، وكذلك الحركات اليسارية وضمور التواصل بين الهيئات العليا وبين القواعد وأدت هذه القطيعة إلى غياب الحوار بين المستوى القاعدي والفوقي للقيادات واتخاذ القيادات لقرارات سياسية دون اللجوء إلى الهيئات التنظيمية المختصة وأدت هذه الاشكالية الخطيرة إلى خروج عدد كبير من كوادر الحزب النشطة من الحزب، والبعض يعلل ضعف الجانب التنظيمي بالأزمات التي عصفت بالحزب منذ أحداث ٨٦ الدموية وحتى حرب صيف ٩٤ التي دمرت الحزب وخلقت انقساما حادا وهرميا ما بين المنظمات الحزبية في الجنوب والقيادة العليا خاصة وأن كثير من قيادات الجنوبية تتبنى حاليا مشروع فك الارتباط. بالإضافة إلى عدم قدرة الحزب تجاوز هذه العقبة بفرض خطاب سياسي موحد ما بين الحزب في الشمال والجنوب فيما يخص القضية الجنوبية التي كان الحزب الاشتراكي حاملا سياسيا لها في فترة تاريخية سابقة.

ثانيا: العجز عن تسويق خطاب إعلامي يساري في الخارج

لم يستطع اليسار اليمني ممثلا في الحزب الاشتراكي اليمني أو في الحركات اليسارية الناشئة من فرض خطابه المدني التقدمي في الإعلام الداخلي والخارجي على الرغم من تصاعد فعالية اليسار اليمني أثناء الثورة في الميادين، ويرجع هذا السبب في عدم امتلاكه تمويلا ماليا يمكنه من إنشاء قنوات ومواقع إعلامية في حين نجحت الأحزاب الدينية في اليمن من فرض خطابها الإعلامي الذي تبنته القنوات الاعلامية المحلية والخارجية وهو الخطاب الإسلامي وفرض صورة نمطية للثورة اليمنية وتقديم خطاب فكري أحادي لا يعكس التنوع في المجتمع اليمني، ويعلل البعض بالقوة المالية للحزب الديني وقطاعه الإعلامي والدور الذي لعبه مكتب قناة الجزيرة في اليمن بالترويج لهذا الخطاب والتسويق له من خلال تكريس القيادات الشبابية الإخوانية.

ثالثا: تنامي القوى الدينية المتشددة في اليمن

برزت القوى الدينية على اختلاف مرجعيتها الفكرية في المرحلة الانتقالية بشكل أكبر من ذي قبل واستطاعت أن تشكل حضورا سياسيا واجتماعيا لافتا في عدد من المحافظات اليمنية وتحلت بعضها لأحزاب سياسية كما حزب الرشاد السلفي وحركة النهضة، واستطاعت بعض هذه القوى من تحقيق رواج اجتماعي يقوم على استثمار فقر الشرائح الاجتماعية، واستمالتها بأموال الجمعيات الخيرية الأهلية الممولة من الخارج والاعتماد على التوظيف الطائفي لبعض القوى متأثرة بالمحيط الاقليمي الداعم للصراعات الطائفية، واللافت بأن كل هذه القوى تستعدي فكرة إقامة دولة مدنية وتصر على إقامة دولة الخلافة.

رابعا: عداء المكونات الجنوبية لليسار والحزب الاشتراكي بشكل خاص

نجح نظام صالح من إحداث قطيعة بين الحزب وقيادته وقواعده في الجنوب خاصة بعد حرب ٩٤ حيث شهد تسرب عدد كبير من كوادر الحزب وقيادته في الجنوب وتحميل الحزب وزر الوحدة وما ترتب عليها وتبني الجنوبيين لفك الارتباط عن الشمال وبروز الجماعات الدينية بشكل ملفت على أنقاض اليسار في الجنوب.

خامسا: عودة الخطاب التكفيري

عودة الخطاب التكفيري وتناميه ضد القيادات اليسارية وضد الناشطين والناشطات ودعاة الدولة المدنية والكتاب والصحفيين والذي يدل على أزمة هذه القوى التي تستدعي الخطاب الديني في كل مرحلة تاريخية كونها لا تمتلك رؤية سياسية عصرية ومشروع للدولة. [٨٥]

سادسا: تموضع القوى التقليدية العسكرية والقبلية

وشهدت مرحلة ما بعد الثورة ظهور تحالفات جديدة لهذه القوى التقليدية ومحاولتها الحصول على استحقاق سياسي وبرز ذلك في مؤتمر القبائل ومحاولة هذه

---

٨٥ شهد عام ٢٠١٢ عودة الخطاب التكفيري بإصدار فتوى بحق كتاب وصحفيين وكان آخرها فتوى الردة ضد الكاتب علي السعيدي وصدور كتاب (الحوار الوطني عمار أم دمار) للشيخ عارف الصبري الذي كفر أعضاء اللجنة الفنية وصدور كتاب عن الدولة المدنية للشيخ اسماعيل السهلي الذي كفر معظم القيادات المدنية واليسارية.

القوى التحالف مع القوى الدينية المتشددة التي تسعدي مشروع بناء الدولة اليمنية مما يعوق من فرص تنامي قوى اليسار اليمني.[٨٦]

سابعا: الانفلات الأمني في المدن

تشهد اليمن مرحلة خطرة مع استمرار انقسام الجيش وبقاء القيادات العسكرية المشاركة في القتل على رأس المؤسسة العسكرية مما يزيد من تبعات التحول خاصة مع استمرار حملة الاغتيالات السياسية التي طالت قيادات عسكرية وشخصيات سياسية أغلبها من اليسار.

ثامنا: تشتت القوى المدنية في اليمن (اليسارية والقومية)

لم تستطع هذه القوى حتى الآن تجاوز خلافتها التاريخية الماضوية وخلق رؤية موحدة لمتطلبات المرحلة القادمة في مواجهة تحالفات القوى التقليدية بل ما زالت هذه القوى تعبر عن تشرذمها وتناحرها فيما بينها.

---

٨٦ مؤتمر القبائل الذي عقد في ٦- ١٠ فبراير/شباط ٢٠١٢ بحضور عدد من القيادات القبلية والدينية المتشددة وكان انعقاده والمخرجات التي خرج بها تؤكد انقلاب هذه القوى على فكرة الدولة المدنية.

أزمة الأيديولوجيا اليسارية في الربيع العربي
حالة اليسار البحريني نموذجا

عباس ميرزا المرشد

رؤية عامة:

في البحرين، سيطر النّمط الاحتجاجي على الحركات المطلبيّة التي ظهرت قبل اندلاع الثّورات العربيّة، أو ما أصرُّ –دون تردّد– على تسميته بالرّبيع العربي. في هذه الحركات، كانت اللّغة المطلبيّة ممزوجة بتوجّهات ذات بُعدٍ احتجاجي مناهض، يرفض الواقع القائم، ويتبنّى موجّهات فكريّة وشعاريّة تُعزّز ضرورة التّغيير، وتجاوز الأوضاع الرّاسخة. أخذت هذه الحركات الاحتجاجيّة، كما توضّح الورقة، طورها التّصاعدي في السّنوات الأخيرة القليلة التي سبقت ربيع الثّورات، حيث تبلورت اللّجان الشّعبيّة في الشّارع البحريني، وأخذت سندها القوي من المصادر والمرجعيّات الحقوقيّة التي غذّاها نشطاء حقوق الإنسان (أبرزهم عبد الهادي الخواجة، المحكوم بالمؤبد حاليا)، كما عزّزها نمو بعض الحركات السّياسيّة ذات الطّابع الرّاديكالي (مثل حركة حقّ، ويرأسها حسن مشيمع، المحكوم بالمؤبّد حاليا). انطبعت هذه الحركات الاحتجاجيّة بسمات عامة، أبرزها إبراز المطالب الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة بلا مواربة، واللّجوء إلى الشّارع (القوّة الجماهيريّة)، والمفاصلة –المتفاوتة– مع النّظام السياسي، وعدم الارتهان بالجمعيات السياسيّة المعارضة، فضلا عن التّعويل على الأجيال الشّابة، والتي ستكون لاحقا الوقود الفعّال لثورة البحرين في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١١.

في فترة ما قبل الثورة، ولأسباب لها علاقة باختلاف الأساليب، وعدم التوافق على النّهج الاحتجاجي الذي يُعوّل على الحضور في الميادين، وتجاوز اللّغة الرّسميّة؛ فقد اعتلت موجة من الاختلاف (الحاد) بين الحركات الاحتجاجيّة في البحرين وبين الجمعيّات السّياسيّة المعارضة، وقد حافظت الأخيرة على تمايزها مع الواجهات الاحتجاجيّة في الشّارع، ولجأت أحيانا إلى رفع الغطاء "السياسي" عنها، وهو ما ولّد اختلافاتٍ حادة، انتقلت إلى جمهور الأفرقاء.

بعد اندلاع الثّورة، اختفت هذه الفجوة، وتلاقت الجمعيّات السياسيّة مع الحركة الاحتجاجيّة في طورها الثّوري، بما فيها الجمعيّات ذات الخلفيّة اليساريّة. في الفترة الذهبيّة للثّورة (اعتصامات دوّار اللؤلؤة ١٥ فبراير/شباط – ١٧ مارس/آذار ٢٠١١)، برز الاختلاف على سقف المطالب، وأساليب تحريك الثّورة وتوسيعها واستثمارها. الحضور الفاعل للمجتمع المدني داخل دوّار اللؤلؤة ذوّب –نسبيا– حجم الاختلافات تلك، ووفّرت "ديمقراطيّة الدّوار" بيئة حاضنة لتلك الاختلافات، وأعطتها امتدادا إيجابيّا وطبيعيّا. في هذا السّياق، كان الحضور اليساري (النخبوي، والشبابي) متناغما مع الأجواء الثّوريّة العامرة في دوار اللؤلؤة، ولكن اجتياح درع الجزيرة للدّوار (١٧ مارس/آذار ٢٠١١) وقمع المحتجين ومطاردتهم، أدّى إلى حدوث اختلال دراماتيكي في المواقف السياسية تجاه الثّورة، وبينها بعض الاتجاهات اليساريّة، التي أصدرت بيانا اعتذاريّا (جمعية المنبر التقدمي). لم يؤثر ذلك، جوهريّا، على مسار الثّورة، كون الأخيرة تعوّل –انطلاقا واستمرارا– على قوّة جماهيريّة لا تنتمي في غالبها إلى اليسار التقدمي، فضلا عن التّأثر بخطابه السّياسي ومواقفه الناقدة. إضافة إلى ذلك، فإن استمرار واجهات يساريّة ورمزيّات وطنيّة - محسوبة على التيار اليساري– في دعمها العام للثّورة، وتقديمها تضحيات جسيمة في هذا الطّريق؛ حافظ على تعدّد اللّون الوطني الدّاعم للثورة، وحجز مكانا –وإنْ كان رمزيّا– لليسار. في هذا الإطار، يُشار إلى التحالف العميق الذي يربط جمعية العمل الوطني الديمقراطي –وعد- (ليبرالية يساريّة) بجمعيّة الوفاق (دينيّة أصوليّة)، والذي توثّق خلال الثّورة وبعدها، خصوصا مع سجن أمين عام جمعية العمل الوطني (إبراهيم شريف، المحكوم عليه بـ٥ سنوات سجن) وتعرّضه للتعذيب رفقة سجناء من التيار الإسلامي. إلا أنّ ذلك لا يخفي أن جمعية "وعد"، وبعد اعتقال شريف، تأثرت سلبا من الحصار المفروض عليها، وأقدمت على كتابة بيان تضمّن اعتذرا لقوّة الجيش التي شاركت في قمع المحتجين وانتقده صراحة أمينها العام المعتقل.

في العموم، لم يُحقّق اليسار البحريني تميّزه الإيجابي، وأبرزت الثورة البحرينيّة أهم عوامل العطب الكامنة فيه، حيث افتقاد الرؤية السياسية المتناسقة مع أيديولوجيا اليسار الجديد، والانغلاق الحزبوي والنخبوي، وعدم القدرة على بلورة خطاب سياسي يتفاعل مع المحيط الاحتجاجي العام، والميل نحو ترسيخ علاقات وطيدة مع الوضع القائم (السلطة السياسيّة والنظام السياسي عامةً) وليس تطوير العلاقات الإيجابيّة مع الجماعات المطلبيّة المنتشرة في الشّارع.

تمهيد

تختزن أغلب التفسيرات السائدة - التي تُطرح لتحليل ظاهرة اليسار في الخليج العربي؛ الكثير من التحيّز، وتفتقد لقوة التفسير الجامع والمتماسك، بما يُبرّر الحاجة لبذل مزيدٍ من المنهجية النقدية، ليس لفهم تحولات تيار اليسار ومخرجات أكثر من أربعة عقود من التنشئة وفق قاعدة السياسية المركزية فحسب؛ وإنما أيضاً لوجود حاجة ماسة لبلورة نموذج معرفي أشمل، يُقلل من حجم التحيّز ناحية التيارات، ويكون بمقدوره مساواة التيارات السياسية والاجتماعية وفق مساقات واحدة، على اعتبار أن التيارات السياسية هي في الأساس ظاهرة اجتماعية تعددية المظاهر.

مثل هذه الحاجة تزاد أهميتها عند القيام بتعقب مواقف اليسار البحريني، ومدى ملائمة عقيدته الأيديولوجية مع حراك الرّبيع العربي، ومنه الربيع البحريني. أغلب حركات الربيع العربي جاءت خلافا لتوقعات الرؤى الأيويدلوجية، بل إن مرجعية الربيع العربي كانت تقع في منطقة "ما بعد الأيويدلوجيا" وخارج العصبوية الحزبية، والأهم - في هذا المجال- أن الربيع العربي انطلق متجاوزا المؤسّسات السّياسيّة الرّسميّة، وخطابها الخافي والمعلن.

ما ستحاوله هذه الورقة هو القيام بممارسة نقدية للتيارات اليسارية في البحرين، ومقاربة ذلك بمواقف اليسار من الربيع البحريني، وذلك من خلال تلمس إجابات نوعية وفق المحاور التالية:

أولا: خارطة اليسار البحريني ومعضلات الفهم التاريخي

يُحيل تحليل ظروف نشأة التيارات اليسارية في الدول النفطية إلى أهمية التفريق المنهجي بين اليسار الأيديولوجي، واليسار الظرفي. الأول مرتبط جوهريا بالحالة المعرفية والاقتصادية الفارزة –أساسا- لأيديولوجيا يسارية ممثلة في الاشتراكية أو الشيوعية. فنتيجة لتراكم البناء التحتي، والبنية السياسية الحديثة؛ تنشأ حركة سيولة في التفكير الأيديولوجي، وتبرز حالٌ تعددية متزامنة مع تعددية مكونات المجتمع، ومن بينها التفكير الاشتراكي أو الاتجاهات اليسارية بالمفهوم العام، أو المفهوم الخاص. في حين أن اليسار الظرفي يفتقد مقومات التأسيس المعرفية والمادية، ويرتبط بظروف طارئة أو مؤقتة تستدعي محاكاة ونسخ استجابات مجتمعات أخرى، وهذا ينطبق كثيرا على نشوء التيارات اليسارية في الدول العربية النفطية، حيث

أسهمت الطفرة النفطية في إحداث توترات سياسية صاخبة ومتتالية تولدت عنها مجموعة استجابات سياسية، ومنها الاستجابة اليسارية. لذلك، فإن القدرة على ضبط تلك التوترات، والتحكم في تداعياتها من قبل الأنظمة السياسية أو النظام الإقليمي في المنقطة؛ أفرز ظاهرة انحسار وتشتت التيار اليساري في دول المنطقة[٨٧].

تعتبر حقبة الحرب العالمية الثانية بداية دخول الأفكار اليسارية إلى البحرين، وذلك عبر عناصر حزب تودة الشيوعي الإيراني، إلا أن البداية الحقيقية لأول تنظيم ماركسي بحريني جاءت متأخرة، حيث يُؤرّخ تأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية عام (١٩٥٥)، باعتبارها بداية للتنظيمات الماركسية في البحرين. اصطدم التنظيم الماركسي بالمدّ القومي السائد منذ منتصف ثلاثنيات القرن الماضي، وكان من الصعب جدا تمرير المقولات الماركسية لأفراد ينتمون إلى مجتمع محافظ اجتماعيا، وقومي الهوى سياسيا.

جاءت نكسة حزيران (١٩٦٧) لتعيد ترتيب أوراق التيارات السياسية الناشطة، ليس في البحرين وحسب، بل في المنطقة العربية برمتها، وكنتيجة صارمة؛ تحوّلت أغلب التيارات القومية إلى ما عُرف باليسار القومي، واليسار الجديد، في حين حافظ التيار الماركسي الشيوعي على صفوفه التنظيمية والأيويدلوجية. وهذا التحول أدى إلى انخراط العديد من الفئات في صفوف التيارات اليسارية، انشدادا لرؤيتهم السياسية القائمة على العدالة والمساواة والدفاع عن الحقوق العربية والإنسانية، ومن غير الدخول في تفاصيل مواقف اليسار نحو الدين والعادات والتقاليد.[٨٨]

كانت فترة الاستقلال (١٩٧١) وفترة منتصف السبعينيات (١٩٧٥ بعد حلّ المجلس الوطني وتعليق العمل بدستور ١٩٧٣) من أهم مراحل العمل السياسي في البحرين، باعتبارها فترة النهوض الاقتصادي، وظهور آثار الدولة الريعية بشكل مباشر، وهو ما سبّب في بداية الأمر –وفي المحصّلة– اضطرابا سياسيا ومعرفيا حول طرق

---

٨٧ لا يعني ذلك عزل العوامل الأخرى أو التقليل من أثرها في بلورة الخيارات السياسية سواء من الناحية التنظيمية أو الممارسة الفعلية أو الغطاء السياسي المعلن، بقدر ما يعني أهمية الوصول للعمق التاريخي لظاهرة اليسار في الدول العربية النتجة للنفط وعلى رأسها دول الخليج العربي

٨٨ حول ذلك انظر عباس المرشد: اليسار والحركة الإسلامية من الصراع إلى التحالف، دراسة منشورة في صحيفة الوقت البحرينية

توزيع الثروة والسلطة، وبالتالي خلقت الثروة النفطية فضاءا جديدا للتيارات اليسارية، وذلك لكي تطرح رؤيتها الأيويدلوجية القائمة على مساندة الطقبات الفقيرة، والطبقة الوسطى، وتتبنى مطالبها ضد جشع الطبقة الحاكمة ونخبتها المغلقة، وأن تطرح برنامجها السياسي المتصل بالتغيير الجذري، أو ذاك المتعلق بالرؤية الديمقراطية، والحدّ من صلاحيات القبيلة السياسية[٨٩].

وخلافا لأغلب التيارات اليسارية التي خلقتها الأوضاع الطبقية، وتقسيم العمل في المجتمع؛ فإنّ انتشار اليسار بين أفراد المجتمع كان ذا خلفية سياسية بحتة، ويفتقد إلى بنيةٍ عمالية منتظمة، وقاعدة انتاجية مستقلة عن انتاج النفط، والذي تهيمن عليه النّخبة الحاكمة. فإيرادات النفط المحتكرة من قبل الحكم، والعقود المُبرمة مع شركات الإنتاج الغربية؛ عطّلت قيام فضاء مستقل عن فضاء الدولة، ولم تكن التيارات السياسية تمتلك فضاءها المستقل بقدر ما كانت تُنازع الحكم في مناطق "فائض السلطة" وليس في جوهرها[٩٠]. من جهة أخرى، كانت بيئة العمل الإنتاجية قد توقّفت عن التراكم، وتحوّل أغلب العمال، وأفراد الطبقة الوسطى إلى "أجراء" وموظفين لدى الدولة وبدخول عالية، وهو ما أفقد الطبقة العاملة والوسطى استقلالها الكافي لإنتاج وعي خاص بها.

نتيجة التراكم التاريخي؛ انشغلت التيارات اليساريّة بحراب بعضها البعض، وبمحاولات الإحتماء بالأيويدلوجيات العابرة للقوميات، خصوصا في ظلّ صعود الجمهوريّات العسكرية في العديد من الدول العربية، ولذلك جاءت اهتماماتها مركزة لحجز مقاعد دائمة لها داخل التنظيمات الأم، والبحث عن فوراق عن سائر التنظيمات اليسارية والسياسية الأخرى، حتى وإنْ كانت مصطنعة. على سبيل المثال، أدى الخلاف داخل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى انقسام تنظيم البعث/ البحرين؛ بين موال للعراق، وآخر موال لسوريا. كما استعر خصام لا يزال مفتوحا بين جبهة التحرير الوطني - المُصنّفة بوصفها ماركسية سوفياتية- وبين الجبهة الشعبية - المُصنفة في خط اليسار القومي- في حين كانت سبعينيات القرن الماضي تزخر بمسميات سياسية قوامها

---

٨٩ حول القبيلة السياسية انظر: خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦

٩٠ حول أثر التدفقات النفطية على مستوى شرعية الانظمة السياسية، انظر: خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦

التفكير الجبهوي، وذلك لتفادي مثل هذه الخلافات المصطعنة، ولكنها كانت تصل إلى طريق مسدود، وسرعان ما تموت تلك الجبهات باختفاء منشورها الأول.

لم تخرج أسباب هذا الانحلال التنظيمي والانحلال الجماهيري عن أسباب تشتّت وتفكّك التيارات اليسارية في العالم العربي،[٩١] وعلى رأسها انتهاء زمن الأيديولوجيات الحارسة، وسقوط المركز المُصدّر للزخم اليساري والاشتراكية. يُضاف إلى ذلك خصوصية التجارب العربية في الاشتراكية، وتحوّلها السريع ناحية الاستبداد والتسلّط، وإخضاع التعدديّة لخدمة العقيدة الحارسة، والتي لم تكن سوى الحزب الحاكم ومنتفعيه. بطبيعة الحال، تراكمت الأحداث السياسية دون أن تجد لها فضاء سياسيا قادرا على احتوائها، ونتيجة لذلك؛ تشعّبت المواقف السياسية مسببةً تباينات عمقية بين تيارات اليسار، سواء في هيكلية الدولة والمشاركة في الجمعية التأسيسية (١٩٧٣) أو في مؤسسات الدولة الحديثة كالمجلس الوطني (١٩٧٤)، وهذا ما يؤكد فرضية قيام تيارات اليسار في دول النفط على أرضية متحركة، تؤدي فيها العوامل الإقليمية والمحلية وشبكات المصالح المتجددة الدور الأكبر في رؤية اليسار وأيويدلوجيته السياسية.

طوال عقد كامل، سبق انطلاقة الربيع العربي، كانت التيارات اليسارية تعيش أزمة هوية جارفة، وجرفت معها الكثير من الثقة الشعبية على مستوى الأطر التنظيمية الحزبية، وجرفت معها بقايا الأيديولوجيات العقيدية، وهذا ما جعلها تخسر في صناديق الاقتراع، ويكون من الصعب تحقيق مقعد واحد دون ان تلتجأ هذه التيارات إلى مراكز القوى، سواء أكان النظام أم التيارات الإسلامية الغالبة في الشارع. لقد تحوّلت التيارات اليسارية إلى أطر نخبوية، تعيش على تراكم تاريخي ممزوج بالألم، ومراجعة الذات القاسية، وهو ما أدى إلى تغييرات جذرية في رؤيتها لممارسة السياسية، واسبتدالها الناظم الأيديولوجي ببراغماتية تضمن - على الأقل- بقاء الإطار النخبوي لها.

---

٩١ بخصوص موقف اليبسار العربي من ثورات الربيع العربي، انظر: هشام غصيب، اليسار والثورة، مجلة الطريق، صيف ٢٠١٢

مع حلول نهاية القرن، وبداية الألفية الثانية، راكمت التيارات اليسارية نفسها وفق خريطة معقدة، ومتباينة سياسيا واجتماعيا، وفي ظل سيطرة وهيمنة واضحة للتيارات الإسلامية، بشقيها الشيعي والسني. وبحكم الغطاء السياسي الجديد، ممثلا في قانون الجمعيات السياسية، تضاعفت فرص تشتت اليسار وانحساره جماهيريا، حيث وفّر هذا الغطاء مساحة لإعادة تشعبات الخلافات وتأطيرها قانونيا عبر جمعيات سياسية منشقة، أو مستقلة، بل وحتى إعادة رمام توجهات سياسية مندثرة.

أسهمت هذه التطورات والتراكمات التاريخية في انحلال التنظيمات اليسارية، واختفاء تضخّمها السياسي، وبعد أكثر من ثلاثة عقود؛ باتت خريطة التيارات اليسارية في البحرين ودول المنطقة - بفعل التحوّلات السياسية والاجتماعية التي طرأت على المنطقة- خريطة ضبابية من الصعب تحديدها أيديولوجيا. فمن تمثلهم هذه الجماعات لم يعودوا من الطبقات المهمشة والفقيرة، وتحوّل العديد من نشطاء اليسار في فترة السبعينيات والثمانينيات إلى أعضاء مباشرين في فئات أصحاب المشروعات والأملاك، وفي أضعف التقسميات؛ أصبحوا نافذين داخل الطبقة العليا ضمن فئات الطبقة الوسطى، وهذا ما يجعل من مسألة الانتماء الماركسي بالنسبة لعديد منهم؛ مسألة هوية هامشية، ويصبح من المعقول –حينها- الحديث عن ليبرالية ماركسية وفق جدلية غريبة على التصنيف المنهجي، لكنها واحدة من فرائد آثار الثروة النفطية.

إجمالا، يمكن تصنيف التيارات اليسارية الحالية إلى صنفين رئيسيين، هما اليسار الماركسي واليسار القومي. يقوم اليسار الماركسي على أسس أيديولوجية صرفة، ومتوحّدة مع مقولات وتفسيرات لينين في الماركسية كقاعدة فكرية جوهرية في الممارسة المعرفية. وبالتالي، فهو يحاول تمرير سياسات الماركسية اللينينيّة الأصيلة - والمطورة لاحقا في الاتحاد السوفياتي وما بعد سقوطه، لفهم الأحداث السياسية، وتحديد طرق التعامل مع تداعياتها. ورغم عدم انضمام جبهة التحرير الوطنية للشيوعية العالمية؛ إلا انها كانت تدور في فلك توجهات الاتحاد السوفياتي.

ولا يُخفي اليسار القومي احتفاءه بمقولات ماركس ولينين، إلا أن جُلّ اهتمامه المعرفي والأيديولوجي يتركز على مقولات اليسار الجديد، والتي ظهر بعد أحداث مايو/آيار ١٩٦٧ ممثلا في انتاجات جرامشي وجيفارا وهوشة. بخصوص التيار اليساري في البحرين، فقد كان منقسما انقساما تاريخيّا وسياسيا بين اليسار الماركسي (جبهة

التحرير الوطني، سابقا، وحاليا جمعية المنبر التقدمي) واليسار القومي (الجبهة الشعبية سابقا، وحاليا جمعية العمل الديمقراطي).

أما من الناحية التنظيميّة[٩٢] فتوجد ثلاث جمعيات سياسية تمثل خطوط اليسار المختلفة أيديولوجيا وسياسيا، وهذه الجمعيات هي:

- جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي: تمثل الجمعية اتجاه "جبهة التحرير الوطني البحرانية" التي تأسست في العام (١٩٥٤) على أساس ماركسي – لينيني. تعتبر جبهة التحرير بمثابة الحزب الشيوعي في البحرين "سابقا". وجبهة التحرير كانت قد قاطعت انتخابات المجلس التأسيسي العام (١٩٧٢)، ولكنها شاركت في انتخابات المجلس الوطني العام (١٩٧٣)، وشاركت المنبر التقدمي في (انتخابات ٢٠٠٢) على رغم اعتراضها على كيفية إصدار الدستور. ووصل لها ثلاثة أعضاء، إلا أنها رغم مشاركتها في (انتخابات ٢٠٠٦) و(انتخابات ٢٠١٠) بعد رفع قرار المقاطعة من قبل الجمعيات السياسية؛ لم تحض بأي تمثيل، وتسيطر الجمعية على جزء مهم من النقابات العمالية.
- جمعية التجمع القومي الديمقراطي: تُمثّل أنصار حزب البعث العربي الاشتراكي (فرع العراق) في البحرين. وتضمّ عددا من الكفاءات السياسية والاقتصادية والطبية التي تلقت تعليمها الجامعي في العراق في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. قاطعت (انتخابات ٢٠٠٢) ضمن التحالف الرباعي، لكنها شاركت في (انتخابات ٢٠٠٦) و(انتخابات ٢٠١٠)، ولم تفز بأي مقعد.
- جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد): الجمعية الكبرى في التيار الديمقراطي، وتاريخيا تمثل امتدادا للجبهة الشعبية في البحرين (يسار)، وباتت تضم ائتلافا من اليسار والقوميين والمستقلين والتكنوقراط. قاطعت (انتخابات ٢٠٠٢)، ولكنها شاركت في (انتخابات ٢٠٠٦) و(انتخابات ٢٠١٠) بقائمة التغيير التي تضم ستة مرشحين من دون أن تتمكن من إيصال مرشّحين لها.

---

٩٢ عباس المرشد، عبد الهادي الخواجة: التنظيمات السياسية في البحرين، دار فرايدس، بيروت، ٢٠٠٩

ثانيا: مواقف اليسار من حراك الربيع البحريني

انطلقت دعوة الربيع البحريني في تاريخ (٢٥ يناير/كانون ثان ٢٠١١) مستلهمة نتائج ثورتي مصر وتونس، وبسرعة فائقة؛ حُدّد يوم (١٤ فبراير/شباط ٢٠١١) يوما لغضب عام، ليكون بداية لحراك الربيع البحريني. تماثلت منطلقات الربيع البحريني مع الربيع العربي في ثلاثة منطلقات أساسية، وهي:

- إنهاء المركزية السياسية، واستبدالها بديمقراطية تداولية غير مشروطة.
- اتباع السلمية في التحرك، والاعتماد في ذلك على التعبئة الجماهيرية الواسعة.
- الخروج على الأطر الحزبية وتجاوزها عبر الشبكات الشبابية الحديثة.

في بداية الأمر، لم يحمل أحد دعوة يوم الغضب على محمل الجدية، سوى القائمين على تلك الدعوة، وبعض الناشطين، إلا أن التفاعل معها أخذ بُعدا جديدا في الأسبوع الثالث من بداية الدعوة، إذ أصبح يوم الغضب بمثابة الحقيقة القائمة، خصوصا وأن العديد من البلدان العربية انتشرت فيها دعوات مماثلة، وفي تواريخ متقاربة (شهر فبراير/شباط)، ومنها: ليبيا، سوريا، المغرب، الأردن، وإيران.

إزاء ذلك، تباينت مواقف القوى السياسية المعارضة نحو دعوة يوم الغضب، والانخراط في ثورات الربيع العربي، لكنها اجتمعت على عدم تبنّي الربيع العربي مباشرة[٩٣]، وفضّلت قوى الموالاة السياسية رفض دعوة الربيع البحريني علانية، في حين اتخذت الحكومة بعض الإجراءات المُقيدة (منع التظاهرات، تشديد الرقابة على الانترنت، والإسراع في عقد محاكمات سياسية للمعتقلين السياسيين)، والسياسات المُغرية (صرف مكافأة ألفين دولار لكل عائلة بحرينية، تخفيض قروض الإسكان عن العسكريين، ولقاء الملك مع الكتل البرلمانية والشخصيات السياسية)، وكلّ ذلك بغرض احتواء تلك دعوة الغضب الشّعبي.

مواقف الدعم والمساندة التي كان يُتوقّع لها أن تصدر لتقوية دعوة الربيع البحريني؛ كانت مُتجهة ناحية تيارين أساسيين، هما تيار جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، ومرجعيتها الدّينية ممثلةً في المجلس العلمائي والشيخ عيسى أحمد قاسم، حيث تهمين

---

٩٣ لقاء مع عبدالله جناجي عضو اللجنة المركزية في جمعية العمل الديمقراطي بتاريخ ٩ فبراير/شباط ٢٠١١.

جمعية الوفاق ومرجعيتها الدينية على أغلب جماهير المعارضة. والتيار الثاني هو اليسار القومي، مُمثّلا في جمعية العمل الديمقراطي (وعد)، كونها جمعية معارضة تستقطب مكونات مختلفة من مكونات المجتمع البحريني (سنة- شيعة- عرب- عجم)، وتمتلك أكبر ثقل جماهيري ضمن جماهير التيار الديمقراطي والليبرالي، ولكونها جمعية مستهدفة من قبل التيارات السياسة اليسارية الأخرى، والتيارات الدينية الموالية، وقد شنت الصحف الممولة حكوميا هجوما عنيفا عليها قبل دعوة الربيع العربي وبعده متهمة إياها بالرجعية، والتبعية للتيار الأسلامي و"ولاية الفقيه"[٩٤].

أما الجمعيات السياسية الأخرى، وخصوصا العلمانية (اليسارية، الديمقراطية)، فقد كانت خارج تغطيات الاستهداف، إما لضعف تمثليها الجماهيري، وتقلّص نفوذها ضمن الإطار النخبوي الضيق، أو لأن رؤيتها السياسية تنطلق من مرتكز الإصلاح من الداخل، والقبول بمخرجات العملية السياسية القائمة، دون جرحها أو الانتفاض عليها.

وهنا يمكن رصد تفاعلات قوى اليسار البحريني مع دعوة يوم الغضب ضمن مستويين من التفاعل:

أولا: الدور الميداني لليسار في الربيع البحريني

- الدعوة ليوم الغضب البحريني

في الواقع، لم تكن هناك مساهمة يمكن الاستعانة بها لتقوية مواقف اليسار من انطلاقة الربيع البحريني، رغم تكرار الدعوات العامة من قبل هذه التيارات لاحترام حقوق الإنسان ومجاهرتها بالمعارضة السياسية لإجراءات النظام القمعية والمصادرة للحقوق والحريات. مثل هذه الدعوات العامة قد تتشابه مع مواقف العديد من القوى السياسية، ومواقف المثقفين من القضايا العربية الكبرى، بيد أنها تصل إلى نهاية مغلقة تتحصّن بالخصوصية حال مقاربتها لأوضاعها المحلية والداخلية. فقوى الموالاة دافعت - وبشدة- عن حرية الشعب المصري والتونسي وباقي الشعوب العربية ومطالبه في الحرية والتخلص من

---

٩٤ من جملة تلك المقالات التي تناولت جمعية العمل الديمقراطي (اليسار القومي): تناقضات المعارضة البحرينية..اليساري والقومي يتبعان "ولاية الفقيه" التاريخ: السبت ١٣ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٢ / طائفية اليسار البحريني يوسف البنخليل صحيفة الوطن - العدد ٢٣٧٨ / اليسار الرجعي (٢- ٥) محمد المرباطي الأيام البحرينية/ كيف نربّي جيلا جديدا مناهضا للطائفية؟ "١٠" د. نعمان الموسوي صحيفة الوطن - العدد ٢٥١٤

الأنظمة الحاكمة، إلا أنها في قضية البحرين كانت ترى أن الوضع فيها "ديمقراطي جدا"، ومن غير المسموح تكرار الربيع العربي فيها.

لقد التزم اليسار الماركسي (جميعة المنبر التقدمي) الصمت إزاء دعوات يوم الغضب، في حين بادر اليسار القومي (جمعية العمل الديمقراطي) إلى اتخاذ خطوة علنية، وإن كانت متأخرة، تأييدا لدعوة يوم الغضب، والإعلان عن المشاركة فيه، وذلك بعد عدة اجتماعات عقدتها اللجنة المركزية لجمعية العمل الديمقراطي، وكانت لم تحسم المسألة في بداية الأمر، وتم الاتفاق على إرجاء أي قرار حزبي في هذا الشأن، مع السماح لأفراد الجمعية باتخاذ المواقف التي يرونها، إلا أن الاجتماع الأخير - قبل انطلاقة يوم الغضب والذي عقد بتاريخ ١٢ فبراير/شباط- أزاح المواقف السياسية السابقة، وتمّ الإعلان عن دعم الجمعية الرسمي ليوم الغضب، ومطالبتها السلطات بحماية المتظاهرين، والسماح لهم بممارسة حقوقهم السياسية بكلّ سلمية وحضارية[٩٥].

لا شك أن تصاعد الأحداث بعد تنّحي حسني مبارك، وإجراءات الحكومة غير المدروسة، وانخراط شخصيات سياسية لها ثقلها - مثل أمين عام حركة "حق" حسن مشميع، والناطق الرسمي لحركة الوفاء عبد الوهاب حسين، والناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة ونبيل رجب- واتخاذهم مواقف داعمة ومساندة ومندمجة مع يوم الغضب؛ حتّم على قيادات جمعية العمل الديمقراطي الانحياز العلني والتأييد ليوم الغضب، في الوقت الذي لم تُظهر الجمعيات السياسية الأخرى مواقف مباشرة وصريحة، وفضّلت ترْك الأمر للمعطيات الواقعية، وكيف سوف تتشكل الساحة يومها، ما بين انطلاقة قوية لربيع بحريني أو تكرار لحركات التمرد السائدة منذ ٢٠٠٦. وعليه، يمكن استخلاص أن موقف اليسار القومي المؤيد بشكل علني ورسمي ومن خلال القيادة الفعلية للتيار؛ لدعوة الربيع العربي، كان قرارا تاريخيا، أعاد اليسار القومي فيه تصحيح خطأ (انتفاضة ٥ مارس/آذار ١٩٦٥) و(الانتفاضة الدستورية ١٩٩٤)، وهو موقف تخلفت عنه قوى اليسار الأخرى.

---

٩٥ وثائق أعمال المؤتمر السادس لجمعية العمل الديمقراطي ٢٠١٢، التقرير السياسي المقدم للمؤتمر السادس لجمعية العمل الديمقراطي (وعد).

- المشاركة في الاعتصام الدائم

مع انطلاقة الرّبيع البحريني في صباح ١٤ فبراير/شباط ٢٠١١، تصاعدت الأحداث بشكل درامي، لا سيما مع إعلان سقوط أول شهيد مساء اليوم نفسه، وتصاعد أكثر مع سقوط الشهيد الثاني أثناء تجهييز جنازة الشهيد الأول صباح ١٥ فبراير/شباط. كان من نتيجة ذلك أن تحوّل يوم الغضب إلى حقيقة أكبر من حجم التوقّعات والتحديات التي كان تنتظره. طوال هذه الفترة الحرجة، اكتفت الجميعات السياسية المعارضة - ومن بينها قوى اليسار- بالظهور الإعلامي، وإبداء التصريحات، ونقد ممارسة الأجهزة الأمنية تجاه المتظاهرين، لكنها لم تتقدّم أكثر من ذلك، من قبيل مشاركة قياداتها في النزول إلى ميادين التظاهر، أو تبني خيارات المتظاهرين. وهنا يجب الوقوف أمام موقف قيادي استثنائي من قيادي اليسار، وهو المناضل إبراهيم شريف (أمين عام جمعية العمل الوطني)، والذي يُعزى إليه إصدار بيان اللجنة المركزية لجمعية العمل الديمقراطي الداعم ليوم الغضب، وهو نفسه الذي كان ينزل مع المتظاهرين، وقاد المتظاهرين في محاولتهم للوصول إلى مكان التجمّع، وهو دوار اللؤلؤة، وبحسب ما كان مقررا في دعوات يوم الغضب. وفور تنصيب منصّة الميدان، ألقى شريف كلمة قصيرة في المعتصمين قال فيها: " إننا نريد أن يكون هذا المكان برلمان الشعب..واتمنى أن لا نخرج الليلة من هذا المكان، ولكن هذا الاعتصام يجب أن يكون له ميدان تأتي الناس إليه لتتعارف، وتنتخب قيادات ميدانية"[٩٦]

بعد هذا التاريخ، نشطت قوى اليسار الأخرى في دفع أعضائها للمشاركة في فعاليات الاعتصام المقام في دوار اللؤلؤ، وتم افتتاح خيمة خاصة لجمعية العمل الديمقراطي (وعد)، وبقرار تنظيمي، وذلك بهدف خلق تواصل مع قوى الشباب في الميدان، والتنسيق مع الأطراف الفاعلية فيه، في حين تولى أمين عام الجمعية (إبراهيم شريف) ونائبه قضايا الجمعيات السياسية الأخرى، والإعلام والعلاقات الخارجية. أما جمعية المنبر التقدمي، فقد اجتمعت اللجنة المركزية في ١٥ فبراير/شباط، وأصدرت قرار المشاركة في الحراك السايسي، شرط (الالتزام بالمطالب المشروعة في الملكية الدستورية، في إطار الشرعية الدستورية والقانونية، وبالحقوق المعيشية للمواطنين

---

٩٦ كلمة ابراهيم شريف في دوار اللؤلؤ بتاريخ ١٥ فبراير/شباط ٢٠١١.

والتي كانت عناوين هذا التحرك في البداية، وانسجام هذه المطالب مع أهدافنا ومطالبنا السياسية التي ينص عليها نظامنا الأساسي وبرنامج عملنا).[٩٧]

كما عملت قوى اليسار على المشاركة في الخيام الأخرى المخصصة لفئات المجتمع المختلفة، مثل خيمة المحامين وخمية الأطباء وخمية الصحفيين، انطلاقا من وجود أعضاء لهم ضمن هذه الفئات، وبعضهم يمتلك نشاطا سياسيا قديما. وتنوعت الأنشطة المقامة داخل هذه الخيام، ما بين المحاضرات والندوات والأعمال الفنية، كعرض الأفلام أو الرسم أو الأناشيد والأغاني الوطنية.

كانت هذه المشاركات ضئيلة، بالمقارنة مع أنشطة وفعاليات القائمين على الربيع البحريني، وذلك من حيث صناعة الأحداث وتوجيهها في ظلّ عجز عناصر اليسار عن الملاءمة معها، ولأسباب تتعلق بالاختلاف حول سقف المطالب، والتي كانت تتفاوت ما بين الملكية الدستورية وإسقاط النظام، والاكتفاء بأدوار مساندة لمن يقومون بالترتيب للأحداث وتصاعدها، وهذا ما يمكن ملاحظته في فعاليات شباب الإئتلاف وغياب الدعم الرسمي لها من قبل قوى اليسار، والاكتفاء بالدور النشط داخل ميدان الاعتصام.

وفي المقابل، كانت مشاركة قوى اليسار ضرورية جدا لإدخال الحراك ضمن الربيع العربي، حيث ضرورة تحقيق شبه إجماع وطني على ممارسة الحدث والموقف من المركزية السياسية ونظامها القائم. وهذا أعطى لقوى اليسار دفعات منشطة، لأجل أن تعيد علاقاتها مع الجماهير، وتكسر قيد عزلتها النخبوية، وفي أجواء ديمقراطية وتنافسية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أحدث حراك الربيع البحريني رغبة لدى الطاقات الشبابية اليسارية لأن تظهر نفسها مستقلة عن عصبويتها التنظيمية، وأن تكون هذه المناسبة داعيا لإعادة تنظيمات شبابية برزت في ستينات وسعبينات القرن الماضي من تحت عباءة اليسار الماركسي واليسار القومي، مثل تنظيم إئتلاف الشباب اليساري، وتنظيم جبهة التحرير الوطني الماركسية.

---

٩٧ اللجنة المركزية للمنبر التقدمي: وثيقة المراجعة النقدية لموقف المنبر التقدمي من تحرك ١٤ فبراير/شباط وتداعياته، ١٥ يونيه/حزيران ٢٠١١ على الرابط:
http://www. altaqadomi. com/ar-BH/Document_critical_review. aspx زيارة بتاريخ ٢٠ يناير/كانون ثان ٢٠١٢.

ثانيا: المستوى التنظيمي والمشاركة في أحداث الربيع البحريني

ونعني به التفاعلات الرسمية التي صدرت من قبل الأحزاب والجمعيات اليسارية فيما يخص الدعوة ليوم الغضب، والإعداد للمظاهرات والمسيرات المقرّر عقدها. وينشطر هذا المستوى إلى مسارين، المسار الأول يتعلق بتنظيم الجمعيات السياسية، وبالأخص قوى اليسار، ضمن قوى الربيع البحريني. المسار الثاني: التفاعلات التي خاضتها القوى السياسية متفاعلة مع القائمين على دعوة الربيع البحريني.

- المسار الأول: عمل الجمعيات السياسية في الربيع البحريني

انتهجت الجمعيات السّياسية (الأحزاب السياسية) المعارضة منهجية مختلفة عن حراك الربيع البحريني، حيث قادت تلك الجمعيات مطلب الملكية الدستورية المقيدة، بدلا من الملكية الدستورية المطلقة السائدة حاليا، وأعلنت عن تأسيسها تحالفا سياسيا يضم سبع جمعيات سياسية (إسلامية، يسارية، قومية)، وسرعان ما انسحبت منه جمعية (التجمع) بعد يومين من الإعلان عنه. وفي الوقت نفسه، ركّزت القوى العلمانية المُشاركة في التحالف السباعي جهدها لتوحيد رؤيتها السياسية، ومحاولة إقامة تحالف ديمقراطي يضمّ ثلاث جمعيات يسارية، هي المنبر التقدمي، وجمعية العمل الديمقراطي، وجمعية التجمع القومي.

كانت جمعية العمل الديمقراطي (يسار قومي) تقود عملية التحالف في كلا المسارين، وقد فشلت الجهود في بلورة تحالف ديمقراطي، إلا أن التحالف السياسي العام استمر نشطا بقيادة إبراهيم شريف، حيث كان رؤساء الجمعيات السياسية يجتمعون في منزله، كما قام بدور ريادي في هذا المجال، وهو صياغة مطالب الجمعيات السياسية وفق ما سُمّي بمرئيات الجمعيات السياسية، وعلى رأسها إعادة كتابة دستور البحرين، واستقالة الحكومة، وتشكيل حكومة انقاد وطنية.

استمر التحالف السّداسي حتّى تاريخ تدخل قوات درع الجزيرة العربية وقوات الجيش البحريني في المجال السياسي، وفضّ الاعتصام في دوار اللؤلؤ، وما تلاه من حملة قمع وتطهير طائفي سياسي لقوى المعارضة، وبشتى أصنافها. وكان نصيب جمعية العمل الديمقراطي منها الكثير، حيث تم اعتقال أمينها العام ابراهيم شريف، وقُدّم لمحاكمة عسكرية، وتعرّضت مقار الجمعية للحرق، ومن ثم أصدر الحاكم العسكري قرار بإغلاق الجمعية وتشميعها منذ أبريل/نيسان ٢٠١١ حتى يونيه/حزيران ٢٠١١ بعد تقديم الجمعية بيان اعتذار للجيش

البحريني. أما اليسار الماركسي (المنبر التقدمي) فقد أخضع نفسه لمراجعة نقدية صارمة، تبرّأ فيها من مشاركته في الربيع البحريني، معتبرا ذلك خطيئة لم يحسب حسابها، وغفلة منه، على أمل إعادة الأحداث لمسارها الطبيعي، وهو الإصلاح من الداخل. وعلى إثر تلك المراجعة، انسحب اليسار الماركسي من تحالف الجمعيات الست، وأصدر بيانا في شأن تلك المراجعة النقدية، ليضع مسافة بعيدة كليا عن أي حراك سياسي متصل بالربيع العربي، سواء أكان ضمن عمل الجمعيات أم عمل الفعاليات الشبابية التي قادت الربيع العربي، بل إن المنبر التقدمي اعتبر الحراك السائد منذ مارس/آذار ٢٠١١ عنفا لا مبرر له، وأن مطالبه غير واقعية، ومخالفة للأعراف السياسية التي يجب اتباعها، وشارت وثيقة المراجعة النقدية بوضوح إلى أن (المنبر قد أخطأ في عدم الإعلان عن موقفه هذا للرأي العام وللمجتمع في بيان مستقل ليكون على بينة من موقفنا، ومن الجهود التي بذلناها ضد التصعيد الذي بلغه التحرك حتى لو كان هذا الموقف سيثير حفيظة المشاركين في التحرك المذكور والمعتصمين في الدوار، وسيشتت الموقف الموحد للمعارضة، حيث لم يكن كافيا أن ينود المنبر عن موقفه في إطار اللقاءات والاتصالات، والمساهمة في الجهود التي بُذلت لمنع التصعيد. وقد أقر المؤتمر العام هذه الوثيقة وصادق عليها وأصبحت من قرارات المؤتمر الملزمة للجنة المركزية ومكتبها السياسي التي يتعين التقيد بها". [٩٨]

- المسار الثاني: التفاعلات مع القوى الشبابية

بحكم طبيعة المجال السّياسي في البحرين، من حيث الهيمنة المطلقة والسلطوية السائدة، لم تتحرّك القوى الشبابية في إطار الإعلان الرسمي عن نفسها، كما في العديد من ثورات الربيع العربي، وهذا أدّى لأن تنتهج القوى الشبابية مسلك السرية في تفاعلاتها مع الأطراف السياسية الأخرى، بما فيها تلك التي تتفق معها في سقف إسقاط النظام.

---

٩٨ انظر: حسن اسماعيل، تحالفات التقدمي راسخة أساسها الاستقلال الفكري والتنظيمي، مقال منشور في موقع جميعة المنبر التقدمي على الرابط:
http://www. altaqadomi. com/ar-BH/ViewArticle/6/4183/Articles. aspx زيارة بتاريخ ٢٠يناير/كانون ثان ٢٠١٢.

كانت عملية الوصول والتحكم بمنصة دوار اللؤلؤة مفصلا من مفاصل التفاعلات السلبية والإيجابية بين القوى الشبابية والجمعيات السياسية، بما فيها قوى اليسار. في الوقت نفسه، حكمت المواقف السياسية السابقة للربيع البحريني على مستوى التفاعل بين الأطراف، فالقوى التي وُصف منهجها بالمسايرة والبراجماتية؛ كان من الصعب عليها التكّيف مع فعاليات الدّوار، والحصول على فرص في "المنصة"، في حين أن القوى التي اتسم أداؤها بالتقارب مع الجماهير، وحراكها المستمر والخيارات السياسية "الممانعة"؛ كانت أقرب للقيام بدور أكثر إيجابية، والحصول على تفاعل سريع من جهة القوى الشبابية.

يُفهم من ذلك قدرة تيار اليسار القومي على إحداث تفاعلات بينية مع القوى الشبابية، وسيولة التفاهم على كثير من النقاط، خصوصا وأن أمين عام جمعية "وعد"؛ قد قاد عملية الوصول إلى الدوار في المرّة الأولى، وكان ضمن الحاضرين وقت الهجوم على المعتصمين في ١٧ فبراير/شباط من قبل قوات الجيش البحريني، وبالمثل، كان من أوائل العائدين للدّوار في ٢٠ فبراير/شباط أيضا. وهو موقف شهد نوعا من التعميم على كافة المنتسبين لليسار القومي، باعتبارهم أقرب إلى روح ثورة الربيع البحريني، بالمقارنة مع اليسار الماركسي الذي ظل في عزلة سياسية نتيجةً لبعض المواقف السياسية السابقة، ومنها مشاركته في انتخابات ٢٠٠٢ وخرقه لقرار المقاطعة التي أجمعت عليه قوى المعارضة آنذاك.

وليس غريبا أن أنباء لقاء الجمعيات السياسية، والمواقف الداخلية، كانت تظهر للعلن، وقد أقرت "وثيقة المراجعة" المُشار إليها؛ الكثير من تلك الأخبار والتسريبات، حيث أشارت الوثيقة إلى طبيعة الدور الذي كان يقوم به المنبر التقدمي في تخفيض سقف وشروط مرئيات الجمعيات السياسية السبع في التعاطي مع مبادرة ولي العهد لبدء الحوار الوطني ونجاحهما في تعديل مسودة هذه المرئيات في بعض الجوانب، ألا انهما لم يفلحا في فرض المرونة الضرورية في التعاطي مع مبادرة الحوار، لأن الخط التصعيدي لبعض الجمعيات المعارضة، حال دون إقرار أمور أخرى "طالبنا بها" كما جاء في الوثيقة، كما عبّر المنبر التقدمي عن رفضه القاطع في اجتماعات الجمعيات السياسية وفي كافة اللقاءات التي تمت أثناء التحرك لإعلان بعض الحركات السياسية عن شعارات تصعيدية مرفوضة شعبيا وسياسيا مثل إسقاط النظام والتحالف من أجل الجمهورية، كما جاء في وثيقتهم، والتي تضيف: "كما رفضنا المسيرات الاستفزازية مثل مسيرة الرفاع وقصر الصافرية، وكافة دعوات التصعيد

والعصيان المدني وقطع الطرق ووضع المتاريس، والتجمهر أمام المرافق العامة كالمرفأ المالي ومستشفى السلمانية، والزج بالمعلمين والطلبة في الأحداث بطريقة أدت إلى إرباك العملية التعليمية، وتنظيم إضرابات غير متفق عليها، ودعونا لإيقاف هذه الأجندة نظرا لخطورتها البالغة على البلاد والوحدة الوطنية، وكونها تعطي المبررات الكافية للتدخل الأمني لضرب الحركة المطلبية، لكن تلك الحركة التصعيدية فرضت أجندتها الخطيرة على الشارع".[٩٩]

الخلاصة

إن موقف اليسار ودرجة مشاركته في الربيع البحريني لم يتبلور في موقف موحّد، وذلك بحكم اختلاف قوى اليسار في سياساتها العملانية، فقد تفاعل اليسار القومي تفاعلا جيدا، وإن لم يكن سببا مؤثّرا في أحداث الربيع البحريني، إلا أنه انخرط في مساراته التالية، متخليّا عن كثير من أطروحاته السّياسية، وهذا يرجع أساسا إلى ما قام به من مراجعة نقدية مطلع تسعينيات القرن الماضي، وانتهاج سياسية تعويم الأيديولوجيا. في المقابل، حاول اليسار الماركسي الانتفاع من أحداث الربيع البحريني، إلا أنه لم يقو على المواصلة بحكم السياسات التي ركّزها طوال أكثر من عقد قبل إنطلاقة الربيع العربي، وهي سياسات ترتكز على تضخيم الأيديولوجيا عبر براغماتية ثابتة في المنهج نفسه. ونتيجة لهذا الاختلاف، يمكن القول أن الإطار العام لتحليلات مواقف اليسار من الربيع العربي اهتم برصد الأداء السياسي، بينما ترجع أسباب المواقف المتأزمة إلى قصور أيديولوجية القوى اليسارية المنهجية السياسية الكلاسيكية، وأن الانطلاق من هذه الكبوة يكمن في مراجعة تلك السياسات والأيديولوجيات والمعتقدات الخاصة بتعظيم الأيديولوجيا لتحقيق أهداف سياسية، وما يرتبط بذلك من وسائل لتحقيق تلك الأهداف، والتي تمثلت في الاعتماد المفرط على الأطر النخبوية كوسيلة لتحقيق انجازات سياسية.

إن التعاطي الحذر الذي جاءت على نسقه مواقف القوى السياسية الرسمية، ومنها قوى اليسار، ترجع في كثير منها إلى ظاهرة الافتراق الجيلي، حيث أن أغلب رؤساء وقادة اليسار هم من الذين تجاوزوا الخمسين عاما، في حين أن قوى الشباب التي حركت الربيع كانت تقع تحت سنّ الثلاثين عاما، وفي ظل انقطاع سابق بين كلا الجليين.

---

٩٩ وثيقة المراجعة النقدية لموقف المنبر التقدمي، مرجع سابق

ويتبين أن سياسات تعويم الايديولوجيا كانت أكثر نجاعة من تضخيم الأيدولوجيا فيما يخص التناغم مع الربيع العربي، وأنه كلما تم التقليل من الشأن الايديولوجي كلما زادت فرص التفاعل الإيجابي مع الحراك السياسي الجديد، المنفلت في مجمله من الأيديولوجيا.

وتشير متابعة مواقف اليسار من استمرارية الربيع البحريني وطول مدته أو تعرضه لضربات قمعية قاسية؛ إلى إمكانية التخندق مجدّدا داخل الأطر الأيديولوجية والسياسيات المتبعة سابقا، ووفق منهجية مراجعة السياسات، وهذا يعني إما مزيدا من الانغلاق، كما في حالة اليسار الماركسي، أو العودة إلى المضارب القديمة، كما في اليسار القومي.

اليسار والربيع العربي
إشكاليات التنظيم والحركة

د. جورج فهمي

تواجه التنظيمات اليسارية العربية مشكلة رئيسية في التواصل مع الحركات ذات الميل اليساري في الشارع خاصة داخل أوساط الطلاب والعمال. فجاءت أغلب احتجاجات تلك الحركات مفاجئه للتنظيمات اليسارية، حتى وإن سعت للالتحام بها لاحقا كما جرى في مصر عام ١٩٧٧ مع انتفاضة الخبز، أو مؤخرا مع موجات الاحتجاج العربية، أو ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي. إلا أن الربيع العربي وما صاحبه من نزول ملايين المتظاهرين إلى الميادين بشكل مستمر طوال أكثر من عامين سمح للتنظيمات اليسارية بلقاء تلك الحركات في ميادين الاحتجاج: التحرير واللؤلؤة والتغيير وغيرها من ميادين الغضب العربي، لتعطى فرصة تاريخية للتنظيمات والحركات لإعادة النظر في علاقتهما المضطربة ولبدء مرحلة جديدة من تاريخ اليسار العربي.

يسعى هذا الفصل إلى تحليل علاقة التنظيمات اليسارية العربية بالحركات ذات الميل اليساري، وذلك من خلال الإجابة عن عدة أسئلة: أسباب فتور تلك العلاقة خلال المرحلة ما قبل الربيع العربي، ما حمله الربيع العربي من فرص للقاء كل من التنظيمات والحركات، ومستقبل تلك العلاقة وعما إذا كانت ستؤدي إلى تجديدا في دماء تلك التنظيمات، أم إلى ارتداد في شكل العلاقة لما كان عليه الحال قبل موجة الربيع العربي. وسيتخذ الفصل من حالات: تونس ومصر والبحرين واليمن وسوريا مجالا لتحليل تلك العلاقة ومستقبلها.

ينقسم الفصل إلى أربعة أقسام: الأول عن حال التنظيمات اليسارية قبل الربيع العربي، والثاني عن الوضع عشية اندلاع شرارة الاحتجاجات العربية، والثالث عن العلاقة بين التنظيمات والحركات اليسارية خلال موجة الاحتجاجات، وأخيرا يتناول القسم الأخير مستقبل العلاقة بينهما وما يعترض تلك العلاقة من تحديات.

أولا: التنظيمات اليسارية وإشكالية بناء حركة يسارية

عانت التنظيمات اليسارية العربية باستثناء اليسار اليمني من ضعف قدرتها على التواصل مع الحركات القاعدية ذات الميل اليساري، فظلت التنظيمات اليسارية حبيسة تنظيماتها مما أدى بها إلى خلافات وانشقاقات لم تتوقف. ويعود هذا الأمر إلى عدة عوامل منها ما يرجع إلى التنظيمات اليسارية نفسها وأسلوب عملها وشكلها التنظيمي وأخرى ترتبط بالمناخ السياسي في الدول العربية خاصة خلال مرحلة ما بعد الاستقلال والعراقيل التي وضعتها النظم السياسية العربية في مواجهة العمل السياسي للتنظيمات اليسارية وتشجيعها للتيارات اليمينية الدينية لمواجهة قوى اليسار كما جرى في مصر وتونس خلال السبعينيات والثمانينيات.

ففي مصر، ابتعدت التنظيمات اليسارية عن حركة الفقراء والمهمشين حتى في الوقت الذي بدا فيه أن غضبا مجتمعيا في طريقه إلى الانفجار بسبب سياسات السادات الاقتصادية منذ منتصف السبعينيات. ففوجئت التنظيمات اليسارية بتظاهرات ١٨ و١٩ يناير/كانون ثان ١٩٧٧ المناهضة للقرارات الاقتصادية للسادات كما تفاجأ بها النظام السياسي. وعلى الرغم من الأمل الذي صاحب تجربة إنشاء حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في ١٩٧٦ في إنشاء تنظيما يساريا يضم أطيافا متعددة (الماركسي والقومي العروبي والديني المستنير) إلا أن التجربة باءت بالفشل مع إخفاق الحزب في أن يكون حزبا يساريا عريضا وعجز قيادته في الدفع لتجذير المنهج اليساري والوصول به إلى قطاعات أوسع من الجماهير، مما دفع الكثير من المجموعات اليسارية إلى هجرة الحزب إلى تنظيمات صغيرة أو إلى المجتمع المدني الذي بدأ في الازدهار في حينها. كذلك الحال في سوريا التي شهدت تنظيماتها اليسارية العديد من الانشقاقات، منها انشقاق الحزب الشيوعي السوري (أمينه العام عمار بكداش) إلى الحزب الشيوعي السوري الموحد (أمينه الأول حنين نمر). وتشكيل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بزعامة قدرة جميل، كنتيجة لانشقاق داخل الحزب الشيوعي السوري. ولم يختلف الوضع في تونس التي شهدت التنظيمات اليسارية فيها انحسارا واضحا مع بداية السبعينيات، تحول معه اليسار إلى "فرقا صغيرة بشكل عددي ونوعي موجودة بالأساس في الجامعة"[١٠٠]. وفي ظل فشل التنظيمات اليسارية في التواصل مع مجتمعها،

---

١٠٠ سونيا التميمي، مأزق اليسار التونسي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر اليسار والثورات العربية، القاهرة ٢٤- ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠١٣، ص. ٤.

خرج قطاع كبير من الناشطين اليساريين من مجال العمل السياسي إلى مجال المجتمع المدني سواء من خلال أنشطة ثقافية أو في العمل لنشر ثقافة حقوق الإنسان كما هو حال نور الدين خضر الذي كان من ضمن مؤسسي حركة آفاق (برسبكتيف) اليسارية، ثم اتجه إلى المجتمع المدني فكان من مؤسسي مكتب منظمة العفو الدولية في تونس. ولا يختلف في ذلك اليسار البحريني عن التجارب العربية الأخرى حيث صار، كما وصفه عباس المرشد، مجرد "أطر نخبوية تعيش على تراكم تاريخي ممزوج بالألم.. وهو ما أدى إلى تغييرات جذرية في رؤيتها لممارسة السياسة واستبدالها الناظم الأيديولوجي ببراجماتية تضمن على الأقل بقاء الإطار النخبوي لها"[١٠١].

وبينما جاء السياق السياسي لليسار اليمني مختلفا عن قوى اليسار العربي، إلا أنه عانى من ذات المشكلات. فقد نجحت التنظيمات اليسارية في اليمن في التواصل مع قاعدة جماهيرية شكلت دعما شعبيا لها، كما نجحت تلك التنظيمات في ترسيخ قيم الحقوق والحريات لدى تلك الطبقة، إلا انه مع وصول اليسار إلى السلطة في جنوب اليمن وفي الشمال بعدها لم تستطع التنظيمات اليسارية أن تتبنى تحول أفكارها وقيمها إلى سياسات واضحة وفاعلة مما أدى إلى تعميق الهوة بينها وبين المجتمع وهو ما استغلته القوى الدينية فيما بعد لتملأ هذا الفراغ.

من جانبها سعت النظم العربية هي الأخرى إلى محاولة عرقلة أي تواصل مابين التنظيمات اليسارية والحركات التي قد تشكل قاعدة شعبية لها، فمارست قدرا واسعا من التضييق على أنشطتها الحزبية والإعلامية. واتبعت في ذلك نوعين من السياسات. الأولى قامت على تصنيف التنظيمات اليسارية إلى تنظيمات علنية وأخرى ممنوعة، وهو ما أعطى النظم العربية أداه فعالة لثواب وعقاب تلك التنظيمات اليسارية إذا ما خرجت عن الخط الذي يريده النظام لها. فعرفت تونس تنظيمات يسارية معترف بها كحزب التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات وأخرى سرية اختارت العمل تحت الأرض كحزب العمال الشيوعي التونسي بقيادة حمة الهمامي. وعرفت مصر ذات الظاهرة، فحزب التجمع الوحدوي عبر عن المعارضة العلنية، بينما عبرت تنظيمات الاشتراكيين الثوريين والحزب الشيوعي المصري عن التنظيمات السرية. أما سوريا، فقد عرفت شكلا مختلفا من علاقة التنظيمات اليسارية بالسلطة، حيث عرفت

---

١٠١ عباس المرشد، أزمة الأيديولوجيا اليسارية في الربيع العربي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر اليسار والثورات العربية، القاهرة ٢٤- ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠١٣، ص. ٦.

تنظيمات يسارية مشاركة في السلطة كالحزب الشيوعي السوري، وأخرى في المعارضة كالحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي.

بجانب ذلك، فقد اعتمدت النظم السياسية العربية أيضا على سياسة دعم حركات اليمين الديني وخاصة في مصر وتونس حتى تحد من عمل التنظيمات اليساري وتمنعها من الانتشار والتأثير وخاصة في أوساط الطلبة. فقد رأت السلطة السياسية في مصر وتونس في اليمين الديني قوه فعالة لمواجهة التنظيمات اليسارية فاعتمد كل من النظامين خطابا يتحدث عن العودة إلى الدين وأهميته للمجتمعين المصري والتونسي وسمحا في الوقت ذاته لليمين الديني بحرية الحركة داخل الجامعات ابتداء من النصف الثاني من السبعينيات.

بشكل عام، ما ميز اليسار العربي خلال الفترة من السبعينيات وحتى بداية القرن الحادي والعشرين هو انقسامه وخطابه الفوقي وأطره النخبوية وعجزه عن التواصل مع الجماهير وبناء قواعد. شعبية له. ونتيجة لهذا المناخ اندفع العديد من الناشطين اليساريين إلى المجتمع المدني ليشاركوا في تنظيماته ومبادراته بهدف نشر ثقافة الحقوق والحريات وتوسيع هامش حرية العمل العام، بعيدا عن العمل السياسي التنظيمي المغلق، كما فضل قطاعا من الشباب اليساري العمل بشكل مستقل، أو في ظل حركات تضم أطيافا أيدلوجية مختلفة بعيدا عن تنظيمات اليسار المغلفة.

ثانيا: اليسار عشية الربيع العربي

وبينما عجزت القوى اليسارية عن إيجاد قنوات للتواصل رأسيا مع المجتمع، فان السنوات التي سبقت موجة الربيع العربي شهدت تقاربا أفقيا مع القوى السياسية الإسلامية في محاولة لتجاوز الاختلافات الأيدلوجية والاصطفاف في مواجهة النظم السلطوية العربية. فعرف اليمن "اللقاء المشترك" في فبراير/شباط ٢٠٠٣، الذي اعتبر أول تحالف سياسي ما بين اليسار والإسلاميين في المنطقة العربية حيث ضم: الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العروبي الاشتراكي القومي وحزب الإصلاح الديني، بالإضافة إلى حركات وأحزاب أخرى. وعمل اللقاء المشترك على التنسيق ما بين أطيافه المختلفة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية ليخوض الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٦ بمرشح واحد هو فيصل بن شملان. كما تأسست حركة كفاية في مصر في ٢٠٠٤، لتضم بين أعضائها سياسيين من التيار الإسلامي واليساري والليبرالي، وعملت الحركة على إنهاء حكم مبارك ورفض توريث

السلطة كما تجلى في شعارها "لا للتمديد ولا للتوريث". وفي سوريا، وعقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ٢٠٠٥ وما صاحب تلك العملية من ضغوط سياسية على النظام السوري، تم تشكيل تحالف "إعلان دمشق" والذي ضم حركات وأحزاب يسارية وقومية وإسلامية وكان هدفها هو الانتقال بسوريا من الاستبداد إلى الديمقراطية.

إلا أن كل تلك المبادرات للتقارب ما بين القوى اليسارية والإسلامية على ما فيها من إيجابيات لم تستطع أن تحل أزمة الانقطاع بين قوى اليسار والمجتمع.

على صعيدا آخر، شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بزوغ جيلا جديدا من الشباب داخل المجال العام في الدول العربية محل الدراسة، محملا بأفكار تتقاطع بعضها مع اليسار كالعدالة الاجتماعية وأخرى ذات طابع سياسي واسع كالحرية والديمقراطية. بدا هذا الشباب رافضا لفكرة الانضمام لتنظيمات يسارية مغلقة، وأكثر رغبة في العمل داخل حركات مفتوحة تسمح له بحرية اكبر للحركة. ففي مصر، سمحت الحالة الاحتجاجية التي بدأت في ٢٠٠٤ في جذب شباب من تيارات مختلفة سأم التنظيمات القديمة وفضل الانخراط في حركات كـ٦ ابريل، وشباب كفاية وكلنا خالد سعيد، والعدالة والحرية. ويرى أن أيمن عبد المعطي أن قطاعا كبيرا من هؤلاء الشباب لديهم "جنوحا ناحية اليسار حتى لو لم يطلقوا على أنفسهم صفة اليسار"[١٠٢]. وفي تونس أدى انخراط مجموعة من اليساريين في أنشطة المجتمع المدني إلى علاقات وثيقة بين الناشطين اليساريين ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة الاتحاد العام التونسي للشغل، بالإضافة إلى انخراط قطاع من الشباب في النشاط السياسي من خلال الانترنت للالتفاف على تضييق نظام بن علي، وهو ما اعتبرته سونيا التميمي تعبيرا عن "يسار جديد"[١٠٣] أضاف إلى ساحة الحراك السياسي عشية الربيع العربي. كما عرف البحرين خلال السنوات التي سبقت الربيع العربي، حركات احتجاجية ذات طابع مطلبي، وتبلورت تنظيميا في شكل اللجان الشعبية. وتمتعت تلك الحركات بدعم قوى المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان وفي

١٠٢أيمن عبد المعطى، الثورة المصرية ودور اليسار، ورقة مقدمة إلى مؤتمر اليسار والثورات العربية، القاهرة ٢٤- ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠١٣، ص. ٥.

١٠٣ سونيا التميمي، مأزق اليسار التونسي، مصدر سبق ذكره، ص. ٥.

مقدمتهم الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة. وكذلك الحال في سوريا واليمن فبينما انحسر دور التنظيمات اليسارية بزغ دور اليسار المستقل أو الجديد.

وقد بدأت خلال تلك الفترة محاولات للتواصل بين اليسار والحركات الاحتجاجية العمالية التي عادت إليها عافيتها خلال السنوات التي سبقت الربيع العربي. فسعى بعض أعضاء تنظيم الاشتراكيين الثوريين في مصر إلى التواصل مع عمال غزل المحلة بهدف توسيع هامش مطالبهم من مجرد تحسين في شروط العمل إلى حد أدنى للأجور. كما كان لرموز يسارية تونسية كعدنان الحاجي دورا محوريا في مساندة احتجاجات الحوض المنجمي التي اندلعت في ٢٠٠٨ بمحافظة قفصة واستمرت لعدة أشهر وساندت الصحافة التونسية اليسارية مطالب أهالي قفصة ودافعت عنهم.

ثالثا: التنظيمات اليسارية والربيع العربي

تصاعد حركات الاحتجاج الفئوي، بالإضافة إلى هذا الجيل الجديد من الشباب الذي اندفع إلى المجال العام مع بداية الألفية الثالثة أوجد حالة من الاحتقان لم تستطع النظم العربية التعامل معها. وبينما كانت الأنظار معلقة بمصر التي شهدت احتجاجات ومظاهرات لم تتوقف ضد نظام مبارك خلال سنوات حكمه الأخيرة فان شرارة الربيع العربي انطلقت من تونس في ديسمبر ٢٠١٠، قبل أن تلهم بقية الدول العربية وفي مقدمتها مصر، وليبيا والبحرين واليمن وسوريا.

غابت التنظيمات اليسارية العربية عن دعوات التظاهر في ما تحول فيما بعد لربيع عربي، وتصدر المشهد الثوري، الشباب الذي انخرط في العمل الاحتجاجي خلال السنوات السابقة على ٢٠١١. ففي تونس، كانت القيادات الميدانية للحراك الشعبي من الشباب للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية والسياسية عقب وفاة البوعزيزي. وفي مصر، جاءت دعوة التظاهر من صفحة كلنا خالد سعيد، قبل أن تتلقفها حركات ٦ ابريل وشباب الجمعية الوطنية للتغيير وحركة شباب من أجل العدالة والحرية. في البحرين، جاءت الدعوة ليوم الغضب البحريني استلهاما لتجربتي تونس ومصر من قبل مجموعة من الشباب والناشطين، وحددت يوم ١٤ فبراير/شباط يوما للغضب العام. وكذلك الحال في اليمن وسوريا اللتان تصدر فيهما الشباب المشهد الاحتجاجي. ورغم أن قطاعا من الشباب الذي دعا للتظاهرات في الدول العربية محل الدراسة له انتماء تنظيمي لليسار، إلا أنه فضل في مشاركته أن يكون معبرا عن نفسه

في الدعوة للتظاهر، حتى لا يعيقه انتمائه التنظيمي عن الحركة والتنسيق مع المجموعات الشبابية الأخرى.

بالإضافة إلى الشباب، لعبت اتحادات العمال والنقابات دورا هاما في دفع حركة الاحتجاج في مسارها لإسقاط النظام السياسي. ففي تونس فتح الاتحاد التونسي للشغل مقراته لتنطلق منها التظاهرات، كما وجه ضربة قاصمة لنظام بن علي بعد نجاح الإضراب الذي دعا إليه في صفاقص يوم ١٢ يناير/كانون ثان ٢٠١١، قبل يومين من سقوط النظام. وفي مصر أيضا، في الوقت الذي بدا فيه أن نظام مبارك قد يستطيع عبور "أزمة" ٢٥ يناير/كانون ثان ٢٠١١ خلال الأسبوع الأول من فبراير/شباط، فان تصعيد العمال من احتجاجاتهم خلال الأسبوع الثاني من فبراير/شباط، قضى على أي فرصة لتجاوز الحركة الاحتجاجية وعجل بسقوط النظام.

أما التنظيمات اليسارية فقد فوجئت بالحراك الشعبي، وتباينت مواقفها إزاءه. ففي مصر وافق حزب التجمع على مبدأ المفاوضات مع نظام مبارك فيما رفضه القطاع الأوسع من متظاهري التحرير. وفي اليمن، تكرر ذات الأمر مع موافقة اللقاء المشترك على المبادرة الخليجية ورفض شباب الحزب الاشتراكي اليمني لها. وفي تونس، وعلى الرغم من هروب بن علي في ١٤ يناير/كانون ثان ٢٠١١، فقد انقسمت التنظيمات اليسارية بين من "هرول إلى السلطة خوفا من سقوط الدولة" كالحزب الديمقراطي التقدمي، و تنظيمات أخرى رأت في هروب بن علي فرصة لتغير كامل لقواعد اللعبة السياسية مثل الشهيد شكري بلعيد وحمة الهمامي. وفي سوريا، طالبت الأحزاب اليسارية المشاركة في السلطة، الحزب الشيوعي السوري والشيوعي السوري الموحد النظام بإصلاحات اقتصادية وسياسية، وان اصطفا مع السلطة السياسية تجاه ما أسموه المؤامرة على سوريا. أما الأحزاب اليسارية المعارضة، فقد أيدت الثورة، وان اتخذ تأييدها أشكالا مختلفة. فقد حاول بعضها الموازنة بين الدعم للثورة وتأكيد معارضتها للإمبريالية مما جعلها تبدو اقرب إلى السلطة خاصة مع اتجاه الثورة إلى العسكرة مثل الحزب العمل الشيوعي وتجمع اليسار الماركسي وقيادة الاتحاد الاشتراكي العربي. ومالت أحزاب يسارية أخرى في اتجاه الدعم الكامل للثورة، كحزب الشعب الديمقراطي وحزب العمال الثوري. وهو ما انعكس على مشاركة التنظيمات اليسارية في صفوف الثورة، فجاءت محدودة، واهتمت بالأساس بالتحالفات السياسية. فأسس البعض "هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي"، والتي دعت إلى حل سياسي من خلال الضغط على نظام الأسد للقبول بانتقال سلمي للسلطة. إلا أن

تسارع وتيرة العنف همش من الخط السياسي لهيئة التنسيق في مقابل زيادة نفوذ المعارضة في الخارج، والتي أسست المجلس الوطني السوري بمشاركة الإخوان المسلمين، وأكاديميين ليبراليين، ومجموعة إعلان دمشق ومعه حزب الشعب وحزب العمال الثوري.

وفي البحرين، التزمت جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي الماركسية الصمت إزاء دعوات يوم الغضب البحريني، بينما بادرت جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) بتأييد الدعوة للتظاهر، وإن جاء متأخرا. وغابت قيادات اليسار البحريني عن فعاليات يوم الغضب في ١٤ فبراير/شباط وما تلاه، باستثناء أمين عام جمعية العمل الوطني الديمقراطي إبراهيم شريف، والذي شارك في المظاهرات، وقاد المتظاهرين للوصول إلى دوار اللؤلؤة. عقب احتلال دوار اللؤلؤة، انضمت التنظيمات اليسارية إلى المتظاهرين، في مشهد شبيه بما جرى عقب احتلال المتظاهرين لميدان التحرير بالقاهرة، وان ظلت مشاركة التنظيمات اليسارية ضئيلة مقارنة بنشاط المجموعات المستقلة داخل الاعتصام. وبينما شاركت الجمعيات اليسارية مع الشباب غير المنظم في احتجاجات دوار اللؤلؤة من ١٥ فبراير/شباط وإلى ١٧ مارس/آذار ٢٠١١، فان مواقفها تغيرت بعض اجتياح قوات درع الجزيرة للدوار. فأصدرت جمعية المنبر التقدمي بيانا إعتذاريا تبرأت فيه من مشاركتها في الربيع البحريني وأصدرت "وعد" اعتذارا للجيش في أعقاب اعتقال إبراهيم شريف وتقديمه للمحاكمة العسكرية.

أما اليمن، فقد شهد الحزب الاشتراكي اليمني انقساما مابين قيادته التي التزمت بمواقف اللقاء المشترك، وبقبول المبادرة الخليجية، وبين شباب الحزب الذين قرروا التحرك بشكل مستقل دون انتظار لقرارات قيادات الحزب وهو ما أطلقت عليه بشرى مقطري تيار "اليسار اليمني المجدد"[١٠٤]. رفض هذا التيار مبدأ التسويات السياسية، وقصر الحراك الشعبي على مجرد إقصاء رأس النظام وأكد على مطالب المتظاهرين اليمنيين بضرورة التغيير الكامل لقواعد اللعبة السياسية.

وفي ظل هذا المناخ الثوري، حاول الشباب العربي ذو الميل اليساري أن يؤسس لتنظيمات جديدة لتتماشى مع هذا المناخ الجديد. فانشأ اليسار التونسي اللجان الشعبية لحماية الثورة، و التي ضمت نشطاء يساريين ونقابيين، إلا أن التجربة فشلت

---

١٠٤ بشرى مقطري، آفاق تجديد اليسار في اليمن وتحدياته، ورقة مقدمة إلى مؤتمر اليسار والثورات العربية، القاهرة ٢٤- ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠١٣، ص. ٦.

نتيجة لعفوية التشكيل والتنوع الكبير داخلها. وفي اليمن، سعى التيار اليساري المجدد إلى تنظيم نفسه في شكل تكتلات ومجالس تنسيقية على مستوى المحافظات، ومن أبرزها ملتقى قوى الحداثة في صنعاء وثوار ١١ فبراير في تعز وشباب التصعيد والحسم الثوري. وفي سوريا، مال شباب الأحزاب اليسارية، سواء تلك التي في السلطة أو المعارضة، للوقوف مع الثورة، بصرف النظر عن موقف القيادات الحزبية. وشكلت تلك القوى الشبابية مجموعات جديدة، على سبيل المثال: تنسيقيات الشيوعيين، رؤية للتغيير. كما نشأ على شبكة الانترنت تيار اليسار الثوري في سوريا، والذي أصدر جريدة الخط الأمامي وائتلاف اليسار السوري الذي أصدر جريدة اليساري. كما أصدر ائتلاف اليسار السوري وثيقة معنونة بـ"مهماتنا في الثورة الراهنة"، قدّم فيها تحليلا للتكوين الاقتصادي الذي تشكل في العقد الأخير في سوريا، وأثره على الطبقات الشعبية التي أفقرت لمصلحة رجال الأعمال المقربين من نظام الأسد [١٠٥]. وفي مصر، شكل الشباب المشارك في الثورة ائتلاف شباب الثورة، الذي ضم أطيافا سياسية عدة من اليسار والليبراليين والإسلاميين، كما تشكلت تجمعات شعبية كاللجان الشعبية لحماية الثورة، والتي بدأت خلال فترة الانفلات الأمني، بهدف حماية مناطقها السكنية، ثم تحولت إلى مجال العمل المجتمعي والتنموي عقب استقرار الوضع الأمني. وتنشط تلك اللجان في العديد من المحافظات المصرية.

وعلى الرغم من التنوع الأيدلوجي للمشاركين في الثورة موجات الربيع العربي في الدول المختلفة جاءت ذات طابع يساري واضح، وهو ما تجلى في شعاراتها المطالبة بالعدالة الاجتماعية وبالانحياز للكادحين. فاليسار وإن فشل تنظيميا خلال السنوات التي سبقت الربيع العربي، إلا أن أفكاره كانت هي المحرك لقطاعات الشباب العربي التي خرجت للمطالبة بحقوقها الاقتصادية والسياسية.

رابعا: تعثر الربيع ومستقبل اليسار العربي

جاء الربيع العربي إذن بفرصة للقاء ما بين الحركات الشبابية والعمالية ذات الميل اليساري التي شاركت في هذه الموجة الثورية بالدعوة إليها والمشاركة فيها، والأحزاب اليسارية التي لحقت بتلك الحركات لاحقا في ميادين الثورة. وفي الوقت

---

١٠٥ سلامة كيلة، حول دور اليسار السوري في الثورة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر اليسار والثورات العربية، القاهرة ٢٤- ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠١٣، ص. ٩.

الذي بدا أن مسيرة الربيع العربي تعترضها أزمات عدة، أما من قوى النظام القديم، أو من القوى الدينية التي تسعى إلى وراثتها وإنتاج نظاما سلطويا جديدا، فان التنظيمات اليسارية هي الأخرى يواجهها تحدى تغيير قواعدها التنظيمية وتوجهاتها القديمة التي صنعت منها مجموعات منعزلة بعيدة عن الشارع طوال العقود الماضية. فقد صار عليها الآن أن تتبنى أشكالا تنظيمية جديدة تسمح لها باستيعاب المجموعات والحركات التي شاركت في موجة الربيع العربي والتي أثبتت شعاراتها وأفكارها أن مطالبها تتقاطع مع الكثير من قيم اليسار.

في دراسته عن اليسار البحريني، كتب عباس المرشد:

"أبرزت الثورة البحرينية أهم عوامل العطب الكامنة فيه (اليسار)، حيث افتقاد الرؤية السياسية المتناسقة مع أيدلوجيا اليسار الجديد، والانغلاق الحزبوي والنخبوي، وعدم القدرة على بلورة خطاب سياسي يتفاعل مع المحيط الاحتجاجي العام، والميل نحو ترسيخ علاقات وطيدة مع الوضع القائم (السلطة السياسية والنظام السياسي عامة) وليس تطوير العلاقات الايجابية مع الجماعات المطلبية المنتشرة في الشارع"[١٠٦].

وهي الإشكاليات التي تواجه الأحزاب اليسارية العربية بشكل عام في مرحلة ما بعد إسقاط النظم العربية، كما هو الحال في تونس، ومصر واليمن. ففي اليمن، يواجه الحزب الاشتراكي اليمني تحدي تجديد بنيته التنظيمية لإدماج وإعطاء فرصة "لليسار المجدد" الذي نشط خلال الثورة داخل عملية صنع القرار، والتغلب على مشكلة ضمور التواصل بين قيادات الحزب وقواعده. أما في تونس ومصر، فقد سلكت القوى اليسارية طريقا مختلفا، حيث سعت بعض الكتل اليسارية إلى محاولة بناء تنظيمات جديدة تضم فرق اليسار المختلفة.

في تونس، تشكلت الجهة الشعبية التي تضم ١١ حزبا وتجمعا يساريا وقوميا. وفي مصر تشكل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، ليكون حزبا واسعا لليسار بكافة تياراته. ويلعب اليسار المستقل دورا هاما في كل من التجربتين. ففي تونس يلعب اليسار المستقل دورا بارزا في تنسيقيات الجبهة الشعبية في المحافظات المختلفة، كما لعب اليساريون المستقلون دورا مهما في تأسيس وعمل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي في مصر، وان قرر قطاعا واسعا منهم الانسحاب من الحزب مؤخرا.

١٠٦عباس المرشد، مرجع سابق، ص٣.

وبينما ارتفعت آمال إمكانية بناء أحزاب يسارية أكثر فعالية عن سابقتها مع موجة الأمل التي صاحبت سقوط بن علي ومبارك وصالح، فان الكثير من تلك الآمال قد تراجع، ولعل ما جرى لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي مثالا واضحا لما يواجه اليسار العربي من أزمات في مرحلة ما بعد رحيل النظم السلطوية العربية. فبينما نشأ حزب التحالف الشعبي ثمرة للقاء مجموعات يسارية مستقلة وأخرى انتمت لتنظيمات يسارية قديمة في ميدان التحرير، فان الحزب سرعان ما انقسم ما بين" التجمعيين" نسبة إلى حزب التجمع التقدمي الوحدوي، والشباب اليساري المستقل. وبينما افتقد الشباب اليساري المستقل خبرة العمل التنظيمي الحزبي وأسلوب إدارة التحالفات داخله، فان جناح "التجمعيين" استطاع أن يحقق نجاحا كبيرا خلال الانتخابات الداخلية للحزب نتيجة لخبرته التنظيمية السابقة، وهو ما أدى بالعديد من الشباب المستقل الذي انضم للحزب إلى الشعور بان شيئا لم يتغير ومن ثم قرر أن يقدم استقالته لتعود مرة أخرى ثنائية التنظيم والحركة.

فتجربة التحالف الشعبي، والتي علقت عليها آمال كبيرة، أبدت فشلها في استيعاب والتواصل مع الحركات ذات الميل اليساري، وهو ما دفع العديد من أعضاءه إلى الاستقالة احتجاجا على فشل الحزب في التواصل مع الحركات والمجموعات الثورية ذات الميل الثوري، وعجزه عن تطوير أدواته التنظيمية ليكون حزبا واسعا لليسار. وهو ما جاء بشكل واضح في استقالة أيمن عبد المعطي، أمين التثقيف بمحافظة القاهرة المستقيل من حزب التحالف الشعبي الاشتراكي:

"ولأن حزب التحالف الشعبي الاشتراكي فشل في رأيي أن يلعب دور القاطرة في النضالات الاجتماعية والسياسية في أوساط العمال والفلاحين والصيادين والموظفين وسكان العشوائيات والمناطق الفقيرة والمهنيين، بأن يأخذ دوما زمام المبادرة، ويسعى إلى كسب قيادات الحركة إلى صفوفه من خلال النضال معها جنبا إلى جنب ومشاركته فيها كطرف مناضل وليس كمجرد داعم لها أو متضامن معها.. ولأن الحزب لم يسع للتفاعل مع المجموعات الثورية التي تشكلت من رحم الأحداث وتطورها لكسبها على أرضية نضالية وتوحيد العمل، والدخول معها في عمل جبهوي واسع حال عدم انضمامها لصفوفه.. ولأن الحزب لم يسع لتطوير أدواته السياسية والتنظيمية ليعبر بالفعل عن إمكانية نجاح حزب عريض ومنفتح يجذب كل من يتجهون يسارا في واقع الحركة النضالية حتى لو كانوا لا ينطبق عليهم مفهوم اليسار أو انتمائهم له بالمعنى الكلاسيكي للكلمة.. لكل ذلك أعلن انسحابي التام واستقالتي من عضوية

حزب التحالف الشعبي الاشتراكي. تحياتي الرفاقية لكل مناضلي الحزب حالشرفاء..لهم كل التقدير والاحترام حتى لو اختلفوا مع قراري وتقديري للموقف داخل الحزب الآن. فالثورة أرحب بكثير، وسنلتقي بالتأكيد على طريقها."[١٠٧]

إن التعثر الذي أصاب الربيع العربي لم يكن فقط تعبيرا عن فشل في تغيير النظام السياسي وقواعد اللعبة السياسية، لكنه يعد أيضا تعبيرا عن فشل التنظيمات السياسية المعارضة في تخطى أسلوب عملها القديم وأشكالها التنظيمية السابقة على موجة الربيع العربي. وتعد حالة اليسار العربي دليلا واضحا على ذلك. فكما فشلت الحركة الاحتجاجية في تغير بنية النظم السياسية العربية، فان اليسار المستقل والمجدد يواجه صعوبات جمة في تغيير أسلوب عمل التنظيمات اليسارية ذاتها، ولهذا فضل العديد من الرموز اليسارية العمل بشكل مستقل بعيدا عن التنظيم، كما هو الحال مع جبهة طريق الثورة التي أنشأت مؤخرا في مصر لتضم بين أعضائها طيفا واسعا من قوى اليسار المستقل والحركات الشبابية التي سئمت من التنظيمات اليسارية ومشكلاتها.

---

١٠٧ من نص استقالة أيمن عبد المعطي، أمين التثقيف بمحافظة القاهرة، حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، بتاريخ ٧ مايو/آيار ٢٠١٣.

الأداء السياسي لليسار بعد الثورات العربية

حبيبة محسن

أشار الأستاذ سلامة كيلة في ورقته حول اليسار السوري بعد الثورة بأن الأصل في مصطلح "اليسار" هو أنه لا يحمل شحنة أيديولوجية بالضرورة، ولكنه يتعلق أكثر بكل من يدعو إلى مواقف متقدمة أو متطورة، غالبا ما تكون في صالح الطبقات الأكثر فقرا، في مقابل القوى اليمينية التي تسعى للحفاظ على الوضع القائم. ولكن مع مرور الوقت، أصبحت بعض التيارات السياسية - بمجرد إعلان تبنيها لأيديولوجية بعينها- تصنف على أنها "يسارية"، حتى وإن دافع عن استمرار الأوضاع القائمة كما هي عليه، وقاوم تغييرها بشدة. وتتجلى هذه المفارقة في الأداء السياسي للقوى التي تصنف نفسها بأنها منتمية لليسار في العالم العربي.

ثلاثة أشكال من التنظيمات:

فمن خلال مراجعة دراسات الحالة الخمس، التي سبق عرضها في الفصول السابقة من هذا الكتاب، يمكننا التمييز بين ثلاثة أشكال من التنظيمات اليسارية في دول الربيع العربي، وهذه الأشكال ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل إن هناك مساحات من التداخل فيما بينها:

اليسار التقليدي القديم:

وهي نخب اليسار التقليدي الموجودة في التنظيمات أو الأحزاب القديمة التي تأسست وعملت في مرحلة ما قبل الثورات. ولها سمات أساسية تجعل منها –على الرغم من كونها تعلن بشكل مستمر عن انتمائها إلى معسكر اليسار بمعناه الأيديولوجي- إلا أنها تتبنى نهجا سياسيا يسعى إلى مهادنة النظم والحفاظ على الأوضاع القائمة دون تغيير يذكر، كما يتميز أداء هذه الأحزاب بانخفاض سقف مطالبها السياسية في مواجهة النظم، تتراوح بين مهادنة النظام القائم وعدم استعدائه بصورة مباشرة أو التحالف معه، أو حتى كونها تلعب دور المعارضة الكرتونية للنظام.

ويعتبر المثال الصارخ على ذلك مجموعة الأحزاب الشيوعية السورية المشاركة في السلطة: الحزب الشيوعي السوري، أو الحزب الشيوعي السوري الموحد ضمن إطار الجبهة الوطنية التقدمية. وبناء على مشاركة كل من هذين الحزبين في الجبهة،

كانت تتمكن من المشاركة في السلطة والثروة؛ وبالتالي لم تكن تسعى إلى تحقيق تغيير حقيقي في بنية النظام القائم. فعلى الرغم من زعمها أنها تشارك في الجبهة الوطنية التقدمية دفاعا عن السياسة الخارجية للنظام السوري، وأنها كانت تزعم أنها تحتفظ بحقها في انتقاد السياسات الداخلية للنظام السوري؛ إلا أنها لم تكن تقدم سوى انتقادات خفيفة لسياسات النظام الاقتصادية الآخذة في التوجه نحو الليبرالية، وكل ذلك كان يتم بحرص شديد، دون الربط بينها وبين القيادة السياسية بشكل مباشر. أما حزب الإرادة الشعبية السوري أيضا، فكان يمارس ما يمكن أن يطلق عليه "المعارضة الكرتونية" للنظام القائم: فمن ناحية، كان لديه –فور تشكله تحت اسم "اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين"– نقدا أشد قليلا لسياسات النظام الاقتصادية، ولكنه كان طوال الوقت يرفض الاشتباك أو العداء المباشر للنظام، مؤكدا على موقفه الوطني في مواجهة الصهيونية والإمبريالية.

وعلى الرغم من كونها الأيديولوجيا اليسارية، إلا أنها كانت في المجمل إما رافضة لحركة الشارع خلال الثورات العربية أو متشككة فيها، أو تعاملت معها بنوع من أنواع الانتهازية. كذلك نلاحظ أن هذه الأحزاب اتسمت بطابع نخبوي مغلق على ذاته ومنفصل بشكل كبير عن حركة الشارع، حتى وإن كانت هذه الأحزاب كانت تلعب دورا مهما في الحراك والحشد في الماضي؛ ولعل أحد أبلغ الأمثلة على ذلك حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وهو التنظيم الذي كان يمثل اليسار رسميا في مصر في مرحلة ما قبل ثورة يناير/كانون ثان 2011. فعلى الرغم من تاريخ الحزب كأحد الأحزاب النشطة والمرتبطة بالشارع في فترة السبعينيات، إلا أنه كان قد تراجع دوره إلى حد كبير منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وكان عاجزا عن تطوير خطاب يساري متطور وقادر على جذب شرائح عريضة من الجماهير، خاصة بين أوساط الطبقات الكادحة في المجتمع المصري. وقبل يوم واحد من اندلاع الثورة المصرية، كانت لدى قيادات الحزب تصريحات إعلامية متبنية الخطاب الشهير المتشكك في حركة الشارع، مروجا للمقولة الشهيرة "مصر ليست تونس".

نموذج مماثل على ذلك هو حزب العمل الشيوعي السوري، فعلى الرغم من أن الحزب كان تاريخيا أحد الأحزاب المطالبة بالتغيير الجذري (المطالبة بالديمقراطية والسعي إلى تحقيق انتقال ديمقراطي آمن)، وكان ضحية لضربات أمنية قوية على مدار تاريخ، وكان جزءا من "إعلان دمشق" عام 2005؛ إلا أنه –بعد اندلاع الثورة السورية– قد بدا متشككا في الثورة، متخوفا من خطر "الأسلمة"، وعلى الرغم من

محاولته تحقيق التوازن في خطابه بين المطالبة بالديمقراطية وبين رفضه للنهج "العنيف والمندفع" الذي اتبعته الثورة، في مقابل ما يطالب به هو من تحقيق "تحول ديمقراطي آمن". الأمر الذي جعل منه –في نهاية الأمر– أقرب إلى خطاب النظام منه إلى الخطاب المنحاز للثورة.

وكذلك الحال بالنسبة للجمعيات السياسية ذات الخلفية اليسارية في البحرين، والتي حرصت دوما على "عزل نفسها" عن حركة الشارع بشكل واضح، خاصة في الفترة التي سبقت الثورة البحرينية في 14 فبراير/شباط 2011، والتي وصلت في أحيان كثيرة إلى رفع الغطاء السياسي عن الحركات الاحتجاجية المتواجدة في الشارع؛ بزعم الاختلاف في الأساليب أو وسائل الاحتجاج، فكانت الحركات الاحتجاجية تتجاوز– في نظر هذه الجمعيات السياسية– الخطوط الحمراء في انتقادها للنظام. وربما ترجع تلك الطبيعة النخبوية لليسار البحريني تحديدا إلى البنية المجتمعية المرتبطة بالدولة الريعية، والتي من الصعب فيها الحديث عن طبقة عاملة كبيرة الحجم؛ وبالتالي كانت معظم القوى ذات التوجه اليساري تركز في صياغتها لخطابها وقضاياها على القضايا القومية؛ زاحمتها فيه –بطبيعة الحال– قوى الإسلام السياسي،سواء ذات الخلفية الشيعية أو السنية.

وعلى الرغم من أن اللحظات الحاشدة للثورة في دوار اللؤلؤة قد خلقت مناخا ديمقراطيا يحتضن الخلافات في إطار جامع، إلا أنه سرعان ما برزت الاختلافات بين الجمعيات السياسية وبين الحركات الاحتجاجية أيضا على سقف المطالب وحجم الاشتباك مع الشارع.

وربما كان المثال الأبرز على ذلك في الحالة البحرينية هو جمعية "المنبر الديمقراطي التقدمي"، التي حرصت على التزام الصمت تجاه دعوات يوم الغضب البحريني (14 فبراير/شباط 2011)؛ ومع تصاعد الأحداث وتزايد القمع من جانب النظام للقوى الاحتجاجية في الميادين، اكتفت الجمعية – كغيرها من الجمعيات السياسية المعارضة– بانتقاد الممارسات العنيفة تجاه المتظاهرين في الإعلام ولكنها لم تشارك في الاعتصام أو التظاهر بشكل مباشر. ومع القمع الشديد الذي تعرضت له قوى الاحتجاج في البحرين في أعقاب تدخل قوات درع الجزيرة وقوات الجيش البحريني ضد المتظاهرين، وحملات القمع الاعتقالات الموسعة، نجد أن الجمعية قررت الانسحاب بشكل كامل ورفعها الغطاء السياسي عن الثورة البحرينية، مفضلة الحفاظ على بقائها التنظيمي –ولو بشكله النخبوي– حيث قامت بـ"مراجعة نقدية" لمواقفها

السابقة من الربيع البحريني، متبرئة منه تماما، ومعتبرة إياه نوع من المخاطرة غير الواقعية وغير ذات مبرر.

كذلك، يمكن القول بأنه ثمة عدد من القوى اليسارية التونسية التي تبدو وكأنها أيضا تندرج تحت هذا النوع من القوى أو التنظيمات، على الرغم من كونها ربما تبدو أكثر حيوية وشبابا من مثيلاتها في باقي الدول العربية. ومنها على سبيل المثال حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، الذي بدا مهموما بالمشاركة في ترتيبات السلطة في مرحلة ما بعد بن علي، لرغبته في تحقيق "استمرار في بنية مؤسسات الدولة"، حتى وإن لم تكن تلك الترتيبات مرضية تماما للقطاعات الأوسع من القوى الاحتجاجية في الشارع؛ وكذلك الحزب الديمقراطي التقدمي، حيث شارك كل من الحزبين في الحكومة الانتقالية الأولى التي تشكلت بعد الثورة التونسية، مع الاتحاد العام التونسي للشغل، والتي لعب الحراك الشعبي الاحتجاجي –المتمثل في اعتصام القصبة الأول– دورا كبيرا في رفضها وإسقاطها، نظرا لأنها ضمت وجوها عديدة من النظام القديم، تلتها حكومة محمد الغنوشي – والتي شارك فيها أيضا وزراء من التنظيمين– التي استمر ضغط الشارع أيضا من أجل إسقاطها عبر اعتصام القصبة الثاني. وهنا، كان من الملاحظ أن مشاركة هذين التنظيمين في الحكومتين الانتقاليتين غير المرضي عنهما شعبيا، ودفاع الوزراء المشاركين فيها عن سياسات النظام، وانتقادهم الحاد للحراك الاحتجاجي، وللمطالب التي يطرحها الشارع، كانا عاملا حاسما في وضعهما ضمن تنظيمات القوى اليسارية التقليدية. أما العامل الآخر، فكان مثلا ما طرحه موقف الحزب الديمقراطي التقدمي بعد الثورة، من تحوله لتعريف نفسه على أنه حزب قومي عربي يساري قبل الثورة، إلى كونه حزبا وسطيا ينحاز لاقتصاد السوق، ويختار المحافظة على "الدولة التونسية"، بما يعنيه ذلك من الحفاظ على ميراث الدولة التونسية السابق من الانحياز إلى الطبقات البورجوازية أكثر منها الانحياز إلى الطبقات الأكثر فقرا وتهميشا؛ وهو ما اتضح بصورة كبيرة في مواقفه الاقتصادية المعلنة بعد الثورة؛ كما يعكس أيضا الرغبة في الحفاظ على الوضع الراهن أكثر منها المطالبة بتغيير السياسات قائمة غير عادلة. من ناحية ثانية، لجأ هذين الحزبين إلى التحالف مع الإسلاميين المتمثلين في حركة النهضة –على الرغم من اختلافهما حول شكل الدولة– مشكلين الحكومة الحالية في تونس.

أما عن النوع الثاني من الأحزاب أو التنظيمات اليسارية، فهي تلك التنظيمات اليسارية الثورية التي كانت موجودة قبل الثورة ولكنها نجحت في الحفاظ على حد أدنى من الارتباط بحركة الشارع، أو الأحزاب الشابة التي نشأت بعد الثورة ونجحت في التواصل بشكل كبير مع الحراك الاحتجاجي أو الجماهيري الذي صاحب الثورة، وكانت دوما تتخذ مواقف منحازة إلى تغيير الأنظمة القائمة ومرتبطة بمطالب الجماهير. ولكن - على الرغم من ذلك- فمن الخطأ القول بأن هذه التنظيمات كانت تقود حركة الجماهير، بل كانت في معظم الأحوال في موقف "رد الفعل"، وكان الحراك الشعبي يتجاوزها بشكل ما، ولكنها كانت تحاول التواجد والالتحام به وتبني ولو جزء من مطالبه.

وهذه الأحزاب أو التنظيمات حاولت تنويع فعلها السياسي بين الاحتجاجي وبين أنماط المشاركة المتفاعلة مع النظام القائم بشكل ما (مثل المشاركة في الانتخابات أو في جلسات الحوار الوطني أو غيرها).

ولعل أبرز النماذج على هذا النوع من التنظيمات اليسارية في البحرين مثلا، جمعية العمل الديمقراطي "وعد"، والتي تعد أحد الجمعيات السياسية الكبرى في البحرين، والتي تأسست قبل الثورة البحرينية بسنوات طويلة، ولكنها ظلت قريبة إلى حركة الشارع إلى حد كبير. واتضح ذلك في موقف الجمعية من الثورة على طول الخط: فقبيل الدعوة إلى يوم الغضب البحريني، اتخذت الجمعية موقفا رسميا يقضي بدعم تلك الدعوة (وإن لم تكن الجمعية هي المبادرة لها)، وتصاعد ذلك التأييد إلى حد الاندماج الكامل في الحراك الاحتجاجي بفتح خيمة خاصة للجمعية في دوار اللؤلؤة، ومشاركة عدد من أعضائها في فعاليات الاعتصام، على الرغم من الهجوم الإعلامي الشرس عليها من بعض المنابر الإعلامية المؤيدة للنظام. وربما بلغت تلك المشاركة الفعالة ذروتها مع حملة القمع العنيفة التي تلت دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين، حيث تم اعتقال الأمين العام للجمعية "إبراهيم شريف" وتقديمه إلى محاكمة عسكرية، وهو أحد الوجوه المعارضة البارزة في البحرين، وتعرض الكثير من مقرات الجمعية لعمليات اعتداء، حتى صدور قرار رسمي بإغلاق الجمعية تماما على خلفية اتهامها بإثارة الفتنة الطائفية، دام لمدة شهرين حتى اضطرت قيادات الجمعية إلى إصدار بيان اعتذار رسمي إلى الجيش البحريني عن مواقفها السابقة، ومن ثم مشاركتها في الحوار الوطني الذي دعا له النظام البحريني. في الوقت ذاته الذي استمرت فيه في الإدلاء ببيانات قوية تنتقد فيها الأداء الحكومي.

أحد الأمثلة الأخرى البارزة على هذا النوع من التنظيمات، هو حزب التحالف الشعبي الاشتراكي في مصر، والذي تشكل في أعقاب الثورة المصرية مباشرة، في مبادرة موسعة من عدد كبير من المجموعات اليسارية المختلفة لتأسيس "حزب عريض وموسع لليسار المصري"، يتجاوز النخبوية والانغلاق الذي شاب التنظيمات اليسارية الأخرى القائمة. وعلى الرغم من أن الحزب لم ينجح في ضم كل التيارات اليسارية المختلفة في نسيج واحد، لأسباب مختلفة، إلا أن أدائه السياسي اتسم بالاقتراب من حركة الشارع ومحاولة الالتحام معه وتبني مطالبه: فخلال المحطات الرئيسة للثورة المصرية فيما أعقب الثمانية عشر يوما الأولى، كان الحزب حريصا على التنسيق والتعاون مع المجموعات الشبابية والكتل السياسية الأخرى خلال الفعاليات الثورية مثل المظاهرات المليونية، كما أنه كثيرا ما دخل في تحالفات سياسية مع أحزاب وقوى سياسية أخرى. وهنا من الجدير بالذكر أن مشاركة الحزب السياسية لم تقتصر فقط على الفعاليات الاحتجاجية، وإنما أيضا كان ثمة مساحة للتفاعل مع النظام في المرحلة الانتقالية الأولى، دون أن يعني ذلك التوقف عن ممارسة الاحتجاج. ولعل المثال الأبرز على ذلك هو مشاركته في بناء تحالف "الثورة مستمرة" الانتخابي مع عدد من الأحزاب السياسية الشابة ذات المطالب الديمقراطية الجذرية (مثل مركزية قضية العدالة الاجتماعية، والإصرار على استبعاد رموز النظام السابق من الحياة السياسية وغيرها)، حتى وأن كانت تنتمي إلى مشارب أيديولوجية متنوعة.

ربما كان أحد الأحزاب اليسارية التي تطرح تحديا للتقسيم المطروح في هذه الورقة هو الحزب الاشتراكي اليمني، حيث أنه يحمل ملامح من التنظيمات النخبوية القديمة، في الوقت ذاته الذي يحمل أيضا الكثير من ملامح التنظيمات اليسارية الثورية. فنجد أن الحزب –على سبيل المثال- قد انتهج استراتيجيتين متوازيتين في العمل: الاستراتيجية الأولى ذات الطابع النخبوي، والمتمثل في استمراره في لعب دور فاعل داخل جبهة أحزاب المعارضة التقليدية المعروفة باسم "اللقاء المشترك". فمنذ اندلاع الثورة اليمنية، اتسم أداء القيادات الحزبية بنوع من الانتهازية السياسية، تمثل في إتباع نهج أكثر محافظة من المفترض، سواء تجاه النظام الجديد (بعد انتخاب الرئيس عبد ربه منصور هادي)، أو تجاه حزب الإصلاح الذي كان يمثل جزءا أساسيا من تحالف اللقاء المشترك. وأيضا بسبب موافقة الحزب على الانخراط في القوى الموافقة على المبادرة الخليجية، التي رأى الكثير من القوى الاحتجاجية أنها لا تحقق مطالب الثورة اليمنية، بل تلتف عليها. ولكن من المهم الإشارة إلى أن القيادة الحزبية في

الحزب الاشتراكي اليمني كانت أكثر "انتماء لليسار" (بمعنى الانحياز لمطالب التغيير) من غيرها من النخب التقليدية في التنظيمات القديمة التي سبقت الإشارة لها. حيث كان الحزب في خطابه وممارساته منحازا منذ البداية إلى مطالب الثورة والتغيير التي طرحتها الميادين اليمنية، ومشاركا بفاعلية فيها، خاصة في مدينة "تعز"، التي شهدت حراكا احتجاجيا غير مسبوق في فترة الثورة اليمنية؛ إلى جانب كونه قد بدأ –في أعقاب البدء في العمل بالمبادرة الخليجية– في اتخاذ مواقف أكثر تعبيرا عن قواعده، سواء في إدانة ورفض بعض القرارات التي أصدرها الرئيس الانتقالي وحكومته، أو الضغط على اللقاء المشترك من أجل تضمين القضايا المتفجرة والأكثر حساسية على أجندة الحوار الوطني، وكذلك انتقاد ممارسات حزب الإصلاح التي خرجت عن الطريق السليم للمنافسة السياسية.

إلى جانب الإستراتيجية الأخرى التي اتبعتها –بالأكثر– الأجيال الشابة في الحزب، والتي أعلنت عن رفضها الصريح للمبادرة الخليجية كحل للأزمة السياسية في اليمن، وقيامها بالعديد من الفعاليات الاحتجاجية المعارضة للإستراتيجية الأولى. وهنا من المهم للغاية الإشارة إلى أن هاتين الإستراتيجيتين ليستا متعمدتين من قيادة الحزب من أجل التواصل مع الحركة الاحتجاجية أو الفضاء الثوري العام، مع إبقاء الباب مفتوحا أمام الحصول على بعض المكاسب السياسية، وإنما كان المشهد يخيم عليه الكثير من الارتباك. فمن ناحية، تسيطر على الحزب قيادات نخبوية منفصلة نوعا ما عن حركة الشارع، ولديها سقف مطالب منخفض، بما يجعلها أقرب إلى النمط الأول من التنظيمات الذي سبقت لنا الإشارة له. ولكن في الوقت ذاته نجد أنه ثمة حراك شبابي قوي داخل الحزب، ما زال قادرا على التأثير في القيادات الحزبية، مهددا بانفجار تنظيمي داخل الحزب قد يفصل قيادته عن قواعده؛ وهي تكلفة سياسية –بطبيعة الحال– باهظة، لا تستطيع القيادة الحزبية تحملها؛ مما دفع هذه الأخيرة إلى إبداء المزيد من المرونة مع القواعد الحزبية الشبابية من أجل استيعابها، وربما بدا ذلك واضحا لا لبس فيها في الفترة التي قام فيها شباب الحزب في مدينة "تعز" بالاعتصام حتى تمكنوا من إسقاط الأمانة العامة للحزب هناك واستبدالها بأمانة عامة أخرى أكثر تعبيرا عن مطالبهم وتوجهاتهم.

ولكن على الرغم من ذلك بدت حركة الحزب بطيئة إلى حد كبير، وغير قادرة بشكل كامل على استيعاب الحراك الشبابي الحيوي داخله. ولكن تكمن النقطة الإيجابية في أداء الحزب سياسيا هو أنه ما زال المظلة الجامعة للحراك اليساري في

اليمن: فما زال الحزب محتفظا بتماسكه التنظيمي إلى حد كبير، ولم تحدث داخله انشقاقات كبرى، على الرغم من تأسيس عدد من الائتلافات والمجموعات الشبابية اليسارية على هامش الحزب (والتي نعرض لها بشيء من التفصيل في القسم التالي من الورقة).

كذلك يطرح التحدي نفسه على عدد من التنظيمات اليسارية في دول عربية أخرى، ربما الأقل حجما مقارنة بالحزب الاشتراكي اليمني، ومنها على سبيل المثال حزب العمال الشيوعي التونسي، أو حركة الاشتراكيين الثوريين بمصر، وحزبها المعروف باسم حزب العمال والفلاحين. ونزعم أن هذه النوعية من التنظيمات تحمل ملامح من التنظيمات اليسارية التقليدية المتمثلة في درجة ما من درجات الانغلاق على الذات والعصبوية، إلا أننا لا نملك أن ننكر أن هذه التنظيمات ما زالت تحمل – بدرجات مختلفة- طريقة العمل المنغلقة ذاتها الناتجة عن كونها منظمات عملت بشكل سري أو شبه سري لفترة طويلة من الزمن، تحت الحكم القمعي والملاحقة الأمنية لنظامي بن علي ومبارك. وبالتالي كان تأثيرها المتوقع وحجم قدرتها على الحشد في الشارع محدودا؛ خاصة في أوقات الانتخابات، حيث اتضح من خلالها أن الماكينة التنظيمية والسياسية لهذه القوى ضعيفة التأثير. فعلى سبيل المثال، فقد فاز حزب العمال الشيوعي التونسي بثلاثة مقاعد فقط داخل المجلس الوطني التأسيسي؛ كما أن حزب العمال والفلاحين الذي تأسس من قيادات منظمة الاشتراكيين الثوريين المصرية لم ينجح –حتى كتابة هذه السطور- في إتمام إجراءات إشهاره رسميا.

وربما كان الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي أيضا مثالا جيدا على ذلك النوع من التنظيمات التي تقع في منطقة وسطى بين اليسار التقليدي القديم وبين القوى اليسارية الثورية الجديدة، على الرغم من كونه لا يعرف نفسه باعتباره حزبا يساريا، ولا توجد أية إشارة للاشتراكية في أدبياته، إلا أنه نجح في احتلال مساحة لا بأس بها على الساحة السياسية المصرية بعد الثورة. ولكن الأزمة التي يثيرها الحزب هنا من ناحية التقسيم الذي تعتمده الورقة في اعتبار اليسار هي القوى السياسية المطالبة بالتغيير الجذري في مقابل قوى اليمين التي لا تطالب بالتغيير بل وتدافع عن الأوضاع القائمة كما هي. فالمصري الديمقراطي الاجتماعي دخل في الانتخابات البرلمانية لعام 2011 في تحالف مع حزب المصريين الأحرار ذي التوجهات الرأسمالية الصريحة، ولم يمانع كثيرا في ترشح بعض رموز النظام السابق على قوائمه

الانتخابية. ولكن في الوقت ذاته لا يمكن اعتباره جزءا من اليسار القديم بأي حال من الأحوال، حيث أنه نجح في جذب عدد كبير من الأعضاء الشباب من المنتمين إلى ما نطلق عليه في هذه الورقة "الفضاء اليساري العام"، وأبدت قياداته في عدد من المواقف انحيازا نوعيا إلى عدد من مطالب التغيير.

الفضاء اليساري العام:

من المؤكد أن كل الثورات العربية لم تخرج بمبادرة من الأحزاب أو القوى السياسية، بل كانت الملاحظة الرئيسة التي يبديها أي مراقب للمشهد في كل من هذه الدول أن حركة الشارع غالبا ما كانت أكثر سيولة واندفاعا وثورية مما تطرحه الأحزاب والقوى السياسية المختلفة. وفي معظم الأحوال كان الحراك على الأرض مرتبطا بمجموعة من الحركات الشبابية غير المؤدلجة –بالمعنى التقليدي للكلمة– والتي اتسمت بالجسارة في مواجهة أجهزة النظم القمعية، كما اتسمت حركتها بالسيولة النسبية التي مكنتها من التجاوب بسرعة مع متطلبات اللحظة الثورية، وقدرتها على الفعل السياسي المتجاوز للأحزاب السياسية ذات الهياكل المؤسسية الجامدة، والتي تسيطر عليها أجيال أخرى أكبر سنا. وهنا يبدو جليا المفاهيم التي أشار لها علماء الاجتماع حول "تأثير العمر"، حيث تؤثر الفجوة العمرية على المواقف السياسية بين الشباب وبين الأجيال التي تكبرهم.

فما نعنيه هنا هو بالأساس حالة الحركات الشبابية التي تتبنى أجندة يسارية، بمعنى أنها تطالب بالتغيير بشكل جذري، ولكنها لا تلتزم باليسار بمعناه الأيديولوجي. وهذه الحركات تتميز بأن سقف مطالبها أكثر ثورية وجذرية، وأنها قد لا تعنى بممارسة السياسة بالمعنى الانتخابي.

وهنا لا بد لنا أيضا من الإشارة إلى أن هذا الفضاء اليساري العام لا يعمل منفصلا أو في قطيعة عن الأحزاب أو التنظيمات السياسية المختلفة الموجودة والتي سبقت لنا الإشارة لها، بل هو يتفاعل معها سلبا وإيجابا، سواء بالتنسيق والتعاون أو الضغط والهجوم، أو حتى بالعمل بشكل مستقل عنها؛ وقد يأخذ أشكالا متعددة غير حزبية: كالحركات أو المجموعات الشبابية، المجموعات الشبابية التي تعمل من أجل الدفاع والضغط حول قضية معينة، التحالفات أو أطر العمل الجبهوية، وغيرها. ولكن الملاحظة الأهم تكمن في أن هذا الفضاء اليساري العام أكبر من هذه التنظيمات وغير قادر – حتى هذه اللحظة– على تأطيرها أو احتوائها بشكل كامل؛ وإنما يحاول –في

أحسن الأحوال- التفاعل معها إيجابا ومواكبة حركتها. ولا تزال -كما هو ملاحظ- هناك الكثير من المشكلات من قبل اليسار التنظيمي في بناء أطر للفعل الجماعي جاذبة بصورة كافية للمنتمين إلى الفضاء اليساري العام: فعلى الرغم من أن الكثير من المنتمين للفضاء اليساري العام قد يتشاركون مع اليسار التنظيمي في الكثير من التصورات حول خطورة الأوضاع الاجتماعية السائدة، إلا أنهم قد لا يتشاركون مع اليسار التنظيمي -بالضرورة- في المشاركة في الأنشطة أو الحملات الجارية لمواجهة هذه الأوضاع.

وعلى الرغم من أن هذا الفضاء العام قد بدأ في التشكل في مراحل سابقة على الثورات بفترة لا بأس بها، إلا أن الثورات العربية كانت -بطبيعة الحال- بمثابة المفجر الرئيس لهذا النوع من الحراك، حيث كانت -بالنسبة للكثير من الحركات الجديدة- بمثابة بداية المرحلة الأولى من دورة التعبئة التي أشارت لها أدبيات الحركات الاجتماعية: أو بعبارة أخرى، كان انفجار الثورات "لحظة الجنون"، وفقا لتعبير أريستيد زولبيرج **Aristide Zolberg**، التي يبدو فيها كل شيء ممكنا.

فعلى سبيل المثال، لفضاء العام في مصر يعد من أغنى الفضاءات بهذا النوع من الحراك، والتي بدأت في التشكل قبل الثورة المصرية بحوالي عشر سنوات تقريبا؛ وتحديدا منذ العام **2000** مع ظهور اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، والتي تلتها الحراك ضد الحرب على أفغانستان والعراق؛ ثم حركة "كفاية" التي كانت بمثابة المظلة الجامعة لعدد من الحركات النوعية الأخرى المطالبة بالتغيير، والتي كانت أحد مصادرها الأساسية هي حركة المجتمع المدني القوية في مصر، وخاصة في الشق الحقوقي منها، مثل "حركة شباب من أجل التغيير" وغيرها. وتصاعد نشاط تلك المجموعات الشبابية المنتمية للفضاء العام، ومنها مجموعات مثل "حركة شباب من أجل العدالة والحرية"، أو شباب الجمعية الوطنية من أجل التغيير" وغيرهم أو المجموعة المشرفة على تحرير الصفحة الأشهر على فيسبوك "كلنا خالد سعيد". وهنا يبدو أن أحد الأدوات الأساسية التي ساهمت في خلق وتحفيز الحراك الشبابي كان الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي، التي سهلت التواصل بين الناشطين الشباب، وقللت كثيرا من تكلفة الانخراط في الناشطية السياسية. وفي مرحلة الثمانية عشر يوما الأولى من الثورة المصرية والفترة التي تلتها مباشرة، خرج من رحم تجربة ميدان التحرير عدد مهول من الحركات والمبادرات والائتلافات الشبابية، لعل أبرزها "ائتلاف شباب الثورة".

كذلك كان هذا النوع من الحراك الشبابي موجودا بصورة كبيرة في تونس، الذي شكل الشباب المعطل عن العمل إلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل الوقود الأساسي للحراك الاجتماعي في الشارع التونسي. ومعظمه ممن لم يمارس السياسة بمعناها الحزبي التقليدي قبلا، وجاء انخراطه في العمل العام للمطالبة بالتنمية وحقوق الإنسان والحريات. وكان هذا النوع من الناشطين السياسيين هو الوقود الأساسي للحراك الاحتجاجي ضد الحكومات التي شارك فيها بعض فصائل اليسار التنظيمي، وجاءت أقل من التوقعات –كما سلفت الإشارة إليه في الفقرات السابقة- .

وفي سوريا أيضا، بدا واضحا آثار الجيل التي أشرنا إليها آنفا، حيث انحاز شباب الأحزاب اليسارية ككل - سواء من التنظيمات التقليدية المشاركة في السلطة أو تلك التي تزعم انتمائها للمعارضة- إلى الوقوف مع الثورة، خلافا لمواقف أحزابها. ومن خلال هذه القواعد تشكلت تنظيمات أو حركات شبابية خارجة عن الأطر الحزبية التقليدية، منها مثلا: "تنسيقيات الشيوعيين"، مجموعة "رؤية للتغيير"، تجمع اليسار الديمقراطي"، أو "تيار اليسار الثوري في سوريا"، و"ائتلاف اليسار السوري".. إلى جانب مشاركة عدد كبير من الكوادر اليسارية الشابة بشكل مستقل في أشكال أخرى أكثر جبهوية من العمل.

ومثلها في ذلك مثل اليسار السوري، نجد أيضا شباب الحزب الاشتراكي اليمني قد –نتيجة لعدم رضاه عن الأداء السياسي لقياداته الحزبية- قد قام بتأسيس تحالفات شبابية يسارية تتناسب بصورة أكبر مع طبيعة مرحلة ما بعد الثورة، بحيث تكون أكثر مرونة وقدرة على العمل والتنسيق السريع على الأرض وتتسم بقدر ما من الاستقلال في العمل عن تنظيمها الحزبي التقليدي، المقيد أيضا بقيود عمله الجبهوي في إطار "اللقاء المشترك". واتضح ذلك مثلا في الحراك الشبابي الرافض للموافقة على المبادرة الخليجية كأساس لعملية انتقال السلطة في اليمن، إلى الحد الذي أربك قيادة الحزب وأجبره على أن يكون أكثر مرونة مع المطالب الثورية الشابة.

كذلك كان الحراك الاحتجاجي في البحرين قائما بالأساس على الحركات الشبابية المطلبية، التي غذتها أيضا الأدوار شديدة الأهمية التي لعبها نشطاء حقوق الإنسان. فقد لعبت الحركات الشبابية الخارجة عن الأطر الحزبية، والحراك الحقوقي أيضا الدور الأبرز في إشعال الثورة البحرينية، من خلال رفع المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، دون انتظار الدعم من المعارضة السياسية الرسمية. وهو الأمر الذي أثار حفيظة هذه الأخيرة، وجعلها تدخل في صراع مع القوى الشبابية، وترفع

غطاء الدعم السياسي عنها في بعض الأحيان، خاصة عندما تتصاعد الملاحقة الأمنية من جانب النظام لها.

وباستخدام الأدوات التحليلية التي تقدمها لنا نظرية الحركات الاجتماعية، يمكننا القول بأن هذا الفضاء اليساري العام هو المكسب الأهم الذي خرج به اليسار من الثورات العربية، حيث أنه عبر تلك الثورات يمكننا القول بنجاح اليسار النسبي في تأطير قطاعات لا بأس بها من مجتمعاتها، بمعنى "تأطير أحداث وأوضاع، وإضفاء المعنى عليها، على نحو كفيل بتعبئة مناصرين محتملين وكسب تأييد الجمهور". أو بعبارة أخرى أكثر تفصيلا، يمكن القول أنه ثمة كتلة حرجة من الناس قد تكونت، التي تتشارك في بناء تصورات عن الوضع السائد بأنه ظالم وغير أخلاقي، وأنه ليس من الممكن السكوت عنه أو احتماله، وهو ما يعرف في أدبيات الحركات الاجتماعية باسم "التأطير التشخيصي". كما يمكن القول، وهو المشهد الذي لاحظناه كثيرا في الكثير من الدول التي تمر الآن بمراحل انتقالية متعثرة، بأن اليسار نجح جزئيا –وليس بشكل كامل– في تحفيز أو دفع هذه الكتل الحرجة إلى ضرورة الفعل من أجل تغيير هذا الوضع، وهو ما يعرف باسم "التأطير التحفيزي"؛ ولكن يظل العيب الأبرز لدى اليسار في هذه الدول هو تعثره أو عدم قدرته الكاملة– حتى تلك اللحظة– في خلق "إطار استشرافي" يسمح بتكوين تصور متجانس عن وسيلة لعلاج الوضع القائم. وهذه الكتلة الحرجة ظلت بمثابة "المستوعب" الذي يلعب دور البيئة الداعمة أو الضاغطة التي يعمل فيها اليسار التنظيمي على اختلاف قواه، وبدون هذا الفضاء العام، الأقرب إلى السيولة في شكله، تصبح قوى اليسار التنظيمي أقرب إلى هياكل بيروقراطية نخبوية منقطعة التأثير بالشارع أو بالعمل العام عموما.

الثنائيات الحاكمة لصياغة اليسار لتحالفاته في دول الربيع العربي:

من خلال ما تم طرحه في دراسات الحالة، كان من الواضح أيضا أن الأداء السياسي لليسار التنظيمي في دول الربيع العربي به الكثير من المساحات المتشابهة. وبالاعتماد على الملاحظة، يمكننا التمييز بين عدد من الثنائيات أو الإشكاليات التي تطرح نفسها على القوى اليسارية في هذه الدول، وغالبا ما تحكم أداء اليسار السياسي سواء من ناحية لصياغة اليسار لتحالفاته أو خوضه للعمل الجبهوي مع قوى أخرى، أو

طبيعة علاقته بالنظام، في صورة حدية، أو في صورة "إما..أو". وبطبيعة الحال، كانت هذه الثنائيات أو الإشكاليات موجودة في ذهنية القوى اليسارية قبل الثورة، ولكن مع "جنون" لحظات الثورة وما تطرحه من إمكانيات للتغيير السريع على كافة المستويات، بدت هذه الثنائيات أكثر إلحاحا، وأكثر بروزا لعين الباحث. ومن أهم هذه الثنائيات:

أولا: ثنائية الثورة-الثورة المضادة، أو المعارضة-النظام الاستبدادي

وتعد هذه الثنائية أهم الإشكاليات بامتياز التي واجهت اليسار عموما بعد الثورات العربية. ونعني بها تحديدا الطريقة التي تنظر بها تنظيمات اليسار إلى إمكانية صياغة تحالفاتها مع قوى يمينية (خاصة قوى الإسلام السياسي)، من أجل الدفع إلى الأمام بمطالب الثورة أو إسقاط النظام الاستبدادي، أو خوفا من الالتفاف على مطالب الثورة وعودة النظام القديم مرة أخرى. ومن أمثلة هذه التحالفات اللقاء المشترك في اليمن، أو مشاركة بعض الأحزاب اليسارية مثل التكتل الديمقراطي للعمل والحريات والحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد في الائتلاف الحكومي مع حركة النهضة، أو التحالف السداسي الذي قامت به الجمعيات المعارضة في البحرين.

ثانيا: ثنائية العلمانية-الإسلام السياسي

وهي ثنائية أخرى محورية في صياغة اليسار لتحالفاته، وهي التي حكمت تحالفات معظم قوى اليسار منذ اندلاع الثورات العربية. فنرى انشغال اليسار بالاستقطاب العلماني- الإسلامي بشكل ربما جعل هذه القضية تتصدر تحالفاته وخطابه السياسي، وقد تجعله أحيانا يقبل بالتحالف مع قوى يمينية علمانية، وأحيانا أخرى مع النظام السياسي القائم من أجل تجنب التحالف مع قوى الإسلام السياسي. وفي معظم الأحوال، كانت القوى التي تركز كثيرا على هذه الثنائية تميل إلى التحالف مع النظام ومهادنته خشية خطر "الأسلمة"، وتفضل إبقاء الأوضاع على ما هي عليه دون تغيير، وبالتالي تقلل من أهمية تحقيق التغيير الاجتماعي أو السياسي. مثال: موقف عدد من القوى اليسارية "المعارضة" من الثورة السورية، ومنها على سبيل المثال حزب العمل الشيوعي وتجمع اليسار الماركسي وقيادة الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي.

وأحد الأمثلة الأخرى على ذلك هو تحالف حزب من يسار الوسط مثل الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي مع حزب رأسمالي يميني هو المصريين الأحرار، خلال

الانتخابات البرلمانية المصرية لعام 2011، بهدف محوري هو مواجهة قوى الإسلام السياسي خلال هذه الانتخابات.

على العكس من ذلك، بدا الحزب الاشتراكي اليمني على سبيل المثال متمسكا بموقعه داخل تحالف "اللقاء المشترك"، مع حزب الإصلاح الديني، على الرغم من أن هذا الحزب كان كثيرا ما يقوم بخروقات لا يمكن السكوت عليها ضد نشطاء الحزب الاشتراكي، من اتهامات بالتكفير أو بالتخوين أو حتى عمليات اعتداء.

ثالثا: ثنائية الصراع السياسي-المطالب الاجتماعية والاقتصادية

من خلال متابعة دراسات الحالة، كانت أحد الملاحظات المهمة التي يمكن إبدائها على الأداء السياسي لليسار التنظيمي في فترة ما بعد الثورات هو أن جوهر التحالفات التي عقدها اليسار منذ اندلاع الثورات متمحورة حول الصراع السياسي، في مقابل نوع من الإهمال إلى المطالب الاجتماعية والاقتصادية. ونعني هنا بمسألة الصراع السياسي الصراعات حول ترتيبات المرحلة الانتقالية مثل كتابة الدساتير الجديدة، خوض الانتخابات في ظل المرحلة الانتقالية.. وهكذا، وربما كانت أحد المحاولات القليلة للربط بين الصراع السياسي وبين المطالب الاجتماعية والاقتصادية كانت في التحالف الذي كونه حزب التحالف الشعبي الاشتراكي في مصر مع حزبين شابين آخرين هما "مصر الحرية" و"التيار المصري"، مع حركة شابة هي "ائتلاف شباب الثورة" من أجل "تحقيق مطالب الثورة، وفي القلب منها العدالة الاجتماعية. وهو التحالف الذي خاض الانتخابات البرلمانية لعام 2011 باسم "الثورة مستمرة".

كذلك الحال بالنسبة للجبهة الشعبية مثلا في تونس التي تأسست من حوالي 11 حزبا وحركة مفضلة البقاء خارج "الاتحاد من أجل تونس"، وذلك بسبب الخلاف على البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

أما في سوريا، فربما يمكننا ملاحظة أن عدد من الكوادر اليسارية قد فضلت عدم الانخراط في عمل مع مجموعات مغلقة، وإنما العمل مع أشكال تنظيمية جبهوية أخرى أوسع والمشاركة فيها بشكل مستقل من أجل تحقيق مطالب الثورة السورية.

أما في اليمن، فقد كانت مشاركة الحزب الاشتراكي اليمني في "اللقاء المشترك" وموافقته على المبادرة الخليجية مثلا أحد الأمثلة المهمة على الانحياز للتركيز على الصراع السياسي على حساب التغيير الاقتصادي والاجتماعي المنتظر من الثورات؛ وكذلك الحال بالنسبة لحزبي التكتل والحزب الديمقراطي التقدمي في

تونس، لدى مشاركتهما في الحكومات الانتقالية التي تم تشكيلها إثر سقوط بن علي، ومن ثم رفضهما لتحقيق الكثير من المطالب الاقتصادية والاجتماعية المرفوعة بحجة أن الوقت غير مناسب.

تحديات تواجه الأداء السياسي لليسار:

من خلال متابعة دراسات الحالة، بدأ أن هناك عدد من التحديات المشتركة تواجه اليسار التنظيمي بشكل عام في الدول العربية المختلفة؛ وفي تقدير كاتبة هذه السطور، ترتبط أغلبها بالبنى التنظيمية الداخلية للأحزاب وقدرتها على "التأطير" وصياغة خطاب جاذب ومتجدد يتناسب مع حيوية المجتمع المحيط بعد الثورات، ويعبر عن مطالبه. ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

التحدي الأول: البنى التنظيمية المفتتة

كان من الملاحظ أنه، في معظم الحالات محل الدراسة، كان هناك تفتت تنظيمي كبير لقوى اليسار، بمعنى تشتت قوى اليسار التنظيمي بين عدد كبير من الكيانات الصغيرة المتفرقة. وقد يبدو- للوهلة الأولى- أن هذا الأمر، البنى التنظيمية المفتتة والتعددية الكبيرة الموجودة في فصائل اليسار على المستوى التنظيمي، هي أمر طبيعي في أعقاب الثورات، إلا أن هذه المسألة قد أضرت كثيرا بالأداء السياسي لليسار على المستوى الانتخابي. وهو ما يتضح مثلا في انتخابات المجلس التأسيسي التونسي التي دخلها اليسار بعشرات القوائم ولم ينجح سوى في الفوز بـ3 مقاعد فقط في المجلس، وكذلك الحال على سبيل المثال في الانتخابات الرئاسية المصرية التي دفع فيها اليسار بـ3 مرشحين رئاسيين دفعة واحدة.

ومن المؤكد أن التعددية في البنى التنظيمية لليسار ليس في حد ذاته هو المشكلة، ولكن المشكلة هنا تكمن في غياب التنسيق والتعاون إلى حد كبير فيما بين هذه الفصائل اليسارية المتعددة؛ خاصة وأن البعض منها ما زال يعاني من التأثر بعقليات العمل في ظل التنظيمات السرية أو التي لا تتمتع بقدر كبير من الديمقراطية الداخلية، وذلك بدوره ينعكس في مشكلات في الأداء منها الانغلاق على الذات، والنخبوية أو العصبوية والحلقية. وكلها مشكلات طالما عانى منها اليسار في ظل النظم السلطوية؛ ومع انفتاح المجال السياسي –في معظم الحالات- بعد الثورات، تطرح فرص تاريخية للتنظيمات اليسارية لإعادة تشكيل بناها التنظيمية بشكل أكثر انفتاحا على الفصائل اليسارية الأخرى، بالتنسيق والتعاون أو التحالفات السياسية أو

الاستراتيجية على أسس برامجية، أيضا لضمان المشاركة الفعالة في الحياة السياسية الرسمية، سواء من خلال الانتخابات أو حملات الضغط أو غيرها.

التحدي الثاني: عجز البنى التنظيمية لهذه الأحزاب أو التنظيمات القائمة عن استقطاب الفضاء اليساري العام

وهو ما بدا واضحا في الانقسام والتباين –الحاد في بعض الأحيان- بين شباب الأحزاب ونخبها الأكبر سنا من ناحية، وبين عجز الأحزاب عن استقطاب الحركات والمجموعات الشبابية غير الحزبية إلى صفوفها. فمن المؤكد في كل دراسات الحالات التي تعرضت لها هذه الدراسة أنه ثمة فارق كبير بين سقف المطالب الذي تطالب به الحركات أو المجموعات المنتمية إلى الفضاء اليساري العام، بل والأجيال الشابة في تلك الأحزاب والتنظيمات ذاتها، وبين قياداتها الأكبر سنا من نخب الأحزاب. كما كان من الواضح أيضا أن "الفضاء اليساري العام" يتسم بجسارة أكبر بكثير في الحركة والعمل من تلك التي نجدها لدى نخب الأحزاب القائمة، فكان المنتمون إلى الفضاء اليساري العام على استعداد دائم لكسر وتجاوز "الخطوط الحمراء" سواء فيما يخص خطابها السياسي أو نطاق عملها على الأرض. وهو ما يرجع ربما إلى خشية قيادات الأحزاب من القمع الأمني العنيف في حال فشلت الثورات، الأمر الذي يهدد البنى التنظيمية الهشة لهذه الأحزاب، أما الشباب فربما لم يكن لديهم هذا الهاجس.

وقد تجلى ذلك على سبيل المثال خصوصا في الحالات التي لم تنجح فيها الثورة بعد في هز بنية النظام القائم، ونعني الحالتين البحرينية، التي قدمت فيها جمعية المنبر التقدمي ذات الخلفية الماركسية نقدا ذاتيا أعلنت فيه أنها أخطأت بدعمها للمشاركة في الربيع البحريني. وكذلك الحال في سوريا حيث مال شباب الأحزاب اليسارية المعارضة والمشاركة في السلطة ككل إلى اتخاذ مواقف داعمة للثورة على عكس من نخبتها التي كانت موالية للنظام إما بشكل مفتوح، أو معارضة له ولكن متخوفة من "الأسلمة".

أما في الحالات التي نجحت فيها الثورات في توجيه ضربة لبنية النظام السلطوي القائم، فبدت نخب الأحزاب، خاصة التنظيمات التقليدية منها، حريصة دائما على اقتناص جزء من المكاسب السياسية لترتيبات المرحلة الانتقالية، أكثر منها حرصا على الالتصاق بالمطالب الاحتجاجية التي يطرحها الشارع، وأحيانا ما كانت تلك المواقف تجئ على عكس ما تعمل من أجله الأجيال الأكثر شبابا في تلك الأحزاب

ذاتها. ولعل المثال الأكثر صراحة على ذلك هو مثال الحزب الاشتراكي اليمني، الذي تمسك باستمرار تحالفه داخل "جبهة اللقاء المشترك" على الرغم من الاعتداءات التي يلاقيها نشطاء الحزب على يد حليفه اللدود، حزب "الإصلاح الديني"، وعلى الرغم من الرفض الحاد والقاطع لقواعد الحزب للمبادرة الخليجية، إلا أن قيادة الحزب - باعتبارها جزءا من اللقاء المشترك- قد وافقت على اعتماد هذه المبادرة.

وباستمرار التفاوت في المواقف بين التنظيمات والنخب وبين الفضاء اليساري العام، فإن ذلك يعكس تحديا حقيقيا في قدرة هذه الأحزاب على القيام بالوظائف التقليدية للأحزاب السياسية، مثل الحشد والتعبئة والتنشئة السياسية وتجنيد الأعضاء الجدد، الأمر الذي يعني أنه من المرجح استمرار المجال العام في دول الربيع العربي في حالة سيولة وغياب للتأطير لفترة ليست بالقصيرة.

التحدي الثالث: ضعف قدرة الأحزاب على تحويل شعاراتها إلى برامج قابلة للتنفيذ

وهو أحد التحديات شديدة الأهمية التي تواجه الأحزاب في مرحلة ما بعد الثورات بشكل عام، والتنظيمات اليسارية على وجه الخصوص. وتجلى ذلك خصوصا في الدول التي مرت بمرحلة انتقالية سمحت بمساحة من تداول السلطة عبر إجراء انتخابات. ففي تونس، يزال التحدي الأكبر على مستوى السياسات العامة بالنسبة إلى الأحزاب والتنظيمات المنتمية إلى اليسار هو صياغة سياسة عامة للتشغيل عادلة وكفؤ، وقادرة على مواجهة مشكلة البطالة، وهي المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع التونسي الآن.

وكذلك الحال بالنسبة لمصر، فقد أثبتت التجربة البرلمانية القصيرة في 2011، بالنسبة للأحزاب المنتمية لليسار التي شاركت فيها، أن هناك مشكلات لا حصر لها مرتبطة بالسياسات العامة، والتي لم يكن أي من القوى السياسية، سواء يسارية أو غير يسارية، مستعدا لها بخطط أو سياسات تفصيلية أو برامج عمل يمكن الاستعانة بها لإصدار تشريعات في مجلس الشعب. وكذلك الحال بالنسبة لليمن وسوريا التي ينتظر من اليسار خلالها تقديم بدائل حقيقية للسياسات العامة، تعكس مطالب الثورات وتكون في ذات الوقت قابلة للتطبيق واقعيا. الأمر الذي يتطلب من قوى اليسار القيام بتطوير جهودها البحثية وليس فقط الاعتماد على العمل السياسي أو الانخراط في العمل على الأرض فقط.

التحـــدي الرابـــع: ضـــعف القـــدرة علـــى التواصـــل مـــع الجمـــاهير أو mainstreaming للخطاب اليساري

ففي معظم الأحوال نلاحظ أن لخطاب اليساري الذي تطرحه قوى اليسار التنظيمي ما يزال غير قادر على التعبير بشكل جيد عن مطالب الشرائح الأوسع من المواطنين، والتي غالبا ما تلجأ للارتباط بقوى يمينية: سواء كانت من قوى الإسلام السياسي أو من قوى النظام القديم. ومن ثم تكمن الحاجة للتأكيد على ضرورة ربط خطاب اليسار بمطالب الفئات الأوسع من الجماهير، بشكل حقيقي يعبر عنهم ولا يستغل وجودهم فقط باعتبار أنهم جموع بلا عقل لا وظيفة لها إلا استدعائها للإدلاء بأصواتها في أوقات الانتخابات فقط؛ بل يطور لديهم الإحساس بالانتماء والمواطنة من ناحية، ويساعد على صياغة مطالب الجماهير في لغة واضحة ومؤثرة وبليغة وبعيدة عن التقعر والتنظير، الذي غالبا ما يؤثر بالسلب على واستيعاب المواطنين من غير النشطاء لهذه الصورة.

وربما يرجع ذلك إلى تركيز الأحزاب اليسارية على الصراع السياسي بالأساس، وهو أمر شبه طبيعي في إطار مناخ السيولة السياسية التي أعقبت الثورات العربية، والتي تتم خلالها إعادة تشكيل قواعد اللعبة السياسية ككل.

التحدي الخامس: القدرة صياغة التحالفات السياسية على أسس برامجية بدلا من الحسابات الانتخابية الضيقة

فكما سلفت لنا الإشارة، يمكننا ملاحظة ارتباط القوى المنتمية إلى اليسار التنظيمي بصياغة تحالفات مبنية بصورة كبيرة على حسابات سياسية أو انتخابية ضيقة للغاية، ولذلك غالبا ما كانت معظم قوى اليسار - في حالة خوضها لتجربة عمل جبهوي أو تحالف انتخابي- غالبا ما تتحالف مع الفصائل الأخرى ثقيلة الوزن سياسيا، ولكنها لا تتفق معها بالضرورة في أي من تصوراتها أو برامجها السياسية في حدها الأدنى. فعلى سبيل المثال، نجد أن الحزب الاشتراكي اليمني مازال متمسكا بالتحالف مع حزب الإصلاح الديني في "اللقاء المشترك"، على الرغم من اختلافهما في البرنامج السياسي جملة وتفصيلا. وكذلك الحال بالنسبة لمصر مثلا، مع قرار خوض حزب التجمع والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي الانتخابات البرلمانية عام 2011 مع أحد الأحزاب اليمينية الرأسمالية وهو حزب المصريين الأحرار؛ وذلك على الرغم من اختلافهما الشديد في النظر إلى مسألة العدالة الاجتماعية مثلا

كأحد المطالب الأساسية لثورة يناير، والتي يركز عليها الديمقراطي الاجتماعي، في حين تبدو كقضية هامشية بالنسبة للمصريين الأحرار.

ربما كان الاستثناء الوحيد الذي عقد تحالفا انتخابيا- سياسيا مع عدد من المجموعات السياسية الشابة، هو حزب التحالف الشعبي الاشتراكي في مصر، خلال تحالفه مع مجموعات حزبية أخرى هي التيار المصري، مصر الحرية، وكذلك ائتلاف شباب الثورة. والاختلاف هنا يكمن تحديدا في أن هذا التحالف مبني على برنامج سياسي مشترك، تعمل كل من هذه القوى، فور وصول مرشحيها إلى البرلمان، على العمل بشكل سريع وحاسم من أجل تحقيقه.

خاتمة:

كما يتضح من السطور السابقة، من المهم للغاية لدى القوى المنتمية لليسار في تلك المرحلة شديدة الحساسية من تاريخ الثورات العربية أن تعمل في باعتبارها قوى لدفع التغيير الاجتماعي والسياسي بشكل جذري نحو الديمقراطية؛ كما من المهم لها أيضا أن تعمل على صياغة تحالفاتها، وتطوير خطابها وبرامجها السياسية بشكل يجعلها أكثر قدرة على جذب الشرائح الأعرض من الجماهير إلى صفوفها، ويجعله أيضا لفصيل الأقرب للتعبير عن مطالبهم الحقيقية، دون استغلال أو إسراف في التقعر التنظيمي أو السياسي، ومن المهم أيضا الالتفات إلى أحد الظواهر شديدة الأهمية، وهي أن الثورات العربية قد أثبتت بشكل شبه قاطع أن الفضاء اليساري العام، الذي يحوي عددا كبيرا من المبادرات الشبابية والحركات الاجتماعية الجديدة، دائما ما يسبق في حراكه ومطالبه أية قوى سياسية أخرى. ولذلك، يستحق الأمر –من القوى اليسارية- القيام بمحاولات دءوبة من أجل الحفاظ على ذلك الفضاء اليساري العام باعتباره "مستودعا" للأفراد والمجموعات الشبابية لأداء جيد على الأرض، أو أرضا خصبة لزرع أعضاء جدد محتملين، أو ما إلى ذلك.

اليسار والحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية

محمد العجاتي

عمر سمير

مقدمة

تعرف الحركات الاجتماعية على أنها "الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين كممثلين عن قاعدة شعبية تفتقد إلى التمثيل الرسمي بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة". قد تكون هذه الحركات محلية، أو إقليمية، أو عالمية مثل **via campasina**.

وعلى الرغم من أنه من الصعب وصف التحركات في المنطقة العربية بأنها حركات اجتماعية - على غرار ما سبق الإشارة إليه- إلا أنه يمكننا ملاحظة إرهاصات لما يمكن تسميته حركات اجتماعية في منطقتنا، مثل تشكل مجموعات مناهضة العولمة في عدة دول (آتاك- مجموعات المناهضة)، أو من خلال حركات سياسية تسعى إلى تغيير ديمقراطي في دول أخرى، أو ثالثة تحتج على السياسات الرأسمالية التي من شأنها الإضرار بمصالح الطبقات الفقيرة مثل الحركات العمالية، ومناهضة الغلاء والبطالة، والسياسات الجبائية.. وغيرها.

وبناء عليه يمكننا القول بأن ما شهدناه حاليا في المنطقة العربية في الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠ هو أقرب لحركات احتجاجية منه إلى الحركات الاجتماعية. ويمكن تعريف الحركات الاحتجاجية بأنها "أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها. وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، وقد تتخذ أشكالا هادئة أو هبات غير منظمة". وهي بيئة تتشابه مع نشأة الحركات الاجتماعية الراهنة في أمريكا اللاتينية، سواء من ناحية السياسات التي تؤدي إلى هذه الاحتجاجات أو الظروف المصاحبة لها،

وكذلك من حيث الشكل الاحتجاجي العفوي في معظمه، والذي يتخذ أشكالا غير مشروعة أحيانا[١٠٨]. ويحاول هذا الفصل تحليل دور اليسار من خلال هذا المنظور.

أولا: اليسار والطريق إلى الثورات (ما قبل الثورات)

أدت حالة الارتباك التي شهدها اليسار في بداية هذا القرن مع تزايد أثر السياسات النيوليبرالية إلى خروج جيل جديد من عباءة الاشكال التقليدية واتجه لتنظيمات صغيرة يغلب عليها طابع السرية ففي مصر ظهرت مجموعات صغيرة الحجم والتأثير وسرعان ما اختفت نظرا لضعفها الشديد أو لاندماجها في أشكال أخرى لم تجد لنفسها موضع قدم في الحياة السياسية. المجموعة الوحيدة التي استمرت منذ نشأتها في أوائل التسعينيات وأوجدت لنفسها حيزا في الفراغ اليساري كانت تيار الاشتراكيين الثوريين الذي شهد في تاريخه عدد من الانقسامات أودت به في النهاية لتيارين صغيرين ضعيفي التأثير، رغم ما قدمه التيار من نقد في بداية تكوينه للنظرة الستالينية والتروتسكية الجامدة في السياسة والتنظيم.

أما تونس كانت المعارضة السرية اليسارية تتكون من عدة توجهات أهمها حزب العمال الشيوعي التونسي بقيادة حمة الهمامي الذي حوكم في العديد من المرات آخرها سنة ٢٠٠٢ وقضى في المجموع أكثر من ١٠ سنوات في السجن وأكثر من ١٠ سنوات أيضا في الحياة السرية وتعرض للتعذيب أكثر من مرة. الأحزاب بشقيها، المعترف به وغير المعترف به، كانت تتحرك وتتكامل.

وفي اليمن ورغم رجاحة هذه الخطوة إلا أن القيادة السياسية في الحزب أيقنت بأن هذه الإجراء المرحلي لا يكفي للمواجهة النظام الذي أصبحت كل مقاليد السلطة بيده وأنه لابد من قراءة المتغيرات بنظرة جديدة تنسجم مع واقع سياسي ينحو إلى تشرذم القوى المعارضة وعدم وضوح أهدافها في خلق رؤية عامة للبلد الذي كان يُجر إلى الهاوية مع تزايد الأزمات الداخلية وقمع الحركات الاحتجاجية والتضييق على الحريات وإفقار الانسان اليمني فخاض الحزب مراجعات فكرية في ضوء التحديات التي واجهها وأدرك أن استمرارية مشروعه السياسي الوطني مرتبطا بعقد تحالفات سياسية لتجميع القوى الوطنية في اصطفاف سياسي معارض وكانت ثمرة هذه المراجعة عقد

١٠٨هبة رؤوف عزت وآخرون، "الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية بين السياسي والاجتماعي"، تحرير عمرو الشوبكي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١١.

تحالف أولي فيما سمي مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، إلا أن الحزب الاشتراكي رأى ضرورة استقطاب حزب الاصلاح الديني الذي استخدمه النظام لضرب الحزب واستغلال الصراع الايديولوجي بينهماإلى تحالف جديد وتم تطوير هذا التحالف إلى تشكيل اللقاء المشترك، الذي يعد أول تحالف سياسي ما بين اليسار والإسلاميين في المنطقة العربية ومن أهم المنجزات التي تحسب للحزب الاشتراكي اليمني في تبني هذا التحالف والتغلب على الصعوبات السياسية التي حاولت تفكيك التحالف خاصة بعد مقتل مهندس التحالف جار الله عمر على يد إسلامي أصولي.

وقد كان لبروز التيارات الدينية في هذه المرحلة دورا واضحا في التأثير على اليسار سواء على مستوى التحرك أو على مستوى الايديولوجية، ففي الوطن العربي ككل بدأ التيار الإسلامي يحل محل اليسار الذي كان يعتبر في الستينيات والسبعينيات قوى المعارضة الرئيسية، كما أن قيم التيار الديني قد بدأت في التوسع بسبب مال النفط الخليجي الذي حملت رياحه الفكر الوهابي لكل المنطقة عن طريق حركة العاملين هناك. صاحب ذلك هوى في نفوس النظم التي كانت تتحول من مشروعات التحرر الوطني إلى النظام الرأسمالي بدرجة أو بأخرى. فاليمن كنموذج بعد الحرب في التسعينيات، نجحت سياسة تقويض اليسار التي تبناها النظام في تكريس عملية عزل السياسي والاجتماعي، وكانت مرحلة ما بعد الحرب من أصعب المراحل التاريخية التي عاشها اليسار في اليمن، وأمام وضع سياسي مغلق ساهم في تجريف اليسار وشيطنته مقابل دعم النظام للقوى الدينية المتشددة وأدت هذه السياسة في النهاية إلى ضرب بنية الحزب في الشمال والجنوب ونجحت في تحميله وزر تكفيك الوحدة أمام الرأي العام المحلي.

أحتلت فكرة التحالفات السياسة عبر الوطن العربي مكانا هاما في المسار السياسي في السنوات العشر السابقة على الثورات، وكان اليسار طرفا حاضرا فيها، حيث نجحت المعارضة التقليدية في اليمن في توحيد القوى الوطنية المعارضة للنظام واستمالة الشارع اليمني وبلغ ذروة نجاح هذا التحالف في خوض الانتخابات الرئاسية بمرشح رئاسي وحيد، وحققت هذه التجربة حراكا سياسيا لأول مرة في تاريخ اليمن منذ عقود، كما خاضت المعارضة التقليدية الانتخابات البرلمانية بقائمة موحدة على الرغم من التناقضات الجوهرية على مستوى القواعد، وأمام إصرار النظام على اجراء الانتخابات البرلمانية وعدم الاستجابة لمطالب المعارضة كان موقف المعارضة موحدا في

رفضها لممارسات النظام وبلغت اوج الأزمة بين النظام والمعارضة في تهديد المعارضة للنزول إلى الشارع.

وفي البحرين تراكمت الجهود لينعقد مؤتمر دستوري في فبراير/شباط ٢٠٠٤ نتج عنه عريضة بمطالب دستورية، ثم مؤتمر ثان في مارس/آذار ٢٠٠٥ وتم جمع عشرات الآلاف من التوقيعات على العريضة ورفض الديوان الملكي مجددا استلامها، ثم تفرقت الجهود واختلفت التوجهات وقررت العديد من الجمعيات في النهاية القبول بالأمر الواقع وخوض انتخابات ٢٠٠٦[١٠٩]. كما أثار طرح حركة الاشتراكيين الثوريين في مصر لتحالف مع الإخوان المسلمين تحت شعار "أحيانا مع الإسلاميين دائما ضد الدولة"جدلا واسعا بين تيارات اليسار بين يسار يرى أن هذا التحالف واجب في مواجهة دولة القمع، وفريق يطرحه باعتباره تنسيق تكتيكي لا يجوز اعتباره تحالفا لطبيعة بنية وبرنامج الإخوان الرأسمالية، وتيار ثالث يرى وجوب الوقوف مع الدولة في مواجهة التيار الديني باعتباره الخطر الأساسي في مواجهة مشروع اليسار في بعده التنويري. وهنا تجب الإشارة غلى ان هذه التحالفات كان لها ايجابيات على مستوى العمل الجماهيري حيث ظهرت كيانات معارضة قوية في الشارع المصري (كفاية مصر- اللقاء المشترك تونس- إعلان دمشق سوريا- هيئة *١٨ أكتوبر* للحقوق والحريات تونس) رغم عدم اقتصارها على هذين الطرفين إلا ان فكرة التحالف بينهما سمحت بظهور هذه الكيانات التي ضمت أطرافا أخرى. كما ساعدت على وصول اليسار لفئات من الشباب كانت التيارات الإسلامية قد احتكرت الوصول لهم عبر شبكاتها الاجتماعية وانخراط هؤلاء الشباب أثر بدرجة كبيرة على وعيهم. إلا أننا لا يمكن أن ننكر أن هذا التحالف ساهم إلى حد كبير في تفتيت اليسار ما بين قابل ورافض لهذا التحالف تحول في بعض الأحيان إلى عداء بين تيارات في اليسار (اليسار الثوري واليسار الديمقراطي) وظهر ذلك جاليا خلال حرب لبنان ٢٠٠٦، الأخطر كان تحول العمل مع الإسلاميين من تكتيك إلى أيديولوجية جامدة لم يستطع البعض تغييرها حتى بعد وصول إسلاميين للسلطة ما بعد ثورات الربيع العربي.

---

١٠٩. عبد النبي العكري، "الحركة الجماهيرية في البحرين: الآفاق والمحددات"، في: علي خليفة الكواري (محرر)، أعمال اللقاء السنوي الخامس للجماعة العربية للديموقراطية، تحت عنوان "تعزيز المساعي الديموقراطية في المنطقة العربية" مشروع دراسات الديموقراطية في البلدان العربية، على الرابط التالي: http://is. gd/Q0FTBo

١- اليسار والعمل الجماهيري.. طريق جديد للعودة:

الظهور الجديد لليسار كان في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات عبر المجتمع المدني ومنظماته، **ففي تونس** انصب اهتمام جزء من اليسار على الاعتناء بالجانب الفكري والجمعياتي وحقوق الإنسان دون تنظيمات حزبية. ولميمنعه هذا من أخذ مواقف سياسية بعد تجربة السجن في السبعينيات أينما كانت توجد أغلب قيادات اليسار، حصلت مراجعة فكرية كبيرة فهم على أثرها ممثلو اليسار أنهم أخطأوا الطريقة. وانصب اهتمام جزء منهم من وقتها على الجانب أو العمل الثقافي ونشر ثقافة حقوق الإنسان والهدف كان توسيع هامش حرية التعبير في العمل الثقافي، كما خرج اليسار من السجن بمنظمة العفو الدولية، وبالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وبالعمل الثقافي الفكري.

وفي **مصر واليمن** توجه النشطاء اليساريين إلى تأسيس منظمات المجتمع المدني خلال ذات الفترة في محاولة لإحداث تغير على المستوى القطاعي بعد أن شعروا باليأس من تجارب الأحزاب المصرية في إحداث تغير كلي للمشهد؛ فنشطوا في مجال حقوق الانسان (مركز هشام مبارك مثلا)، حقوق المرأة (مؤسسة المرأة الجديدة مثلا)، حقوق العمال (درا الخدمات النقابية والعمالية مثلا)[١١٠] **أما فيالبحرين**فقد ظهرت الجمعيات السياسية ذات الصبغة اليسارية (جمعية التجمع الوطني الديمقراطي، جمعية العمل الوطني الديمقراطي،جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي)، **وفي سوريا** ورغم قمع المجتمع المدني ظهرت منظمات تعمل على الحريات مثل حرية الصحافة (المركز السوري للإعلام وحرية التعبير) أو حركات مناهضة للعولمة (البديل).

ويمتد ذلك للعلاقة بالنقابات والحركات العمالية والاحتجاجية وتكفى هنا الاشارة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل[١١١]: فقد شارك الاتحاد العام التونسي للشغل

١١٠المزيد من المعلومات راجع: مستقبل العمل الأهلي في مصر، تحرير مدحت الزاهد، مركز دعم التنمية ومركز الفسطاط، القاهرة، ٢٠١٣.

١١١ انظر "أحبّك يا شعب: **الاتحاد العام التونسي للشغل – نبذة تاريخية**"، مدونة مذكرات الحرية، بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٢، على الرابط التالي:
http://cahiersdelaliberte. org/blog/?p=673، وانظر موقع الاتحاد العام التونسي للشغل، على الرابط التالي: http://www. ugtt. org. tn/

بصفة نشيطة في تأطير الثورة ومساندتها، وإذا علمنا أن أمينه العام السيد عبد السلام جراد كان قد ناشد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي في انتخابات ٢٠٠٩، فإنه من حقنا أن تساءل عن هذا التناقض وهدف هذا المقال التمحيص في تاريخ الاتحاد في محاولة لفهم هذا التناقض الذي عاشه الاتحاد تقريبا منذ الاستقلال.

في مصر فقد شهدت مرحلة الاحتجاجات الاجتماعية ما بعد الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٦، حيث تم التجديد للرئيس مبارك واعتبر الكثيرون ذلك فشلا للحركات التي نشأت لمقاومة ذلك، مما أدى إلى انحسار حركة كفاية وتركيز أخواتها على المطالب الفئوية الخاصة بها. ورغم خفوت وانحسار حالة الحراك السياسي المصاحب لـ"كفاية"، فقد نجحت هذه الأخيرة في خلق ما أطلق عليه بعض المحللون "ثقافة الاحتجاج"، أو "ثقافة انتزاع الحقوق". وتمثل هذا في الارتفاع غير المسبوق للاحتجاجات والإضرابات العمالية/ المهنية التي شهدتها مصر منذ العام ٢٠٠٦ وحتى الآن.

تزايدت ظاهرة الاحتجاج الاجتماعي في الفترات الأخيرة، فعدد الاحتجاجات المسجلة عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٠٢؛ ارتفع عام ٢٠٠٦ ليصبح ٢٦٦، أما عام ٢٠٠٧ فقد قفز هذا الرقم ليتجاوز ٦١٤ احتجاجا، وفقا للإحصاءات التي أجراها "مركز الأرض". أما عن عام ٢٠٠٨، فقد سجل في شهر فبراير/شباط أعلى معدلاته، حوالي ٦٢ احتجاجا في قطاعات مختلفة، وارتفع هذا الرقم على مدار العام إلى ما يقرب عن ٦٠٩ احتجاجات بين فئات وقطاعات مختلفة من العمال، والتقديرات الحالية لعدد عام ٢٠٠٩ يتعدى الـ٦٥٠ احتجاجا.

ثم انتقالنا من الاحتجاجات العفوية إلى الاحتجاجات الفئوية، بدأت هذه المرحلة بأشكال من الاحتجاج الشعبية حول قضايا معينة، مثل نقص المياه أو الخبز أو حوادث الطرق السريعة، واتخذت أحيانا أشكالا عنيفة مثل قطع الطرق، إلا أنها ما لبثت أن تطورت إلى احتجاجات مطلبية وفئوية. واتسمت تلك الموجة الواسعة من الاحتجاجات بالطابع المطلبي، فقد تركزت المطالب على زيادة الرواتب والأجور، المطالبة بالتعيينات، أو بالتأمينات الاجتماعية، وأحيانا تحسين الخدمات العامة أو مناهضة الفساد الإداري والمالي؛ ولم تكن هناك مطالب ذات طابع "سياسي" بمعنى المطالبة بالديمقراطية مثلا أو إلغاء قانون الطوارئ.. الخ. ومن الملاحظ من خلال الإحصاءات المتوافرة لدينا أن احتجاجات العاملين بالهيئات الحكومية احتلت نصيب الأسد من الحجم الإجمالي للتظاهرات، تلتها احتجاجات العاملين بقطاع الأعمال

العام. بلغت احتجاجات العاملين بالهيئات الحكومية حوالي ٢٦٧ احتجاجا، فيما بلغت احتجاجات القطاع الخاص ٢٣٥، وقطاع الأعمال العام حوالي ١٠٧ احتجاجات لعام ٢٠٠٨. كما شهدناانتشار الاحتجاجات بين قطاعات جديدة وغير مألوفة في المجتمع المصري، كشفت إضرابات الموظفين بالضرائب العقارية عن ترهل وتراخي التنظيمات النقابية الرسمية - المتمثلة في اتحاد العمال العام- ، وعجزها عن تبني المطالب العمالية المشروعة، بل وانحيازها - في أغلب الأحيان- إلى الموقف الحكومي. الأمر الذي دفع موظفو الضرائب العقارية - بعد نجاح الإضراب في تحقيق أهدافه بإعادة حقوق العمال المالية المهدرة- إلى تأسيس نقابتهم المستقلة عن التنظيم النقابي الرسمي لأول مرة منذ أعوام طويلة؛ الأمر الذي اعتبره المحللون نقلة نوعية في سياق الحركات الاحتجاجية في مصر.

كما شهدت تلك الفترة أيضا انتشار الاحتجاجات بين قطاعات جديدة وغير مألوفة في المجتمع المصري، مثل سائقي المقطورات، أو الصيادلة والأطباء، وخبراء وزارة العدل، والمعلمين، والإعلاميين. وهي قطاعات لم تشهد –تاريخيا- سوابق في تنظيم إضرابات أو احتجاجات عمالية. وفيما يلي نعرض نماذج لأهم هذه الاحتجاجات، وأهم مطالبها. في وسط هذا الزخم لعب اليسار المصري المناضل دورا في تكوين مجموعات مثل الحركة المصرية للتغير (كفاية) والمجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج)، بالإضافة للجان دعم الانتفاضة الفلسطينية وضد الحرب على العراق، علاوة على لجان التضامن العمالية المختلفة ذات الطابع الجبهوي. وهكذا بدأ الحراك السياسي في مصر في ربط السياسي بالوطني ولكن دون ربطهما بالاجتماعي الذي ظل الحلقة المفقودة في حركة اليسار بشكل كبير حتى الثورة، وذلك على الرغم من بداية صعود حركة عمالية قوية مع نهاية ٢٠٠٦ أدت في حالة موظفي الضرائب العقارية لتشكيل أول نقابة مستقلة منذ أربعينيات القرن المنصرم.

أما اليمن فقد كانت القوى اليسارية جزءا من الحركات الاحتجاجية الشعبية التي نادت بالعدالة الاجتماعية واتكأت على الطبقات المحرومة كمخزون اجتماعي وسياسي وساهمت في تراكم وعيها في الحقوق والحريات المدنية والسياسية، ورغم ما قدمته قوى اليسار في رفد المشهد السياسي اليمني إلا أنها كانت أحيانا جزء من أزمة النظام كما حدث في الجنوب حيث وصلت هذه القوى إلى السلطة وحكمت المجتمع الجنوبي وفق شروط متناقضة أو في الشمال فيما بعد، وأثر هذا التأرجح على مدى فاعليتها في تغيير الواقع اليمني وأدت تناقضاتها في المواقف إلى تعميق الهوة بينها وبين

بعض فئات المجتمع مما أدى إلى شغل هذا الفراغ من قبل القوى الدينية التي ورثت المساحة الشعبية لتي كان يتحرك فيها اليسار. وإذا عدنا إلى الواقع التاريخي الذي ظهرت فيه القوى اليسارية سنجد اختلاف هذا الواقع في شمال اليمن عن جنوبه ففي جنوب اليمن كانت البيئة الاجتماعية والسياسية مساعدة لبروز اليسار الذي ارتبط بروزه بنشوء النقابات وإضرابات العمال في المصافي مما انعكس على نضج اليسار في تحديد خطابه الايديولوجي، بعكس القوى اليسارية في الشمال التي نشطت في بيئة العمل السري وظروفها المعقدة حتى تسعينيات القرن مما ساهم في عدم وضوح برامجها وفي سهولة القضاء على فاعليتها بتصفية قياداتها التاريخية من قبل الحكم الشمولي في الشمال.

من اللافت للنظر أن جميع القوى المشاركة في الإضرابات أو الاحتجاجات العمالية كانت بعيدة كل البعد عن الأطر الحزبية التقليدية، كما كانت بعيدة عن الجماعات السياسية كالإخوان المسلمين وسواهم، وأيضا لم تكن منضوية تحت مظلة التنظيمات النقابية الرسمية أو حتى الحركات الاحتجاجية الجديدة –من أمثال "كفاية"- بل كانت مستقلة بشكل شبه تام، وخارجة مباشرة من رحم حالة السخط العمالي والمهني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة. لم تجد داعما لها سوى منظمات المجتمع المدني الحقوقية والعمالية. وأثرت هي الأخرى على هذه المنظمات فبرزت منظمات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي ركزت على قضايا أكثر قربا من المواطنين وجعلتهم أقرب للمجتمع.

أما على مستوى الحركات الشبابية **بتونس**: هناك ظاهرة جديدة برزت في تونس خصوصا ابتداء من ٢٠٠٨ وهي الشباب الناشط على الإنترنت الذي تغلب على محاولة السلطة منعه من النفاذ إلى المعلومة. يمكن اعتبار هذا الشباب، الذييغلب عليه العنصر النسائي، يسارا جديدا وقد نجح في جلب جزء من الأجيال السابقة إلى طريقته في العمل. وفي **مصر** تتمتع هذه الأجيال منذ لحظة ولادتها سياسيا بحس نضالي عالي وجسارة في مواجهة أجهزة بطش الدولة وقدرة على الفعل السياسي منقطعين النظير، وعلى الرغم من انتماء بعضهم لتكوينات سياسية تم كسبهم إليها في أوساط العمل بالجامعة والأحياء، إلا أن الكثير منهم انتمى لحركات شبابية سرعان ما بدأت في الظهور مثل "حركة شباب ٦ أبريل" و"كلنا خالد سعيد"، و"حركة شباب من أجل العدالة والحرية"، وشباب "الجمعية الوطنية للتغيير" مما تسبب في ظهور الفارق بين امتلاك الجسارة والنضالية وقلة الخبرة ومستوى التماسك السياسي لدى أجيال

جديدة تخط خطاها الأولى في وسط الزخم السياسي الحاصل. وبالرغم من كون هذه الأجيال الجديدة انتمت لحركات جديدة أو مجموعات وأحزاب سياسية مختلفة كانت موجودة بالفعل، إلا أننا يمكننا أن نجزم أن الحس الاجتماعي في نضال الكثير منهم كان ظاهرا بشكل واضح، وهو ما يمكن أن نطلق عليه جنوح ناحية اليسار حتى لو لم يطلقوا على نفسهم صفة اليسار. ورغم التطورات شديدة الأهمية التي مرت بها مصر والمنطقة العربية، واليسار المصري بصفة خاصة، إلا أنه ثمة أحداث بعينها أو محطات كانت تعد هي الأبرز في تاريخ التنظيمات والأحزاب اليسارية. وكما أجمع الكثير من ناشطي اليسار الذين كانوا يلعبون دورا فاعلا أيضا في حركة "شباب من أجل التغيير"، فإن هذه الأخيرة هي التي صنعت - فعليا- حركة "كفاية" ومنحتها زخمها الحقيقي الذي اشتهرت به في الشارع. ويفسر الناشطون ذلك بأن قيادات "كفاية" كانوا من الأجيال الأكبر عمرا —من جيل السبعينيات في المجمل- وكانوا يميلون إلى عدم المجازفة بالصدام المباشر مع النظام، كما كانت سقوف مطالبهم في المعركة ضد نظام مبارك دائما منخفضة مقارنة بما كانت تطرحه حركة "شباب من أجل التغيير"، دون إغفال المعارك الداخلية التي كانت تحدث باستمرار بين "شباب من أجل التغيير" وبين الأجيال الأكبر عمرا من قيادات "كفاية" حول سقف المطالب الذي يجب التمسك به، وكيفية إدارة الصراع مع نظام مبارك، فقيادات كفاية كانت ترى أن تمسك الشباب بسقف مطالب مرتفع في مواجهة النظام لا يعكس سوى تهور وانعدام خبرة، وإنه لن يؤد سوى إلى المزيد من تشرس الأجهزة الأمنية في التعامل مع الناشطين في الحركة والمتعاطفين معها؛ في الوقت الذي كان من الصعب على الشباب فيه القبول بالوضع القائم أو حتى بالإصلاحات الشكلية، المفرعة من مضمونها التي كان نظام مبارك يعد بها طوال الوقت [١١٢].

ولكن معظم هؤلاء الشباب لم يكن لديهم القدرة على بلورة مشروع أو تصور فكري واضح لمرحلة "ما بعد كفاية"، وفي تلك الفترة انضم عدد كبير منهم إلى التنظيمات اليسارية "الشبابية"، مثل الاشتراكيين الثوريين. وأعقب ذلك محاولاتهم في العمل على قضايا عمالية وفلاحية مع تنظيماتهم/أحزابهم، ولاحقا دفع بعد ذلك باتجاه

(١١٢)حبيبة محسن، "المشاركة السياسية غير التقليدية للشباب من التيار اليساري المصري"، في "الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب قبل وأثناء وبعد الثورة"، أعمال ندوة، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٢، ص ٦٢.

تأسيس مجموعة أخرى ذات إطار تنسيقي واسع، هي مجموعة "تضامن" في ٢٠٠٨، والتي كانت تعمل على تبني ومساندة هذه القضايا؛ وخلال هذه الفترة كانت الحركات الاحتجاجية للعمال والموظفين وباقي الطبقات الكادحة قد بلغت ذروتها، فكان من غير المعقول ألا تشتبك التنظيمات اليسارية معها، أو تحاول التضامن معها على الأقل".[١١٣]

وفي **اليمن** كانت هناك الحركات الشبابية اليسارية التي كانت أدبياتها وآلياتها الثورية والسياسية انعكاس لديناميكية وعي اليسار وتفاعله الميداني وتبنيه لمطالب الفئات الاجتماعية التي أزاحتها المكونات السياسية المتصدرة للثورة. وفي**البحرين**[١١٤] بالعودة إلى ماضي الحركات السياسية، نجد أنه برزت حركات شبابية انخرطت في الحركة النضالية الوطنية منذ بداية السبعينيات. وتشكل منها "الاتحاد الوطني لطلبة البحرين" (أوطب) كتنظيم طلابي نقابي يجمع في صفوفه الآلاف من الطلبة البحرانيين الدارسين في الجامعات العربية والأجنبية، خلال مؤتمر تأسيسي في دمشق في ٢٥ فبراير/شباط ١٩٧٢. كما تشكل الفصيل الشبابي للحركة النضالية في البحرين، وهو "اتحاد الشباب الديموقراطي البحراني" (أشدب)، في عام ١٩٧٤ بعد اندماج "شبيبة جبهة التحرير الوطني البحرانية" و"الاتحاد الوطني لطلبة البحرين" في الداخل. وهو تنظيم شبيبي مستقل يربط ربطا عضويا بين المصالح العامة للحركة الشبابية والمصالح العامة للحركة الوطنية. وقد جاء كتنظيم ديمقراطي تقدمي يضم في صفوفه جماهير واسعة من شبيبة البحرين التي كانت مكوناأساسياللحركة الشعبية في البحرين المؤلفة من مختلف الفصائل الوطنية والتقدمية. كما كان (أشدب) الذراع اليُمنى للحركة الوطنية في نضالها المرير من أجل الديمقراطية وتحقيق مطالب الشعب. وواصلت الحركات الشبابية نضالها في الثمانينيات وكان للفصائل والقوى الأخرى في البحرين دورا مهما في دمج الشباب والطلاب في العملية النضالية كالجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي والتي انبثق منها في أوائل الثمانينيات ما يعرف بـ"منظمة الشباب البحراني".

١١٣حبية محسن، مرجع سابق، ص٥٨- ٦٠.

١١٤أحمد الحداد، "دور الشباب البحريني في الحركات الاحتجاجية بين الماضي والحاضر والمستقبل"، موقع جدلية، بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٣، على الرابط التالي:
http://is. gd/8iunGS

فلقد غلقت النظم السياسية العربية كل وسائل المشاركة التقليدية في وجه شعوبها من خلال الأحزاب التي مع مرور الوقت أصبحت عديمة الجدوى برغم محاولاتها الدائمة للتأثير وتطوير آلياتها إلا أن النظم أظهرتها بمظهر العاجز عن التأثير في السياسات أو التعبير عن تطلعات الشارع، ومع تراكم التحديات التي شهدتها وسائل المشاركة غير التقليدية، وأهمها تنامي دور المجتمع المدني وقدرته على التشبيك بين القوى السياسية المعارضة التقليدية في لحظة ما كان لابد من وسائل جديدة وجدية للتغيير، والذي كان وقوده الشباب الناقم على الأوضاع الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها جيل الآباء وانعكست على جيل الشباب سلبا في البطالة وتأخر سن الزواج والضغوط النفسية والاجتماعية المتراكمة كل ذلك حتم التغيير وفرضه.

وإذا كان البعض رصد أن ظواهر عدم الرضا في المجتمعات المعاصرة في معظمها أكثر بكثير من ظواهر الرضا في مطلع هذا القرن، فليست شعوبنا في ذلك بدعا من الظاهرة الإنسانية الساعية إلى التغيير ككل، وإن كانت أكثر الأمم والشعوب امتلاكا لعناصر الثورة النائمة، ومن ثم فلا عجب من اندلاع الحركات الاحتجاجية في أرجاء أوروبا وفى وول ستريت في أعقاب اندلاع الربيع العربي، متبعة نفس النهج وذات الأساليب[١١٥].

وكما أثر اليسار على فكر الشباب وتمكن من إعادة رفع شعاراته عبر هذه الحركات الأقل ارتباطا بالتنظيم وأكثر ابتكارا على مستوى الحركة حيث طور هذا الشباب وسائل المشاركة الخاصة به، وهو ما أثر كذلك على تطور التنظيمات اليسارية باستعارة الوسائل الجديدة واليات الشباب في الحشد والتعبئة.

٢- الثقافة مدخل جديد-قديم لليسار:

وطنيا شارك الاتحاد في صراع التحرر الوطني إلى جانب المكونات السياسية على الساحة التونسية آنذاك، فكان قريبا في الفكر من الحزب الشيوعي التونسي (حركة التجديد لاحقا) من ناحية حقوق العمال لكنه كان ينتقد الشيوعية (حشّاد ١٩٥١) وكان يتناقض في الرؤى مع الحزب الدستوري الجديد رغم التعاون الوثيق بين

١١٥لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع لكتاب "جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية: من المجال الافتراضي إلى الثورة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٣

المنظمتين في الوقوف أمام الاستعمار الفرنسي بل وكان الاتحاد القوة الأولى في مواجهة الاستعمار الفرنسي في الخمسينيات بعد اعتقال أو نفي قيادات حزب الدستور، وكان الأمين العام، القائد فرحات حشاد الشخصية السياسية الأكثر تأثيرا على الجماهير وهو ما دفع قوات الاحتلال إلى تصفيته. وفي بداية الثمانينيات راوح النظام التونسي بين الانفتاح والقمع، وهو ما أدى إلى انفجار أحداث الخبز التي شاركت فيها قواعد الاتحاد العام التونسي للشغل بنشاط مقابل موقف غير واضح من قبل قياداته، لكن هذا لم يشفع له وتمت محاولة تصفيته نهائيا وحوكم الأمين العام الحبيب عاشور في قضية "كوسوب" سنة ١٩٨٥ (وهي المحاكمة الثالثة له بعد ١٩٦٥ و١٩٧٨) وكانت المحاكمات طريقة بورقيبة المثلى لإبعاد كل من يراه خطرا على حكمه أو حزبه.

وفي الثورة كانت القواعد والكوادر الوسطى تساند الثورة بطريقة نشيطة، وكانت المظاهرات تنطلق من المقرات الجهوية للاتحاد ويحتمي بها كل من يريد أن يهرب من بطش البوليس غير أن القيادة لم تتخذ موقفا واضحا (بل ولم تساند الوقفة الاحتجاجية في ٢٥ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٠ في ساحة محمد علي) وواصلت الكوادر الجهوية تحركاتها إلى جانب الشعب وبقية القوى الحية حتى إسقاط بن علي يوم ١٤ يناير/كانون ثان وكنس بقايا نظامه من خلال تحركات القصبة.

في خلال السنوات العشر السابقة على الثورة حاولت مجموعات وأفراد يساريون الاستفادة من الزخم النضالي الذي ظهر عقب تزوير انتخابات ٢٠٠٠ البرلمانية واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي أفرزت حركة تضامن قوية معها في جميع الأقطار العربية ووسط فئات لم تلتفت إلى القضايا الوطنية والتحرر من الإمبريالية والصهيونية منذ زمن، في نشر درجة من الوعي بالقضايا السياسية والاجتماعية برؤية يسارية. صاحب ذلك حركة رفض كبيرة لحرب الإمبريالية ضد العراق بحجة مكافحة الإرهاب في الوقت الذي كانت مدن العالم تنتفض ضد العولمة الرأسمالية وحلولها لأزمتها التي حملت الفقراء دفع ثمن فواتيرها.

اليسار وإن كان يواجه أزمة على المستوى السياسي إلا أنهعلى مستوى الحراك العام في المنطقة العربية كان له تواجدقوى، حتى إن لم يكن ظاهر، لا يمكننا الادعاء بانه لعب دور المحرك أو أنه ساهم في بلورة مطالب الحراك إلا أنه لعب دورا بارزا في ربط هذه الحركات وتحفيزها ونشر الوعي بداخلها. فمثلت الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ عودة لليسار بعد غياب يمكن رصده من بداية التسعينيات، حيث ظهر عبر تفاعل مع الواقع

وواكب تطوره من المطالب الإقليمية المواجهة للإمبريالية وربطها بالمطالب الداخلية للتغيير الديمقراطي، ثم خطوة أخرى نحو المطالب الاجتماعية[١١٦]. وقد كان تفاعله حركيا وفكريا مع المجموعات الشبابية هو أحد المفاتيح الأساسية التي فتحت أبواب الربيع العربي.

ثانيا:- اليسار والثورات العربية

منذ الأيام التي تلت الثورة، روّج بعض المحلّلين لفكرة أنّ الثورة كانت عفويّة ولم تكن لها قيادات ميدانية، وهي مقولة غير صحيحة. كان للثورة قياداتها الميدانية التي لا تزال موجودة في ساحات الحراك الاجتماعي إلى اليوم، وهي مكوّنة أساسا من الشباب الذين يمثّلون الضمير الحقيقي للثورة ويطالبون بحقوقهم وبالتنمية وبتغييرات في نمط التنمية. كما أنّ دخول الحركة النقابية والعمالية، ممثّلة في الحالة التونسية في الاتحاد العام التونسي للشغل وفي مصر العمال في ٩ و١٠ فبراير/شباط ٢٠١١، في المسرح بالفعل عن طريق الاضرابات كان دخولا حاسما وإعلانا على انخراط وانحياز الحركة العمالية مع مسار الثورة.

١- دور اليسار في الحراك الثوري:

يبدو من الملاحظة الأولية لأحداث الثورات أن ثمة مجموعة من السمات قد برزت لدى جيل الشباب العربي نتيجة للظروف السابقة ولتطوير الاستبداد لوسائله بشكل لم يكن له مثيل من قبل، وتطور سمات جيل الشباب جعلته مؤهلا لقيادة العملية الثورية التغيرية أكثر مما توافر من سمات للجيل الأكبر سنا أو الجيل الذي ولد قبيل تولي أطول النماذج العربية بقاء في السلطة، فليس غريبا أن تكون طليعة الربيع العربي ووقوده شبابية، فلقد ذاق هذا الجيل ويلات الاستبداد والفساد منذ نشأته وحتى سن الرشد حيث امتلك قدرة متراكمة على نقد الأوضاع في البلد الذي ينتمي إليه والأمة التي هو جزء منها بشكل جعلنا ناقمين على أوضاعنا أكثر من أي وقت مضى في التاريخ العربي، ولعلنا نستطيع أن نوجز سمات هذا الجيل في الجراءة والمخاطرة، والسرعة والانجاز والقدرة على الحشد، والتحدي والابتكار والإصرار،التطلع

١١٦في مصر أول مرة يتم الهتاف بسقوط حسني مبارك، كان خلال المظاهرات ضد حرب العراق في ٢٠٠٣. ثم كانت الهتافات للمطالب العمالية تبرز في مظاهرات حركة كفاية "ضد التمديد والتوريث".

للديمقراطية والحرية والحياة الكريمة[١١٧]. **وقد كان اليسار بسبب اشتباكه مع هذه الحركة في مرحلة ما قبل الثورات حاضرا في توجه هذه الحركات بشكل واضح على مستوى التحالفات أو على مستوى الشعارات التي طرحتها (العدالة الاجتماعية) لم يغب عن ساحات الثورة العربية.**

- **اليسار والائتلافات الشبابية (ائتلاف شباب الثورة في مصر- مثيله في دول أخرى):**

في **مصر** ظل الكثير من شباب اليسار المصري مؤمنا بضرورة تغيير نظام مبارك تغييرا جذريا، وحاول هذا الشباب أن ينفك من تحت عباءة التنظيمات الحزبية التى جمدت أفكارها فظهر فى حركات مثل شباب من أجل العدالة والحرية وشباب ٦ أبريل وقبلهما شباب من أجل التغيير، كل هذه الحركات لعبت دورا محوريا في تجذير خطاب تجميعي لكل القوى المستعدة للوقوف ضد نظام مبارك في ميدان واحد وتجاوز خلافاتها التنظيمية والفكرية ولو مؤقتا، ورفع شعارات كان يصعب أن ترفعها قوى اليمين الديني أو حتى التيار الليبرالي دون أن يكون لليسار تأثير واضح على خطابات هذه التيارات وأصحابها، ومن هنا انطلقت شرارة الثورة، وكان تشكيل ائتلاف شباب الثورة يضم العديد من شباب اليسار، بل أن اليسار نجح إلى حد ما فى جعل بعض القوى ذات المرجعية الإسلامية كحزب مصر القوية والتيار المصري فى تبني بعض قضايا اليسار والدفاع عنها بشكل لافت للنظر.

وكان النشطاء والمدونون الشباب في **تونس** وقود الثورة بما قاموا به من حملات "الفلاش موب" وهي عبارة عن تحرك سريع ومدروس في عديد من المناطق يقوم بها الشباب إعلانا لموقف ما، ويقع تصويرها وبثها على الإنترنت وقد أجروا الكثير منها ضد التعذيب والممارسات القمعية للنظامقبل وأثناء الثورة لكسر التعتيم الاعلامي[١١٨] وكثير منهم يساريون وإن لم يجمعهم تنظيم واحد أو أهداف واحدة، وقد

١١٧محمد العجاتي (محرر)، "جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية: من المجال الافتراضي إلى الثورة"مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت٢٠١٣

١١٨١١٨ انظر سونيا تميمي، "الشباب التونسي ووسائل المشاركة غير التقليدية: كيف ينتج القمع وسائل مشاركته، في محمد العجاتي (محرر)، "جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية: من المجال الافتراضي إلى الثورة"، مرجع سابق صـ٣٩ إلى ٤٣

تشكلت الجبهة الشعبيّة لتحقيق أهداف الثورة وهي ائتلاف يضمّ أبرز الأحزاب اليساريّة والقوميّة التقدّمية

أما في **اليمن** فقد أدركت قواعد اليسار المُجدد أن تحرك المعارضة التقليدية، الذي كان الحزب جزءا منه، كان بطيئا قياسا بزخم الشارع اليمني وتطلعاته في التعبير عن مطالبه بإسقاط منظومة النظام وليس رأس النظام فقط؛ لذا كانت واضحة في أدبياتها وساهمت من خلال خطابها الاحتجاجي في الانخراط مع كافة القوى الاجتماعية للتعبير عن رفضها للتسويات السياسية، واستطاعت هذه القواعد خلق بدائل جديدة لتحالفات يسارية شبابية شكلت قطيعة مع الخط السياسي للحزب والمعارضة التقليدية والشيء اللافت أن القيادة السياسية للحزب رضخت للخطاب الثوري للشباب اليساري ولم تفرض على قواعدها المنخرطة في الثورة المضي في الخط السياسي المتمثل في المبادرة الخليجية كما فعلت بعض الأحزاب المنضوية في المعارضة التقليدية وكان هناك قدر من الحرية التنظيمية فشكل شباب اليسار في مختلف المحافظات اليمنية تكتلات ومجالس تنسيقية شبابية يسارية لعبت دورا مهما في بلورة أهداف الثورة والدفاع عن مدنيتها ومن أبرز هذه التكتلات:ملتقى قوى الحداثة في صنعاء الذي ضم نخبة من المثقفين والأدباء وثوار ١١ فبراير في تعز وشباب التصعيد والحسم الثوري الذي ضم في صفوفه عدد من شباب اليسار وغيرها من التنظيمات والحركات الشبابية التي ساهمت في تأجيج الحراك الشعبي[١١٩].

أما عن الوضع في **سوريا** فقد كان اليسار المعارض فى صفوف الثورة منذ بدايتها، وبالرغم منأن مشاركة أحزاب المعارضة المحسوبة على اليسار بدت محدودة، حيث عدد أعضائها قليل، وتتسم بكبر العمر في الغالب. لكن لا شك كانت هناك مشاركات هنا أو هناك بالقدر الذي سمح به الوضع[١٢٠] إلا أن كثيرا من شباب اليسار انضم للجان التنسيق المحلية، وظهر ما يسمي بائتلاف اليسار السوري[١٢١] وهو جزء من الحراك الثورى السوري منذ بدايته وحتى الآن.

١١٩انظر الورقة الخاصة بالحالة اليمنية من هذا الكتاب.

١٢٠لمزيد من التفصيل فى دور اليسار السوري انظر الورقة الخاصة بالحالة السورية في هذا الكتاب

١٢١ لمزيد من التفصيل حول ائتلاف اليسار السورى ودوره على الأرض يمكن زيارة صفحة الائتلاف على الرابط التالي: **https://ar-ar. facebook. com/Syrian. Leftist. Coalition**

وفي **البحرين** كانت مواقف الدعم والمساندة التي كان يتوقع لها أن تصدر لتقوية دعوة الربيع البحريني، متجهة صوب تيارين أساسيين هما تيار جمعية الوفاق الوطني الاسلامية ومرجعيتها الدينية ممثلة في المجلس العلمائي والشيخ عيسى أحمد قاسم، حيث تهيمن جمعية الوفاق ومرجعيتها الدينية على أغلب جماهير المعارضة، والتيار الثاني هو اليسار القومي ممثلا في جمعية العمل الديمقراطي (وعد) لكونها جمعية معارضة تستقطب مكونات مختلفة من مكونات المجتمع البحريني (سنة- شيعة- عرب- عجم) وتمتلك أكبر ثقل جماهيري ضمن جماهير التيار الديمقراطي والليبرالي، ولكونها جمعية مستهدفة من قبل التيارات السياسة اليسارية الاخرى والتيارات الدينية الموالية وقد شنت الصحف الممولة حكوميا هجوما عنيفا عليها قبل دعوة الربيع العربي وبعدهمتهمة إياها بالرجعية والتبعية للتيار الاسلامي وولاية الفقيه[١٢٢]. أما الجمعيات السياسية الأخرى خصوصا العلمانية (اليسارية، الديمقراطية) فقد كانت خارج تغطيات الاستهداف إما لضعف تمثليها الجماهيري وتقلص نفوذها ضمن الإطار النخبوي الضيق، أو لأن رؤيتها السياسية تنطلق من مرتكز الإصلاح من الداخل والقبول بمخرجات العملية السياسية القائمة الانتفاض عليها.

مع انطلاقة الربيع البحريني في صباح ١٤ فبراير/شباط تصاعدت الأحداث بشكل درامي مع إعلان سقوط أول شهيد مساء اليوم نفسه، وتصاعد أكثر مع سقوط الشهيد الثاني أثناء تجهيز جنازة الشهيد الأول صباح ١٥ فبراير/شباط، كان من نتيجة ذلك أن تحول يوم الغضب لحقيقة أكبر من حجم التوقعات والتحديات التي كان تنتظره. طوال هذه الفترة الحرجة اكتفت الجمعيات السياسية المعارضة ومن بينها قوى اليسار بالظهور الإعلامي وإبداء التصريحات ونقد ممارسة الأجهزة الأمنية تجاه المتظاهرين، لكنها لم تتقدم أكثر من ذلك كمشاركة قياداتها في النزول لميادين التظاهر أو تبني خيارات المتظاهرين. [١٢٣] وما بعد هذا التاريخ نشطت قوى

---

١٢٢ من جملة تلك المقالات التي تناولت جمعية العمل الديمقراطي (اليسار القومي): تناقضات المعارضة البحرينية..اليساري والقومي يتبعان "ولاية الفقيه" التاريخ: السبت ١٣ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٢ - طائفية اليسار البحريني يوسف البنخليل صحيفة الوطن، العدد ٢٣٧٨ - اليسار الرجعي (٢- ٥) محمد المرباطي الأيام البحرينية، كيف نربِّي جيلا جديدا مناهضا للطائفية؟ "١٠" د. نعمان الموسوي صحيفة الوطن - العدد ٢٥١٤

١٢٣انظر الورقة البحثية عن البحرين للأستاذ عباس ميرزا المرشد في هذا الكتاب أيضا.

اليسار الاخرى في دفع أعضاءها للمشاركة في فعاليات الاعتصام المقام في دوار اللؤلؤة وتم افتتاح خيمة خاصة بجمعية العمل الديمقراطي (وعد) بقرار تنظيمي بهدف خلق تواصل مع قوى الشباب في الميدان والتنسيق مع الأطراف الفاعلة فيه، في حين تولى أمين عام الجمعية إبراهيم شريف ونائبه قضايا الجمعيات السياسية الأخرى والإعلام والعلاقات الخارجية. أما جمعية المنبر التقدمي فقد اجتمعت لجنتها المركزية في ١٥ فبراير/شباط وأصدرت قرار المشاركة في الحراك السياسي شريطة (الالتزام بالمطالب المشروعة في الملكية الدستورية، في إطار الشرعية الدستورية والقانونية، وبالحقوق المعيشية للمواطنين والتي كانت عناوين هذا التحرك في البداية، وانسجام هذه المطالب مع أهدافنا ومطالبنا السياسية التي ينص عليها نظامنا الأساسي وبرنامج عملنا). [١٢٤]

وفي سوريا حدثت ظاهرة ملفتة خلال الثورة، حيث ظهر بأن شباب أحزاب اليسار كلها مالت إلى الوقوف مع الثورة، ليس أحزاب المعارضة فقط بل وأحزاب السلطة كذلك. فقد مالت قواعد، والعديد من كوادر الأحزاب الشيوعية المشاركة في السلطة، ومن حزب الإرادة الشعبية، إلى الانخراط في الثورة ضدا لمواقف أحزابها. ومن هذه القواعد والكوادر تشكلت مجموعات جديدة مشاركة في الثورة، وهي: "تنسيقيات الشيوعيين" [١٢٥]، و"رؤية للتغيير"، و"عدد من الكوادر الشيوعية في محافظة السويداء"، و"تجمع اليسار الديمقراطي"، وربما مجموعات أخرى لم تستمر طويلا. إضافة لكثير من الشيوعيين الذين نشطوا فرديا أو ضمن تجمعات أخرى لها صفة علمانية أو ديمقراطية. خصوصا وأن جزء من هؤلاء اعتبر أن تمرده على سياسة الحزب تجعله يتخذ من معارضي سياسته من الشيوعيين مثالا (مثل حزب الشعب الديمقراطي)، وبالتالي أن يميل إلى سياسات هذا اليسار المعارض. [١٢٦] وإن كانت التنسيقيات التي قامت في سوريا قد ساهم فيها اليسار بشكل كبير كما انها أتاحت له دور في

١٢٤اللجنة المركزية للمنبر التقدمي: وثيقة المراجعة النقدية لموقف المنبر التقدمي من تحرك ١٤ فبراير وتداعياته، ١٥ يونيه ٢٠١١ على الرابط التالي:
http://www. altaqadomi. com/ar-BH/Document_critical_review. aspx زيارة بتاريخ ٢٠ يناير/كانون ثان ٢٠١٢.

١٢٥أنظر حول تنسيقيات الشيوعيين: http://www. al-manshour. org/node/412

١٢٦انظر موقع الأحزاب والحركات السياسية السورية، على الرابط التالي: http://www. syrianparties. info/?page_id=302

مساحةأوسع على الساحة،إلا أن طبيعة الحراك القائم على أساس جغرافي أدت إلى أن هذه التنسيقيات لم تكن ذات طابع يساري بالضرورة، قد نقول أنها كانت ذات هوى يساري لكن كذلك لم تساعد في معظمها على تجميع قوى اليسار، إنما على العكس قد يكون هذا التقسيم الجغرافي قد قلل من قدرة اليسار على البروز على الساحة كوحدات متجانسة تعمل بمنهجية واحدة.

وفي تونس كان لليسار دورا في الحراك خلال الثورة، وكانت مطالب الثورة مشتقّة من المعجم اليساري تأكيدا على أن الثورة هي ثورة اجتماعية وسياسية وتأكيدا أيضا على أنّ اليسار، وإن فشل سياسيا، بمعنى لم يغير السلطة ولم يأخذها، فهو قد نجح ثقافيا، فكريا واجتماعيا وسياسيا من حيث غرس المبادئ وتبديل العقليات، والحراك الذي حصل والذي لا يزال مستمرا هو بشكل أو بآخر وليد تضحيات اليسار ويؤكّد على أنّ الإرث الفكري السياسي المبدئي القيمي لليسار هو الذي أدى للثورة، وقد فتح الاتحاد العام التونسي للشغل –وهو معروف بقياداته اليسارية- أبواب مقراته أمام الثوار، كانت بعض قيادات اليسار المتجذر مثل الشهيد شكري بلعيد أو حمة الهمامي الذي ساند الشباب الثوري والجهات التي انتظمت بشكل عفوي مثل منزل بوزيان والرقاب، كانت تريد الدفع للأمام باتجاه تغيير النظام منذ أول يوم للحراك الثورى التونسي.[١٢٧]

وفي اليمن قام اليسار بدور واضح خلال أيام الثورة، فقدكان انحياز اليسار إلى الشارع عفويا وتبنيه لمطلب اسقاط النظام أمرا طبيعيا خاصة وأن قيادة وقواعد الحزب الاشتراكي اليمني كانت أكثر عرضة للاضطهاد والقمع والملاحقة والتصفية منذ عقود، لذا كانت أدبيات الحزب تصر على استمرار الحراك السياسي لمواجهة النظام في الشمال من خلال عدد من الفعاليات الاحتجاجية أو في الجنوب من خلال الحراك الجنوبي، ونتيجة لتجربة اليسار في الاحتجاجات الشعبية فإن فعاليته انتهجت خطين متوازيين عشية الثورة اليمنية. *أولا . الخط السياسي*الذي تبناه الحزب داخل المعارضة التقليدية(اللقاء المشترك) وهو النهج الذي يعد استمرارالتأزم الأوضاع لما قبل الثورة واستمرار الحوار مع النظام للحصول على بعض المكاسب السياسية الوطنية. وبعد تأزم العلاقة بين النظام والمعارضة(اللقاء المشترك) انضم اللقاء المشترك للثورة وانصهر مع كافة المكونات الثورية، لكنه استمر في انتهاج الخط السياسي للخروج بحل للوضع في

---

١٢٧ أنظر وقة الباحثة التونسية سونيا تميمي فى هذا الكتاب أيضا.

اليمن وتمثل بقبوله للمبادرة الخليجية التي رفضها شباب الحزب مع بعض شباب الأحزاب الأخرى والشباب المستقل. *ثانيا . الخط الثوري*وهو الذي أسهم في صعود يسار يمني مُجدد تحركت فيه قواعد الحزب الشابة دون اللجوء إلى قياداتها التي كانت مرتبطة بقرار جمعي للمنظومة المعارضة(اللقاء المشترك).

طرح اليسار وتبني بقوة القضايا النضالية العمالية بل واستطاع أن يجعلها محور شعارات الثورات وما تلاها من فعاليات مستغلا الأزمات التي خلفتها السياسات النيوليبرالية التي اتبعتها النظم العربية في العقد الأخير قبل اندلاع الثورات بشكل متزامن فكانت معظم الشعارات ترفع مطالب اقتصادية واجتماعية (عيش، عدالة اجتماعية،كرامة إنسانية) وهي شعارات تتجذر أكثر ما يمكن في الخطاب اليساري وتقترب منه وإن تبنتها كل التيارات الأخرى، بل ويمكن القول أنه استطاع أن يفرضها على أجندة اليمين الديني ويؤثر في أجندة الكثير من هذه الأحزاب بتبني مقولات تقترب من مفهوم العدالة الاجتماعية، واستطاع خلق اجماع وطني حول سياسات تتعلق بالعدالة الاجتماعية مثل ضرورة وضع حدين أدنى وأقصي للأجور وهي مطالب قديمة سرعان ما تبلورت في مطالبات حقيقية بقوانين تنظمها. أي أنه يمكنا القول أن اليسار خلال فترة الحراك الثوري استطاع أن يؤثر على مستوى الحراك وعلى مستوى الشعارات والمطالب.

٢- اليسار والمسار الثوري:

لم ينتهي دور اليسار بانتهاء أيام الثورة الأولى وسقوط رأس النظام في كلا من مصر وتونس واليمنففي "الفترة الانتقالية"،وبرز صوت اليسار من خلال تبنيه خطاب الشارع اليمني الرافض لوضع المرحلة الانتقالية الذي ساهم بإعادة تمركز القوى التقليدية القديمة.

- **دور اليسار في الحركة الاحتجاجية والشبابية ما بعد الثورات في كلا من الدول الخمس:**

في تونس لم تمر سوى أيام قليلة على انتخابات الجمعية التأسيسية، حتى اندلع إضراب لمدة ثلاثة أيام لعمال البريد، وإضراب وطني لعمال الفنادق والعاملين في الوكالات السياحية، إلى جانب مظاهرات كفاحية في العديد من المدن مثل سوسة. كما انخرط عمال شركة التبريد ومعمل الجعة بتونس هم أيضا في إضراب، وكذلك العاملين في شركة النفط الايطالية ايني (ENI)، الذين يطالبون بعقود

عمل دائمة. فسرعان ما تشعر الطبقة العاملة والشباب بالثقة ويقومون بتنظيم النضال الثوري المباشر لتحقيق أهدافهم.

ومن بين هؤلاء نجد الخريجين العاطلين عن العمل الذين لعبوا دورا رئيسيا خلال كل مسار الثورة. وقد عقد اتحاد الخريجين العاطلين عن العمل (UDC) مؤخرا اجتماعه الوطني في سوسة بمشاركة ٥٠٠ شخصا يمثلون الآلاف من جميع أنحاء البلاد. وقد نجحت مظاهرة مشتركة مع مناضلين نقابيين يساريين في جمع أكثر من عشرة آلاف شخصا في تونس العاصمة، يوم ١٥ أغسطس/آب ٢٠١١، للمطالبة بالوظائف، والعدالة الاجتماعية، ومعاقبة المسؤولين في النظام القديم. [١٢٨]

وبرغم أن الرئيس المنصف المرزوقي محسوب على قوى اليسار التونسي، إلا أن احتجاجات اليسار على الترويكا التونسية لم تهدأ وزاد من وقودها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والاغتيالات السياسية التي وقعت مؤخرا بحق اثنين من رموز اليسار التونسي وهما شكري بلعيد ومحمد البراهمي والتهديد بالاغتيال لحمة الهمامي وغيره.

وفي مصر انتعش نشاط شباب اليسار وإن لم تحز أحزابهم على نسب كبيرة فى الانتخابات التشريعية، وإن لم يفز مرشحهم الشبابي للرئاسة المناضل الحقوقي خالد علي. وقد لعب شباب اليسار ممثلا في حملات "لادستور تحت حكم العسكر" وحملات حركة شباب ٦ أبريل، والكثير من رموز اليسار للتصويت بـ"لا" على التعديلات الدستورية في مارس/آذار ٢٠١١ وكذلك دستور ٢٠١٢، دورا كبيرا في رفع نسب التصويت بـ"لا" على كلا الدستورين وكذلك حملة "مقاطعون" والتي كان شباب الاشتراكيين الثوريين المروج الأساسي لها، والتي رفعت نسب المقاطعين للاستحقاقات الانتخابية في الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة المصرية وكذلك الاستفتاء على دستور ٢٠١٢ وهو ما يلاحظ من متابعة كافة الاستحقاقات الانتخابية التي جرت منذ مارس/آذار ٢٠١١ وحتىديسمبر/كانون أول ٢٠١٢. [١٢٩]

١٢٨خورخي مارتن، "انتخابات الجمعية التأسيسية التونسية: فوز النهضة يحضر لمزيد من الانتفاضات"، بتاريخ ٧نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١١، على موقع ماركسي تونس، على الرابط التالي: http://www. marxy. com/africa/tunisia/constituent-assembly-elections101111. htm

١٢٩ محمد العجاتي،" كيف صوت المصريون"، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣

وفي اليمن حدثت ثورات شبابية داخل الأحزاب اليسارية اليمنية نفسها، فقد قام شباب الحزب الاشتراكي اليمني في تعز بتنفيذ اعتصام مفتوح داخل المقر رفضا لقيادته التاريخية التي عجزت عن تحقيق تطلعات الشباب الثورية، وأدت هذه الخطوة إلى إرباك القيادات الحزبية المركزية ونجح الشباب في اسقاط سكرتارية المنظمة وصعود شباب يساري لديه رؤية واضحة حول دور اليسار في هذه المرحلة وهي أول ثورة شبابية داخل الأحزاب اليمنية عموما، وشارك شباب اليسار بقوة في كافة الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية التي تلت سقوط على عبد الله صالح وحتى مؤتمر الحوار الوطني والذي لازال منعقدا، فالعديد من الرموز الشبابية للثورة اليمنية هم يساريون وقد قدموا نقدا بشكل أو بآخر للمبادرة الخليجية ثم شاركوا في العديد من الفعاليات الثورية سواء فرادى أو في إطار منظمات كمنظمة الشباب التقدمي.

وفي البحرين تشكل ائتلاف شباب ثورة ١٤ فبراير، وهو يقوم بنشاط واسع في توثيق الحراك الثوري في البحرين منذ اندلاع الثورة وحتى الآن، وكثير من رموز اليسار البحريني ونشطائه هم أعضاء في هذا الائتلاف ومشاركون بصورة أو بأخرى في الفعاليات على الأرض أو في تأطير رؤاه ومواقفه من التطورات السياسية الميدانية[١٣٠]، وقد أحدث حراك الربيع البحريني رغبة لدى الطاقات الشبابية اليسارية لأن تظهر نفسها مستقلة عن عصبويتها التنظيمية وأن تكون هذه المناسبة فرصة لإعادة تنظيمات شبابية برزت في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي من تحت عباءة اليسار الماركسي واليسار القومي مثل تنظيم ائتلاف الشباب اليساري وتنظيم جبهة التحرير الوطني الماركسية.

إلا أن هذا الدور واجهه عدة تحديات متمثلة في الغياب التنظيمي وضعف التمثيل السياسي، كما برزت بشدة من جديد إشكالية العمل مع الإسلاميين. ففي تونس على سبيل المثال كانت وجهة نظر اليسار الراديكالي، قبل وصول الإسلاميين إلى الحكمأن التعاون ماغزلا ممكنا، إذ بقي متحالفا معهم –وبالذات حزب العمال- إلى غاية الانتخابات. وقد كانت هذه التحالفات تكتيكية لليمين ومبدئية بالنسبة لليسار[١٣١]. إذ

---

١٣٠ للمزيد من التفصيل حول ائتلاف شباب ثورة ١٤ فبراير يمكن زيارة صفحة الائتلاف على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك على الرابط التالي:
https://www. facebook. com/Coalition14th

١٣١انظر ورقة د. سونيا تميمي، "مأزق اليسار التونسي"، في هذا الكتاب أيضا.

أنّ حزب العمال كان موجودا في خضم الحراك ونزل إلى الشارع ونظم، ولكنّ إشكاليته الوحيدة أنه لم يعرف كيف يقطع مع النهضة. ويعزو المحللون ذلك إلى سببين: الأول هو إرث هيئة ١٨ أكتوبر وما تمثّله من العمل المشترك بين الاسلاميين واليساريين إضافة إلى تجربة السجن المشترك، حيث تمّ نسج علاقات شخصية حميمة. والثاني هو فترة حكم الباجي قائد السبسي التي أربكت كثيرا من الأمور، إذ أصبح الكل يحكي عن الوفاق، بينما الإسلاميون كانوا ساعين إلى السلطة وبمساعدة خارجية كافية ورجال وقنوات تلفزية تساندهم وعندهم مصالح خارجية تعاملت معهم وعرفت أنها تستطيع الاعتماد عليهم. ربّما، وبعيدا عن أفكار "السذاجة" و"البراءة"، –وهذا تفسير آخر لفهم بقاء اليسار متحالفا مع النهضة إلى الانتخابات– لم يتوقّع اليسار أن يُهزم بذلك الشكل في الانتخابات إذ كانت النتائج بمثابة "صاعقة"لاسيّما لليسار الراديكالي فلم يتحصّل حزب العمال إلا على ٣ مقاعد بينما احتلت النهضة المرتبة الأولى بـ٨٩ مقعدا.

ومع اقتراب الإسلاميين في عدة دول من سدة الحكم (مصر وتونس) أو طغيان صوتهم على الساحة مع طول مدة الحراك (سوريا والبحرين) ووجد اليسار نفسه من جديد منقسما بين يسار أصولي يبحث عن البعد الاقتصادي كعامل محدد للتحالفات وبالتالي يعمل على طرح العمل مع الإسلاميين على أجندة اجتماعية مغفلا أن الإسلاميين في الحكومة لم يعودوا التيار الذي يمكن أن يتم التحاف معه في قضايا وإغفال أخرى وإنما أصبح السلطة التي يجب التعامل مع مشروعها المتكامل والذي لم يختلف عن مشروع نظم ما قبل الثورات. وتيار يساري أخر "ما بعد حداثي" يعتبر أن اليسار هو مشروع تنويري في الأساس فيتعامل مع الإسلاميين باعتبارهم عدو بحد ذات كونهم إسلاميين يحملون إلى المجتمع أفكارا رجعية وضد المبادئ التي يدعون لها. وبالتالي أغفل التيارين طبيعة اللحظة المتمثلة في كون الإسلاميين سلطة حاكمة وظل ذات الجدل الذي كان سائدا ما قبل الثورات.

٣- اليسار وربط المسار الثوري بالتحول السياسي:

أزمة الهوية اليسارية برزت في عدة حالات نشير منها هنا إلى الحالة التونسية كنموذجحيث يؤاخذ الكثير "أحمد نجيب الشابي" على دخوله وخاصة أدائه في حكومة الغنوشي التي كان البعض يقول إنها حكومة الشابي نظرا لبروزه الإعلامي ولدفاعه عن سياسات الحكومة وأعضائها. ويرىاليسار الراديكالي أنّه لم يكن في مستوى اللحظة لأنه، من داخل الحكومة، كان يمكن أن يكون الناطق باسم الحراك

الجماهيريويشجعه، حتى سرا إذا لزم الأمر. ولكنّه في واقع الأمر، أصبح يشد إلى الوراء وهو الذي يتصدى للقصبة وللاعتصامات. نفس الشيء بالنسبةلأحمد ابراهيم الذي كان وزيرا للتعليم العالي وقام بالكثير الجدّي في هذا المجال ولكن اللحظة التاريخية لم تكن لذلك. كان لا يزال هنالك حراك واختمار وكان يجب الدفع للأمام. الخطأ –حسب اليسار الماركسي- لم يكن دخولهما الحكومة ولكن كان يجب دخولها من موقع أنّهما صاحبا القرار لا أن يأتمرا بأوامر محمد الغنوشي. قراءة الحزب وخاصة نجيب الشابي هي قراءته ليوم ١٣ يناير/كانون ثان،و لم يفهم أنّ يوم ١٤ قلب الموازين وأنه كان بإمكانه أن يكون الدافع للحراك الاجتماعي، لا أن يعارضه. فالنظام لم ينهر مع هروب بن علي، وإنما انخلع جزء من رأسه فقط،لأنّ محمد الغنوشيكان جزءا من النظام والمنفذ الرئيسي لسياسة بن علي. وقد أعطى ذلك فرصة للنظام القديم حتى يسترجع أنفاسه. أصبح الحزب بعد الثورة يصنف على أنّه ليبرالي وسطي، فالحكومات التي دخلها لم تغير شيئا في منوال التنمية القديم ومن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي انتهجها بن علي. وهو قريب جدا في تصوّراته الاقتصادية والسياسية من النظام السابق ولا يختلف عنه إلا في رؤيته لشكل الدولة وللمسألة الديمقراطية. والثورة التونسية لم تندلع فقط من أجل الحريات فحسب وإنما من أجل أيضا وبالأساس تغيير منوال التنمية الذي أفضى إلى تلك الفظاعات الاجتماعية والاقتصادية.

تغير تصنيف الحزب الديمقراطي التقدّمي بعد الثورة من حزب قومي عربي يساري قبل الثورةإلى حزب وسطي بعد الثورة، على شاكلة الأحزاب الاشتراكية التي تبنت اليوم اقتصاد السوق. وقد اختار بعد الثورة المحافظة على الدولة التونسية وكان خيارا طبقيا يخدم مصالح الطبقات العليا من البورجوازية الصغيرة. ومن المشاكل التي اعترضته بعد ١٤ يناير هي هيكليته فهو كان حزب مقاومة، وتنقصه الخبرات مثلا لكتابة برنامج اقتصادي. وقد أخذ بعد الثورة مواقف وخيارات اقتصادية لم تكن لحزب يساري حتى وإن كانت اجراءاتها الاجتماعية قوية وهذا ما جره إلى تحالفات تميل إلى اليمين.

أما الشكل الأخر لهذه الأزمة فكان عدم نجاح تجارب تجميع اليسار في **حزب يجمع أطيافا مختلفة من اليسار ونأخذ هنا نموذج "حزب التحالف الشعبي الاشتراكي" في مصر** حيث استجابت تيارات وقوى عديدة للمبادرة بإنشاء حزب جديد ولكن سرعان ما تم الفرز على أسس برنامجيه وسياسية وليست عقائدية أيدولوجية،

فخرجت مجموعة بعد المؤتمر التأسيسي وكونت فيما بعد مع أخرين الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي واصفة التحالف الشعبي أنه أكثر يسارية من المفترض الآن، ورفضت منظمة الاشتراكيين الثوريين الاستمرار في التأسيس رفضا لحل التنظيم والاندماج في الحزب وكون عدد من قياديها حزب العمال والفلاحين، وخرجت مجموعة أخرى أسست الحزب الاشتراكي المصري الذي انضم بعض كوادره وقياداته فيما بعد لحزب التحالف؛ ليضم الحزب في النهاية مجموعة من المستقيلين من حزب التجمع بعد فشلهم في تقويض قيادة الحزب والحصول على أغلبية ضدها، وتيار التجديد الاشتراكي المنشق عن تيار الاشتراكيين الثوريين، وبعض المنتمين لليسار الديمقراطي، ومجموعة كبيرة من المستقلين أو من كانوا في أحزاب قديمة كالعمال الموحد أو الشعب الاشتراكي، أو الاشتراكيين المصريين. ومع قدوم عناصر من حزب التجمع (حزب اليسار في عهد مبارك) عادت الصراعات التاريخية وشهد الحزب موجة من الاستقالات كانت أغلبيتها من الشباب الفاعلين على الأرض.

إلا إننا في هذا المجال يمكن أن نشير إلى تجربتين ايجابيتين الأولى تجربة **تحالف "الثورة مستمرة" في مصر** إذلم يتم بناء حزب اليسار العريض في بدايته على أي أسس عصبوية وبالتالي كان هناك ومنذ اللحظة الأولى للثورة توجه لتوقيع البيانات المشتركة والدخول في تنسيقات للأحداث الكبرى وبالذات المظاهرات المليونية، والدخول أيضا في تحالفات وجبهات سياسية مع قوى أخرى. وفي الانتخابات البرلمانية ٢٠١١ - كنموذج للعمل الجبهوي- شارك حزب التحالف في بدايتها مع تحالف الكتلة المصرية مع حزب المصريين الأحرار والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب التجمع وآخرين ثم خروجه منها وبناءه لتحالف "الثورة مستمرة" الذي ضمه مع ائتلاف شباب الثورة وأحزاب: الاشتراكي المصري، والتحالف المصري، ومصر الحرية، والمساواة والتنمية، والتيار المصري. ولأن التحالف الشعبي كان الحزب الوحيد الشرعي فقد تمكن من فرض برنامجه إلى حد كبير. كان هناك بعض السمات المميزة لتحالف الثورة مستمرة، منها رفضه القاطع للتعامل مع الفلول، وتصدير قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، علاوة على تمسكه بأهداف الثورة ومطالبها وبعده عن المصالح الحزبية الضيقة إعلاء للتحالف ودفعه بمرشحين من النساء والشباب على رأس القوائم وتمكين من لهم شعبية من خوض الانتخابات، وبالتالي كانت هناك مساحات واسعة مشتركة بين الأحزاب والقوى المشاركة في التحالف. ومنذ البداية كان الهدف من الثورة مستمرة بناء تحالف سياسي على أسس برنامجيه بين أحزاب

ذات مشارب سياسية مختلفة تضم اليساري والليبرالي والإسلامي المعتدل، وبالرغم من هذا الاتفاق السياسي إلا أن كثيرا من الصعوبات واجهت التحالف أهمها ضعف الموارد المالية والإدارة اللامركزية للحملة الانتخابية، علاوة على تعليقه لحملته بسبب أحداث شارع محمد محمود والتي وقع فيها العشرات بين شهداء ومصابين، قبيل الانتخابات مباشرة مما آثر على فترة الدعاية المتاحة. انتهت الانتخابات بحصول الثورة مستمرة على ٨ مقاعد في البرلمان (مقعد فردي و٧ على القائمة)، ولكن سرعان ما هبط العدد إلى ٥ ككتلة تعبر عن التحالف بعد انسحاب ٣ برلمانيين واعتبار انفسهم مستقلين غير ملتزمين بالتمثيل البرلماني للتحالف. وأظهرت التصويتات أن البرنامج السياسي لم يكن هو الفارق الأساسي بين المرشحين في السباق الرئاسي بقدر ما لعبت الاستقطابات الدينية- المدنية- العسكرية دورا أكبر في حسم نتائج الجولة الأولى وجولة الإعادة، فالواقع لم يكن متجذرا للدرجة التي تسمح بالتفاف جماهيري واسع حول برنامج سياسي يطرح تصورات وانحيازات طبقية واضحة، علاوة على عدم وجود رمز تاريخي بالثقل الذي يسمح له بأن يكون مرشحا للثورة.

وكذلك كان اليمن خلافا لتجربة بعض قوى اليسار أثناء الثورات العربية، نجد أن اليسار اليمني(الحزب الاشتراكي اليمني) كان منسجما في مواقفه مع الثورة ومتبنيا لها ومدافعا عن صيرورتها على المستوى القيادي أو القاعدي وهذا يعود في رأيي إلى كونه الحامل لمشروع التغيير الذي حاول نظام صالح القضاء عليه عبر عقود طويلة بمختلف الأدوات والوسائل لذا كانت الثورة اليمنية فرصة لقوى اليسار تحديدا لإعادة تنظيم نفسها وبعث شعارها الذي تعرض للسلب في فترات سابقة (شعار العدالة الاجتماعية والمواطنة المساوية والدولة المدنية) وكان فضاء الساحات والميادينفي الأشهر الأولى من الثورةاليمنية فضاء يساريا بامتياز قبل أسلمة الثورة وصعود القوى الدينية والعسكرية والقبلية وعسكرة الثورة الذي شكل في رأيي تحديا حقيقا للقوى اليسارية في اليمن يمتد إلى لب فكر اليسار وأطروحاته المدنية.

ومن هنا نجد أن الثورة اليمنية وعلى العكس من ثورات الربيع العربي لم تؤد - هذه الثورة وتحدياتها- إلى تشرذم قوى اليسار وعزله بل أسهمت الثورة في تحفيز اليسار اليمني واختبار قدرته الميدانية وتوسع قاعدته الشعبية مما خلق أفاقا مساعدة لتبلور يسار يمني مٌجدد بمحمول سياسي وتاريخي يستمد قوته من إرث اليسار اليمني بشكل عام ويتجاوز أطروحات اليسار في تحالفاته السياسية التكتيكية البرجماتية، كما شكلت أدبياته قطيعة مع المنظومة التقليدية القديمة وقيامه بمراجعة فكرية

لليسار اليمني في ضوء تجربة الثورة والأداء السياسي للحزب داخل منظومة اللقاء المشترك، استطاع شباب اليسار تحليل هذه التجربة وتقديم رؤى جديدة للنهوض باليسار وتجاوز عقبات التحالف السياسي الذي أثر أداءه المتذبذب على هوية الحزب.

وفي ظل انشغال اليسار الجذري ببناء تنظيمات جديدة تتلاءم مع طبيعة المرحلة ومع التاريخ التنظيمي المحمل بكثير من المشاكل وميراث فكر العمل السري، انشغل اليسار أكثر من اللازم بهذا الموضوع وتصفية الخلافات بين أفراده، فتشتت بين العمل التنظيمي وملاحقة التطورات الثورية على الأرض. ولم يعمل على دوره الأساسي في هذه المرحلة بربط المسار الثوري بالمسار السياسي، بل أن عمله لسنوات على فصل المسارين باعتبارأن الحركات الجماهيرية يجب أن تتطور ذاتيا ودون إفساده بالسياسة أو كما كان يقال "ركوب تيارات أو أحزاب عليها" قد مثل عائقا أمام هذا الربط بشكل كبير. وهنا وفي ظل مناخ عام ذو ميل يساري بسبب طبيعة الثورات الجماهيرية برز على الساحة السياسية بشكل أكبر تيار اليسار الديمقراطي، إلا أن تحالفاته الواسعة كما في الانتخابات المصرية حيث تحالف مع الحزب الأكثر يمينية (المصريين الأحرار) تحت مسمى الكتلة المصرية أو كما في الحالة التونسية تأسيس الحزب الديمقراطي التقدمي بعد الثورة، أفقد هذا التيار هويته، وبالتالي ظل الميل اليساري واضحا في الحراك الجماهيري غائبا عن القدرة في تحويل هذا الميل إلى برنامج حقيقي يمكن ترجمته لتحقيق أهداف الثورات.

الخاتمة

على مستوى البنية، شهدت تحركات اليسار تطورا دائما، مرتبطا بواقع الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة خاصة على مستوى الحركات والتنظيمات الشبابية التي شهدت قدرا كبيرا من الابتكار على مستوى التنظيم والأدوات ومكّن من استيعاب فئات عدة في هذه الحركات. كما أن الأنشطة التي قامت بها هذه الحركات على المستوى المحلي أو الإقليمي - قياسا بعمرها- يعتبر كما لا بأس به في ظل الحدود المتاحة والممكنة، وقد حركت مثل هذه الأنشطة العديد من القطاعات في المجتمع، وساهمت في تغيير ثقافة الخوف والسلبية التي ظلت سائدة لسنوات طوال في الشارع العربي. كما ساهم اليسار عبر تواصله البيني ومن خلال الشباب أيضا في التأثير بين الدول المختلفة في المنطقة وكان فاعلا في عملية التواصل بين الثورات العربية.

إلا أن التاريخ القريب لحركات اليسار التي جاءت كلها كرد فعل لأحداث، لم يمكنها من أن تأخذ المبادرة وبالتالي عدم القدرة على القيام بعمل جاد يمكنها من الاشتباك مع الواقع بشكل إجمالي، والعمل على تطويره أو تغييره. وكان لانفتاح هذه الحركات حدوده أيضا، فالعمل مع التيارات السياسية الدينية - وخاصة الإخوان المسلمين- كانت قضية محل خلاف دائم، وكانت النقاشات والسجالات في هذا الموضوع مصدرا للتوتر واستنزاف الطاقات داخلها. أما العلاقة مع السلطة فطبيعة اليسار كانت غالبة، إذ أن الرأي الغالب كان العمل من أجل التغيير وليس الإصلاح؛ وعلى هذا الأساس، كانت العلاقة من جانب هذه الحركات علاقة تصادمية بالسلطة معظم الأوقات، أما على الجانب الآخر –السلطة- فقد انتهجت استراتيجية ترك الحبل لهذه الحركات على استقامته مع الضرب بقوة عندما تحاول هذه الحركات تخطي الخطوط الحمراء.

يظل العائق الرئيسي أمام حركات الاحتجاج المرتبطة باليسار في المنطقة هو حالة التفتت الذي يعيشها هذا التيار والخلافات التاريخية بين تنظيماته المختلفة، وغلبة مصلحة التيارات السياسية المختلفة داخله على مصلحة الحركة والعمل المشترك. ولا يجب أن نغفل أن كثير من قيادات هذه الحركات تعمل من خلال خبراتها التاريخية المستمدة من العمل السري، رغم علنية هذه الحركات وحاجتها لخبرات من نوع آخر. ويبقى غياب أي تراكم على مستوى التنظيم هو المعوق الأساسي

أمام هذا التيار للتفاعل مع الواقع، مما يجعل الحركات الخاصة به في حالة مد وجزر بشكل دائم.

وفي هذا السياق نرى وضعا تنظيميا هشا للتيار اليساري مأزوما ما بين أمال وحدة اليسار- التي تعتبر من وجهة نظري أسطورة غير قابلة للتحقق في أي تيار سياسي لوجود فوارق جوهرية بين مكوناته- وبين تحالفات واسعة تفقده هويته اليسارية. ويظل غياب الجهد لبناء تنسيق بين تيارات اليسار يمكنها من "غناء ذات اللحن من مواقع مختلفة"[١٣٢] وقد صاحب ذلك إفراط في عملية النقد الذاتي دونمراجعة فكرية للمرتكزات وهو ما ساعد على تحول تكتيكات مرحلية إلى جزء من الأيديولوجية (العلاقة مع الإسلاميين مثالا) أعاقت اليسار عن العمل والتفاعل مع مرحلة ما بعد الثورات خاصة في مسارها السياسي. وهو ما ساهم إلى حد بعيد في عدم قدرته على ربط المساريين الثوري والسياسي وهو أحد المآزق الأساسية للثورات العربية حتى الآن. كما أن حالة الاستقطاب المدنية- الدينية تعطي مساحة واسعة للتيار الإسلامي لكسب مؤيدين باعتباره حامي الدين وممثله في مواجهة الأخرين الذي لا يتردد هذا التيار عن نعتهم بالكفر. كما تخفي هذه المعركة غياب أي رؤية لطبيعة وشكل الدولة مختلفة عن ما كان قبل الثورات لدى التيار الليبرالي، وبالتالي حالة الاستقطابتقوي طرفا وتمثل غطاء لطرف أخر بينما يظل اليسار صاحب الرؤية غير قادرعلى تقديمها في ظل هذه الحالة التي يجب فيها أن يقف مع أحد الطرفين أي أنه الخاسر الأساسي من حالة الاستقطاب السائدة في المنطقة.

إن الحديث عن غياب اليسار عن الساحة العربية هو حديث به قدر كبير من التبسيط، فعدد ممثلي التيار في المجالس التمثيلية قد يكون محدودا، إلا أنه خلال السنوات العشر الأخيرة كان اليسار محركا أو رافدا أو محفزا بدرجة ما للعديد من التحركات الاحتجاجية، وإن كان عليه التعامل بواقعية وبأفكار مبتكرة مع التحديات السابقة مستلهما من شبابه منهج وطريقة عملهم في السنوات الخمس الأخيرة بدلا من أن يسيطر عليهم بتنظيمات جامدة وينقل لهم مشاكله التاريخية.

١٣٢التعبير للزميل محمد واكد مؤسس *الجبهة* القومية للعدالة والديمقراطية في مصر.